

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: DEC/11/14

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي

- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018 -

من إعداد:

بلهادي سفيان

تاريخ المناقشة: 2021/02/25

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
مير أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
صلاح الدين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرقا و مقررا
لعللوي عمر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	ممتحنا
فارس فضيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
غفصي توفيق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
جودي حنان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

الحمد والشكر لله على عظيم فضله وجميل عطاءه

في هذا المقام لا يسعني إلا إن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى الأستاذ

الدكتور شريط صلاح الدين على نصائحه القيمة طوال فترة إنجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة بتشريفها لمناقشة هذه الأطروحة

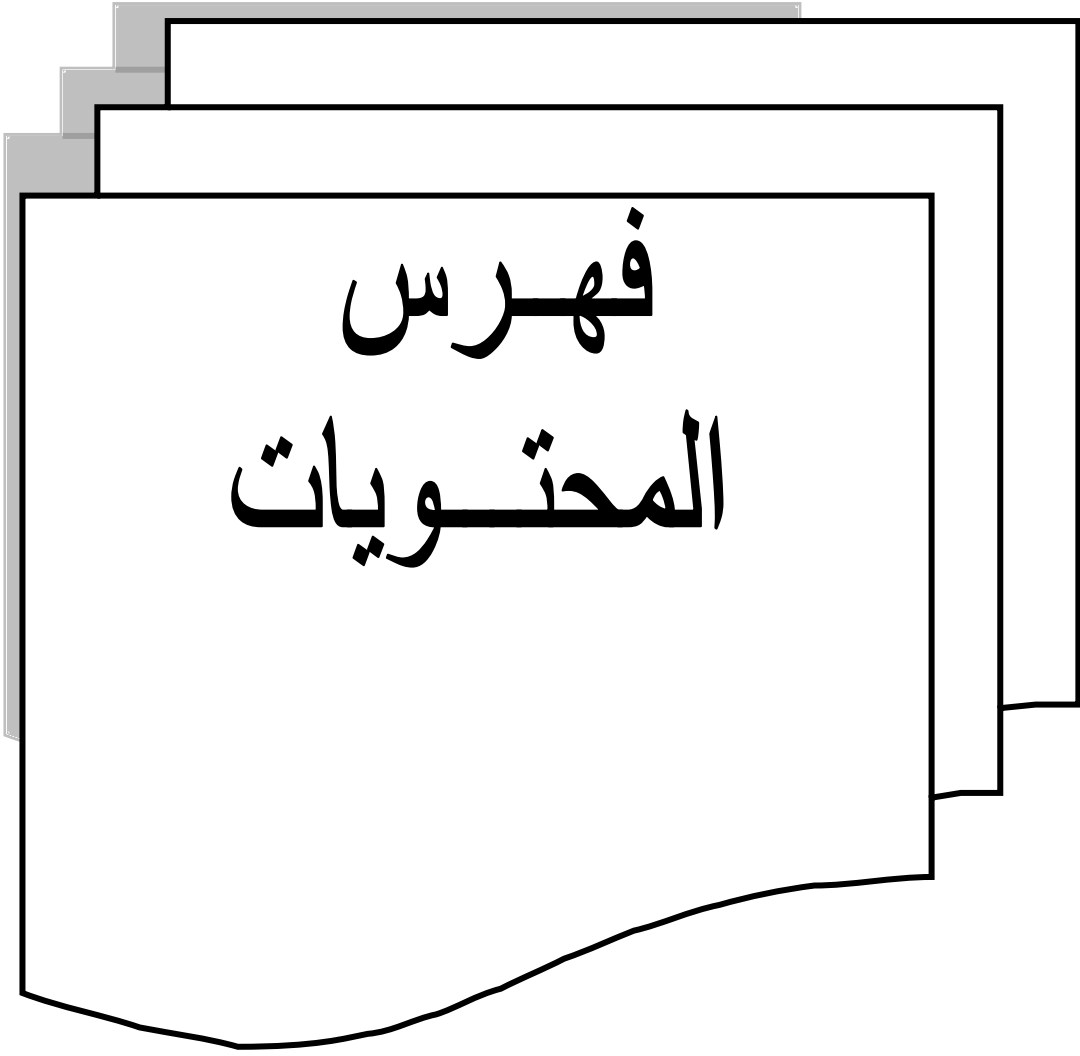
والشكر موصول للأساتذة الكرام وكافة طاقم كلية العلوم الإقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير على السعي الجاد من قبلهم لتوفير الظروف الملائمة لطلب

العلم

وفي الأخير أود أن أشكر كل من وجه إلي نصيحة أو دعى لي في ظهر الغيب

سفيان بلهادي



فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

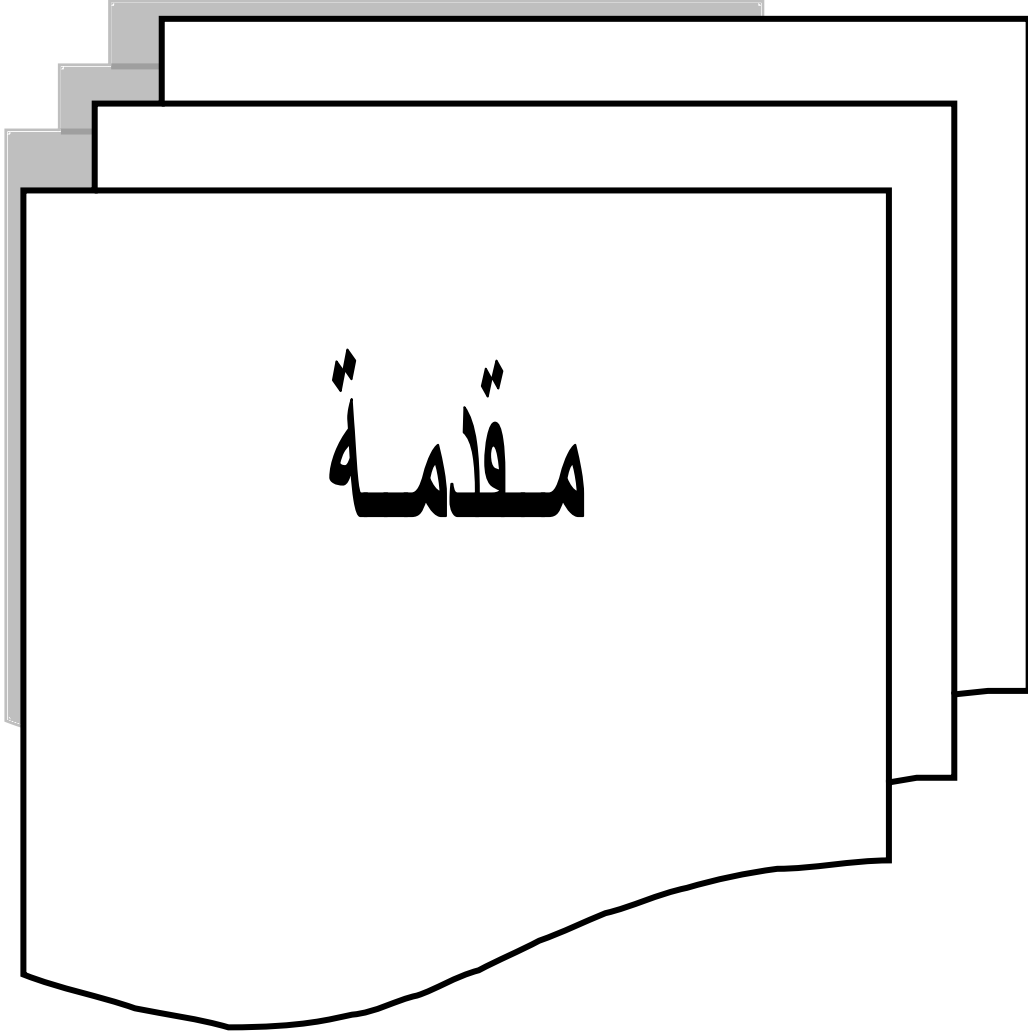
الصفحة	المحتوى
/	شكر
/	فهرس المحتويات
أ- ر	مقدمة
11	الفصل الأول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	تمهيد
13	المبحث الأول: نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13	المطلب الأول مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
21	المطلب الثاني: أشكال ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
29	المبحث الثاني: التأصيل النظري لعملية التأهيل
29	المطلب الأول: ماهية عملية التأهيل
33	المطلب الثاني: مسار وشروط ومتطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
36	المطلب الثالث: إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
40	خلاصة الفصل
41	الفصل الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
42	تمهيد
43	المبحث الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43	المطلب الأول: نشأة الوزارة ومهامها
46	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوزارة والهيئات التابعة لها
54	المبحث الثاني: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
54	المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: ANSEJ
60	المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
63	المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
67	المطلب الرابع: وكالات أخرى
72	المبحث الثالث: صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فهرس المحتويات

72	المطلب الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR
75	المطلب الثاني: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME
79	المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)
84	المطلب الرابع: صناديق أخرى
90	خلاصة الفصل
92	الفصل الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
93	تمهيد
94	المبحث الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
94	المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية (2001-2011)
100	المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
102	المطلب الثالث: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (2010- 2014)
108	المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي
108	المطلب الأول: برنامج التعاون الأورو-جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME ميديا 2
112	المطلب الثاني: برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميديا 2
114	المطلب الثالث: برنامج التعاون في إطار الشراكة الأجنبية
118	خلاصة الفصل
119	الفصل الرابع: تقييم هيئات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
120	تمهيد
121	المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني
121	المطلب الأول: إحصائيات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
129	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والإستثمار
140	المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

فهرس المحتويات

149	المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية
154	المبحث الثاني: تقييم هيئات الوزارة و وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
154	المطلب الأول: تقييم المشاتل ومراكز التسهيل
159	المطلب الثاني: تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
177	المطلب الثالث: تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
194	المطلب الرابع: تقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
203	المطلب الخامس: تقييم لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار CAIPIREF والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF
207	المبحث الثالث: تقييم صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
207	المطلب الأول: تقييم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
218	المطلب الثاني: تقييم صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
227	المطلب الثالث: تقييم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
237	المبحث الرابع: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
237	المطلب الأول: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
245	المطلب الثاني: تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية
249	المطلب الثالث: تقييم برنامج ميذا
258	المطلب الرابع: تقييم برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميذا 2
262	خلاصة الفصل
265	الخاتمة
274	قائمة المراجع
283	فهرس الأشكال والجداول والملاحق
293	الملاحق



تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافد من روافد التنمية الاقتصادية وذلك لما تتميز به من خصائص جعلتها ترقى إلى ذلك المستوى، فمن الملاحظ أن هذه المؤسسات تساهم وبشكل فعال في اقتصاديات الدول المتقدمة، وهي تسعى للرقى بهذه المكانة في إقتصاديات الدول النامية.

إتخذت الدولة عدة إجراءات في محاولة منها لتطوير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لترقى إلى مستوى التطلعات، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء هيئات من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من الجانب التمويلي أو الإستشاري بالإضافة إلى التخطيط لبرامج دعمها وترقيتها بإستهداف المشاكل التي تعاني منها وتضعف من مردوديتها.

أما على المستوى الوطني فقد أنشأت الدولة عدة هيئات من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات، من أهمها المساهمة في تمويلها نظرا لضعف قدرة هذه الأخيرة على إيجاد البدائل التمويلية عند إنطلاق مشروعها، حيث تعد الضمانات المقدمة من طرفها لتمويل مشاريعها لا تغطي القيمة الكاملة للقروض البنكية مما يجعلها تلجأ إلى هذه الهيئات لمشاركتها في تمويل مشاريعها، أو تدخلها كوسيط بينها وبين الهيئة التمويلية لضمان حصولها على القروض البنكية أما في حالة نشأة المشروع أو في حالة التوسع.

وفي إطار تبادل الخبرات بين دول الجوار فقد ساهمت المحادثات بين الجزائر والدول الأجنبية وبالأخص الإتحاد الأوروبي على صياغة برامج من شأنها العمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه البرامج برنامج ميداء، والذي يسعى بالدرجة الأولى إلى نقل خبرات الإتحاد الأوروبي للجزائر فيما يتعلق بتأهيل الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع من كفاءتها لتسيير المؤسسات في ظل الظروف المحيطة.

ومن جهة أخرى نجد ترابط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمتغيرات المختلفة للإقتصاد الوطني وقياس مدى فعاليتها كونها جزء لا يتجزأ منه، ومن أهم هذه المتغيرات التشغيل، الإستثمار، التجارة الخارجية، الناتج الوطني وغيرها من المتغيرات الأخرى.

أولاً: إشكالية البحث:

سعت الهيئات والبرامج المختلفة المسطر من قبل الدولة أو في إطار التعاون الدولي إلى الرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مختلف المشاكل التي تواجهها، وذلك لإعطائها القدرة على الإستمرارية وكسب ميزة تنافسية في السوق الوطنية وترقية تطلعاتها إلى السوق الدولية، وهذا ما إنعكس على مخرجات النشاط الإقتصادي بمستويات مختلفة بين هيئة وأخرى وبين برنامج وآخر.

بناءً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

كيف يتم تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ؟

يتفرع على هذا الإشكال التساؤلات الجزئية التالية:

- ما هي المعايير المعتمد عليها في صياغة برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني ؟
- ما الإختلاف الموجود بين مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- أين يكمن الإختلاف بين البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين البرامج في إطار التعاون الأجنبي ؟
- إلى أي مدى تمكنت برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق أهدافها ؟
- أين تكمن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخرجات النشاط الاقتصادي؟

ثانياً: فرضيات البحث:

بناءً على التساؤلات السابقة تُقترح الفرضيات التالية:

- يتم الإعتماد في التخطيط لبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير والتي تمثل الموارد البشرية المتاحة من قبل الدولة والوضعية المالية للإقتصاد الوطني، كما يتم الأخذ بعين الإعتبار معالجة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني عن طريق تقوية مركزها المالي والإهتمام بجودة منتجاتها والقدرة على إكتساب ميزة تنافسية على المستوى الوطني أو الدولي؛
- يكمن الإختلاف بين الهيئات المختلفة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصيغ التمويلية المقدمة من طرفها.
- تختلف البرامج الوطنية والبرامج الدولية من حيث هدف البرنامج ونوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة.

مقدمة

- لم تحقق برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف المتوعدة منها في الإجمال بل كان مستوى تحقيقها للنتائج المرجوة منها ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى التطلعات.
- تكمن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في تأثير هذه المؤسسات على عناصر مخرجات النشاط الاقتصادي كالبطالة، التجارة الخارجية، الإستثمارات، القيمة المضافة وغيرها .

ثالثا: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الضرورة الملحة لتطوير الإقتصاد الوطني والخروج من قوقعة اقتصاديات المحروقات وذلك بتقييم دور برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستخلاص مدى فعاليتها من اجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إكتشاف مكامن وجود الخلل في حالة إثبات قلة فعالية الدور الإقتصادي لهاته البرامج على المستوى الوطني أو على مستوى التعاون الدولي .

رابعا: الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال بحثنا هذا لتطرق إلى الأهداف التالية:

- عرض مختلف برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متبعة من طرف الدولة على المستوى المحلي أو بالشراكة الأجنبية؛
- تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم اثر برامج دعم وترقية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي، بالتركيز على متغير التشغيل والإستثمار في ظل الإحصائيات المتوفرة؛
- إثبات الفرضيات من خلال المعالجة الدقيقة للموضوع ولتوصل إلى تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة.

خامسا: مبررات إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب واعتبارات دفعت الباحث إلى إختيار هذا الموضوع:

أولاً: دوافع موضوعية: والمتمثلة أساساً في:

- نقص المراجع المهمة بهذا الموضوع على مستوى المكتبة الجزائرية؛
- تعدد الخيارات المقدمة من طرف الهيئات والبرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المكانة التي تحتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة وكذا النامية وحجم التطلعات المرجوة منها؛
 - إبداء التوصيات المختلفة لأطراف الدراسة بعد الخروج بنتائج هذا البحث؛
 - ضرورة الإهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.
- ثانياً: دوافع ذاتية:** والمتمثلة أساساً في رغبة الباحث في دراسة الموضوع بمختلف جوانبه ومختلف الأطراف المشاركة فيه والمتمثل في برامج الدعم والترقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مخرجات النشاط الإقتصادي.

سادساً: منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وإختبار الفرضيات إعتدنا المنهج الوصفي الذي يقوم على توصيف مختلف جوانب الدراسة والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات وبرامج دعمها وتأهيلها، متغيرات الإقتصاد الوطني، والمنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل مختلف المتغيرات المدروسة ومدى علاقتها ببعضها كعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإقتصاد الوطني بالإضافة إلى علاقة كل من هيئات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمخرجات النشاط الإقتصادي، وذلك بالإعتماد على مختلف المصادر والدراسات والمشكلة من الكتب، المجلات والملتقيات، الرسائل الجامعية، مواقع الأنترنت، القوانين والنشريات بالإضافة إلى إعتدنا بشكل كبير على الإحصائيات المتوفرة من قبل الوزارة الوصية والديوان الوطني للإحصائيات.

سابعاً: حدود الدراسة:

تحددت الحدود المكانية للدراسة بالجزائر وذلك من خلال الزيارات للوزارة الوصية والديوان الوطني للإحصائيات والوكالات والصناديق المختلفة التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يخص الحدود الزمنية فقد كانت ضمن الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018.

ثامناً: الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت مواضيع لها علاقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما عن الدراسات التي تناولت تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الإقتصادي فهي نادرة في الجزائر، إلا أنه يمكن إدراج الدراسات التي ربطت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية مع إشارة منها على برامج دعم وترقية هاته المؤسسات:

1- (غياط شريف، 2006) جاءت هذه الدراسة كمدخلة لملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف تحت عنوان: التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية سلطة هذه الدراسة على إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراحية لها من حيث الترخيص، التمويل وخلصت هذه الدراسة الى العوامل التي من شأنها ان تعزز التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:

- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- الإسراع في تبسيط تدابير صرف القرض، مع إمكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها، واستبدال ذلك بطرق مستحدثة، بمعنى اعتماد البنوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني.
- توفير مناخ استثماري مناسب، وذلك باتخاذ إجراءات عملية ولملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ووضع استراتيجيات تنافس السلع الأجنبية وتضمن بقاءها على الساحة الدولية خاصة مع وشك اتمام ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- القيام بدراسات جادة ومعمقة للعراقيل التي تقف حجرة عثرة أمام ترقية وتطوير هذه المؤسسات، وذلك في أقرب الآجال لتمكينها من أداء دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم خلق مناصب شغل عديدة وإنتاج تشكيلة واسعة من السلع والخدمات.

2- (حسين يحي، 2013/2012) قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، ركزت هذه الأطروحة على قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي مع الإشارة إلى الجزائر كدولة من دول المغرب العربي، ركزت هذه الدراسة على ذكر مختلف البرامج المسطرة من قبل الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لقياس مدى فعاليتها ولقد وصل الباحث في هذه الأطروحة الى عدة نتائج من أهمها:

- ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل، لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل؛

مقدمة

- غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج لتأهيل وتطوره (الجزائر) تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها؛
 - وجود عدد مرتفع من المؤسسات تتخلى عن التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا بسبب طول المدة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح مما يطرح مشاكل إعادة التقييم أو بروز تكنولوجيات جديدة يدفع بالمؤسسات المعنية إلى الرغبة في الحصول عليها بدلا من سابقتها.
- 3- (سهام شيهاني، 2011) تقييم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية - مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ - مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة المسيلة إرتكزت المدخلة في معالجتها للموضوع على إسهامات ANSEJ في إنشاء المؤسسات المصغرة و الإصلاحات التي تعرفها هذه الوكالة لتفعيل دعمها لهذه المؤسسات توصلت الباحثة للاقتراحات التالية:
- تطوير نظام الإعلام الإقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية و المعطيات الإحصائية.
 - تعزيز موقع و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في سلم الإقتصاد الوطني.
 - تعميم الثقافة التسييرية لدى المستثمرين
 - ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة.
 - إصلاح و عصنة تسيير سوق العمل.
 - إنشاء و وضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات
- 4- (لخلف عثمان: 2004/2003) واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وترقيتها دراسة حالة الجزائر: ركز الباحث في أطروحته على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وترقيتها بالجزائر من منظور إجمالي وليس تفصيلا ولقد عالج الباحث الإشكالية التالية: هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية، خاصة مع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات والأفضليات الممنوحة؟ ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:
- تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على المنافسة والبقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة من خصائصها الذاتية.

مقدمة

- تؤكد هذه النتائج أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا تلعبه في مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة منها أو النامية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالمنافسة وسيطرة اقتصاد المعرفة.

- إن ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في غالبته كان بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية، ولا تستحوذ على خبرة تاريخية، وقد زاد في تأخرها هو الخيار الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر القائم على التنمية المركزية مخططة يتغلب فيها القطاع العمومي والصناعة السريعة على الصناعات الخفيفة والصغيرة .

- لم تصبوا مختلف القوانين التي تم وضعها خدمة للقطاع الخاص ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما كان منتظر منها في تدعيم إنشاء وترقية الاستثمار الخاص، وفي الحقيقة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت دائما كالتزام مبنية على أساس التنمية كدافع ومحفز ومكاملة للقطاع العمومي المشكل من المؤسسات الكبيرة، والذي يعود له دور المحرك في السياسة الاقتصادية لتنمية البلاد.

- إن هدف الفارق الدقيق للإشكالية " الملكية الخاصة المستغلة " كان لتحديد توسيع المؤسسة الخاصة برقابة جد مشددة، عملت على توجيه نشاطاتها نحو قطاع التجارة والخدمات، وجعلها قطاعا ثانويا .

- واصل مقرري السياسة التنموية في الجزائر في تدعيم المؤسسة الكبيرة بالوسائل المادية والمالية من خلال مختلف برامج الإصلاح التي مست القطاع العام رغم العجز الذي كان يعرفه وفي موازاة ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت على هامش هذه البرامج، واستمر الوضع على حاله حتى مطلع التسعينات، أين تفاقمت أزمة المؤسسات الكبيرة وتدخلت المنظمات الدولية عن طريق برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري والعمل على نقله من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر الذي يعتبر مجالا خصبا لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

- لقد تأكد من خلال الأرقام المتوصل إليها بأن الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها الجزائر حتى مطلع التسعينات كان لها أثرا واضعا على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاد الجزائري.

مما يلاحظ من الدراسات السابقة أنها إما تدرس واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو البرامج المسطرة من قبل الدولة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن لا يوجد هناك ربط بين هذه البرامج وبين مخرجات النشاط الإقتصادي كالبطالة أو الإستثمار، وهذا ما سنركز عليه في أطروحتنا هذه للوصول إلى الربط بين برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين مخرجات النشاط

الإقتصادي بالتركيز على متغيري التشغيل والإستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2018.

تاسعا: خطة البحث:

من الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع قسمنا الدراسة إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناول الفصل الأول نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مفهوم لها وخصائصها والتطرق إلى أشكالها والمشاكل التي تعاني منها بالإضافة إلى ذلك تطرق هذا الفصل إلى تقديم التأسيس النظري لعملية التأهيل من حيث ماهية العملية التأهيلية ومسارها وشروط ومتطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

وعلى هذا الأساس قسم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: التأسيس النظري لعملية التأهيل؛

الفصل الثاني: هيئات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر تطرق الفصل الثاني إلى هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ بالوزارة الوصية من نشأتها والمهام الموكلة إليها إلى غاية الهيئات التابعة لها، تناول أيضا هذا الفصل وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الوكالات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وكنقطة أخيرة عالج هذا الفصل صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولها صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثانيها صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وبعض الصناديق الأخرى، قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إحتوى الفصل الثالث على مختلف البرامج المسطر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا بتطرقه إلى البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يخص برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي فقد شملت برنامج التعاون الأوروجزائري لدعم وتطوير المؤسسات

مقدمة

الصغيرة والمتوسطة ميذا وبرنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميذا بالإضافة إلى برامج أخرى لتعاون في إطار الشراكة الأجنبية، قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي.

الفصل الرابع: تقييم هيئات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناول الفصل الرابع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني وذلك بتقديم إحصائيات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في المتغيرات الأساسية في الإقتصاد الوطني كالتشغيل، الإستثمار، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، ترقية الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقييم لوكالات وصناديق وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الإقتصادي والتي تمثلت في التشغيل وزيادة حجم الإستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك من خلال تقييم أهم الوكالات والصناديق الوطنية وأخيرا تقييم لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والبرامج التأهيل في إطار التعاون الدولي، قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: تقييم وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: تقييم صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الرابع: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول
تأهيل المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يطرح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسه للدراسة نظرًا لما يحيط به من غموض على عدة مستويات، فنجد على المستوى الأول إشكالية تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصعوبات المختلفة التي تواجه هذه المؤسسات وما ينجم عن ذلك من التخفيض في مردوديتها من ناحية الكمية أو من ناحية جودة منتجاتها في مواجهة المنافسة على الصعيد المحلي والدولي، لذا وجب القيام بعملية تأهيل هذه المؤسسات لترقى إلى التطلعات المرجوة منها وذلك من خلال التحديد الدقيق لعملية التأهيل بكافة إجراءاتها وجوانبها.

من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناولنا في هذا المبحث كل من مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أشكالها والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لعملية التأهيل

تطرق هذا المبحث إلى ماهية عملية التأهيل حيث تناول هذا العنصر كل من مفهوم وخصائص وأهداف تدابير عملية التأهيل، بالإضافة إلى مسار عملية التأهيل وشروط نجاحها ومتطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير تناول هذا المبحث إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة تكمن في الطبيعة الإستراتيجية المميزة لها، وفيما يلي نظرة شاملة على مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها والمشاكل التي تعترضها.

المطلب الأول مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لإختلاف نشاطاتها من تجارية وصناعية وخدمائية وما يميز كل نوع على الآخر من حيث متطلبات العمال ورأس المال والأرباح السنوية المتوقع منه بالإضافة إلى الخصائص المميزة لهذه المؤسسات.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتخلل التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة إشكالية فلا يوجد تعريف محدد للمؤسسات المتوسطة وصغيرة وهذا راجع إلى صعوبة تحديد التعريف المناسب والمعايير المختلفة المتبعة في تحديد مفهومها وفيما يلي شرح لذلك:

أ- صعوبة تحديد التعريف

تكمن هذه الصعوبة في إختلاف وتباين بين البلدان من حيث النمو الإقتصادي وكذا بين القطاعات من حيث إستعمال رأس المال، بالإضافة إلى تعدد مصطلحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- التباين في النمو الاقتصادي:

يعكس الإختلاف في درجة النمو بين الدول الصناعية المقدمة والدول النامية التطور الذي وصلت إليه كل دولة بالإضافة إلى وزن الهياكل الإقتصادية (مؤسسات، وحدات إقتصادية) فيها فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن إعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب إختلاف وضعيتها الإقتصادية والنقدية، أي أنه يمكن القول بأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لمدى نمو وتطور إقتصادها¹.

2- تنوع النشاط الاقتصادي:

عند مقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها، فعلى سبيل المثال فإن مؤسسة تضم 500 عامل

¹ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية تخصص علوم التسيير، غير منشورة، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص15.

تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين أنها تعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات لهذا فمن الصعب أمام إختلاف النشاط الإقتصادي أن نجد تعريف موحدًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يقوم على أساس عدد العمال¹.

3- تعدد فرع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، ومثال على ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية ومؤسسات صناعات تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عددًا من الفروع الصناعية، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه النشاط².

4- العوامل التقنية:

يتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر إندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة³.

5- العوامل السياسية:

تتمثل في مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع⁴.

ب- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعترض محاولة إعطاء تعريف جامع للمؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، فمنها من يعتمد على حجم العمالة والآخر على حجم المبيعات ويذهب تعريف آخر للإعتماد على حجم الأموال المستخدمة إلا أن أكثر المعايير شيوعًا في تعريف المؤسسات الصغيرة

¹ يوسف قريشي، مرجع سابق، ص16.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ رايح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص18.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

والمتوسطة والتي وقع عليها شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات والجهات الحكومية ومراكز البحوث وكل الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

1- المعايير الكمية: والتي تتمثل في:

- معيار عدد العمال (حجم العمالة): يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعًا لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ تستخدم كل منها عدد محددة من العاملين، ويتفاوت هذا العدد من دولة لأخرى وذلك حسب درجة التطور الإقتصادي.¹
- معيار رقم الأعمال: يعتبر من المعايير الحديثة المستعملة في تصنيف حجم المؤسسة حيث تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا المؤسسة التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار أو أقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن نقائصه أنه لا يعبر عن أداء المؤسسة ففي حالة الإرتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة يتبعه ذلك إرتفاعًا في رقم الأعمال وبالتالي يسود الإعتقاد على تطور أداء المؤسسة لذلك فهو يعتبر ضروريا ولكن ليس كافيا.²
- معيار رأس المال: يعتبر من المعايير الشائعة كونه يمثل عنصرًا هامًا في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة فقد إعتمدت بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، باكستان) عليه في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي يتراوح رأس مالها ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما فرنسا فهي تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك التي لا تتجاوز رأس مالها 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو.³
- المعيار المزدوج: يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيار الأول والمعيار الثالث، يضع حدا أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.⁴

¹ زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

² دليلة مسودي، المكانة الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 200-2010، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص37.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص03.

2- المعايير النوعية:¹

بالإضافة إلى المعايير الكمية يستعان بالمعايير النوعية لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لإختلاف أهميتها النسبية وإختلاف درجات النمو وإختلاف المستوى التكنولوجي تواجد تبايناً واضحاً في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإعتماد على المعايير الكمية وحدها، مما أوجب وضع معايير نوعية لأجل توضيحاً أكثر لحدود التعريف والتي من أهمها مايلي:

- **الاستقلالية:** هي إستقلالية المشروع عن أي تكتلات إقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني وأيضاً استقلالية الإدارة والعمل وأن يكون المالك هو المدير دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في إتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص إلتزامات المشروع إتجاه الغير.
- **الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أي معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كالمؤسسات المحلية (مؤسسات ولائية ، بلدية...إلخ) وقد تكون ملكية مختلطة.
- **الحصة من السوق:** تكون الحصة السوقية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة صغيرة وذلك للأسباب التالية:
 - صغر حجم المؤسسة وحجم إنتاجها؛
 - ضآلة حجم رأس المال ومحلية النشاط؛
 - الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها؛
 - المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمائل في الإمكانيات والظروف.
- **محلية النشاط:** تعني إقتصار النشاط على منطقة أو مكان واحد معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، مع صغر حجمها نسبياً في قطاعها الإنتاجي الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا لا يمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل والخارج.

¹ رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص ص 21-23.

ت- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:¹

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصًا؛
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري؛
 - تستوفي معايير الإستقلالية.
- يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات التالية:

1- الأشخاص المستخدمون:

عدد العاملين الأجراء الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الرسمي فيعتبر أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة المعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:

هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرًا.

3- المؤسسة المستقلة:

كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

" تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصًا، ويكون رقم أعمالها ما بين أربع مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مئتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري".

" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصًا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربع مائة (400) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مئتي (200) مليون دينار".

" المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من أربعين (40) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرون (20) مليون دينار".

¹ المادة رقم 05، 08، 09، 10، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ: 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق 11 يناير 2017، ص ص 05-06.

يمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري في الجدولين التاليين:
الجدول رقم (01/01) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقاً لمعيار عدد العمال ورقم الأعمال وملكية رأس المال

ملكية رأس المال	رقم الأعمال	عدد العمال	المعيار المؤسسة
إمتلاك قيمة 25% أو أكثر من رأس المال من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى	أقل من 40 مليون دينار	01 إلى 09	المصغرة
	لا يتجاوز 400 مليون دينار	10 إلى 49	الصغيرة
	ما بين 400 مليون و 4 ملايين دينار	50 إلى 250	المتوسطة

المصدر: المادة رقم 05، 08، 09، 10، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ: 12 ربيع الثاني 1438هـ الموافق 11 يناير 2017، ص ص 05-06.

الجدول رقم (02/01) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقاً لمعيار عدد العمال والحصيلة السنوية وملكية رأس المال:

ملكية رأس المال	الحصيلة السنوية	عدد العمال	المعيار المؤسسة
إمتلاك قيمة 25% أو أكثر من رأس المال من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى	لا تتجاوز 20 ملايين دينار	01 إلى 09	المصغرة
	لا يتجاوز 200 مليون دينار	10 إلى 49	الصغيرة
	ما بين مليون 200 و مليار دينار	50 إلى 250	المتوسطة

المصدر: المادة رقم 05، 08، 09، 10، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ: 12 ربيع الثاني 1438هـ الموافق 11 يناير 2017، ص ص 05-06.

نستخلص مما سبق أن المشرع الجزائري اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أربعة معايير وهي عدد العمال ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية وكذا ملكية رأس المال، إلا أنها غير ثابتة في نظر المشرع فإذا ما دعت المتغيرات المالية والإقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف بتغييرها فسوف تتغير من ناحية الكمية، وهذا ما نص عليه المشرع في نفس القانون تحت المادة رقم 09.

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات خاصة الكبيرة منها ومن أهمها:

أ- إنخفاض مستويات معامل رأس المال /العمل:

حيث تتخصص المشروعات الصغيرة عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع مما ينتج لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة رأسمالية ويؤدي هذا بدوره إلى إنخفاض مستويات معامل رأس المال /العمل نسبياً في المنشآت الصغيرة، وينتج عن هذا قدرة إضافية على إستيعاب فائض العمالة.¹

ب- إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة:

تشير هذه الخاصية إلى أن المنشآت الصغيرة تكون أكثر جاذبية لصغار المدخرين والذين لا يميلون إلى أنماط الإستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على إستثماراتهم، ومن هنا يمكن القول بأن إقامة المشروعات الصغيرة تميل إلى إقامتها برؤوس أموال صغيرة نسبياً والتي تستخدم في نفس الوقت أسلوب الإنتاج الحديث.²

ت- أنماط الملكية:

يرتبط إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة من الملكية والتي تتمثل في الغالب بالملكية الفردية والعائلية أو في شركات الأشخاص وتساعد هذه الأنماط من الملكية على إستقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتمييزها.³

ث- المركزية:

تتسم هذه المؤسسات بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المشروع بنفسه، أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة حيث تستخدم تلك المؤسسات في الغالب الهيكل البسيط، وكما يلاحظ إستقلالية الإدارة في إتخاذ القرارات إلا أنه وفي معظم الأحيان فإن المالكين هم الذين يقوم بإدارة المشروع.⁴

ج- سهولة التكوين:

يسهل إيجاد منظمات الأعمال الصغيرة من الناحية القانونية والفعلية، وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية، أن متطلبات التكوين عادة ما

¹ عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص40.

² عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص41.

³ عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص30.

⁴ فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص67.

تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقاً إلى شركات ومؤسسات متوسطة الحجم.¹

ح- المرونة وسرعة الاستجابة:

سرعة الإستجابة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى بساطة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف السريع والمرن للأحداث والمفاجآت في بيئة التنافس.²

خ- الفعالية والكفاءة:

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لمالكها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.³

د- العلاقة مع العملاء:

تجمع العلاقة الشخصية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها والذي يخلق نوعاً من الألفة بين الزبون وملاك المؤسسة مما يكسبها ميزة المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق نظراً لهذه العلاقة الشخصية ومحدودية سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁴

ذ- كثافة العمل:

تستخدم المؤسسات الصغيرة تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهارته، خاصة في القطاع الصناعي لذلك يتم الربط بين التوسع فيها وترشيد فرص عمل بتكلفة مناسبة حيث يعتمد قطاع المؤسسات الصغيرة على العمالة كأحد أهم العناصر الإنتاجية في هذه المؤسسات.⁵

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 27.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص 45.

⁴ رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص 41-42.

⁵ عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الثاني: أشكال ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاكل التي تعاني منها وفيما يلي عرض لأكثر الإشكال شيوعاً والتي تصنف على حسب الشكل القانوني وكذا المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الأكثر شيوعاً تصنيفها تحت مسمى الشكل القانوني والذي يحتوي على قسمين أساسيين وهما شركات الأشخاص وشركات الأموال، واللذين بدورهما يحتويان عدة أشكال وفيما يلي بيان ذلك:

أ- شركات الأشخاص:

يندرج ضمن هذا العنوان عدة أنواع من الشركات وهي كالتالي:

1- شركة الأفراد:

هي أبسط وأقدم أشكال الملكية وتعود ملكية المشروع لشخص واحد يكون المالك والمدير والمستثمر والمستفيد في آن واحد ويشترط القانون في مثل هذه المشاريع أن تقيد في السجل التجاري، حيث يدون إسم مالك المنشأة وقيمة رأس مالها وعنوانها ونوع النشاط الذي تعمل فيه، كما يجب أن تلتزم بأصول المحاسبة ومسك الدفاتر المعتمدة في البلد والمطبقة على مثل هذه المنشآت لأغراض الضرائب، كما يجب أحياناً وحسب طبيعة نشاطها أن تلتزم بالتسعيرة القانونية في أمور البيع وذلك وفق أنظمة وتعليمات الدولة¹.

2- شركة التضامن:

تمثل الشركة التي تعمل تحت عنوان معين لها، ويكون الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن وبالتكافل عن جميع إلتزاماتهم في أحوالهم الخاصة علماً أن عنوانها يتألف من أسماء جميع الشركاء المكونين لها أو من لقب أو كنية كل منهم أو من أسم واحد أو أكثر، على أن تضاف في هذه الحالة إلى إسم الشريك أو إسم الشركاء عبارة " وشركاؤه " أو " شركاؤهم"، أو ما يفيد هذا المعنى في حين يجب أن يكون عنوان الشركة متفقاً مع هيئتها القائمة والملكية فيها تعود لشخصين أو أكثر فهي تجمع بين القدرة المالية والقدرة الإدارية والمواهب الفردية التي يتمتع بها الشركاء ونطاق

¹ عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001،

نشاطها أوسع من المنشآت الفردية، وإجراءات تسجيلها القانونية تتم بكتابة عقد الشركة وتسجيله في السجل التجاري.¹

3- شركة التوصية البسيطة:²

تتألف شركة التوصية البسيطة من فئتين هما فئة الشركاء المتضامنون وفئة الشركاء الموصون ويعامل الشركاء المتضامنون كما في شركات التضامن حيث المسؤولية المالية غير المحدودة والتي تطل أموالهم وممتلكاتهم الخاصة.

أما الشركاء الموصون فيشاركون في رأس المال للشركة بقدر محدد من رأس المال وتقتصر مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة والإلتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته من رأسمال الشركة فقط ونظرًا لمسئوليتهم المحدودة فلا يحق لهم المشاركة في إدارة الشركة أو ممارسة أعمالها أو التدخل فيها أو إظهار إسمه على المعاملات الرسمية بها، ولكن يحق لهم بموافقة بقية الشركاء الإطلاع على حسابات الشركة المختلفة.

4- شركة المحاصة:

هي من شركات الأشخاص فهي شركة مؤقتة تنتهي بإنهاء العمل الذي أقيمت من أجله بغض النظر عن الفترة الزمنية له، وقد تنشأ هذه الشركة بدون عقد كتابي إذ يكفي الإتفاق الشفوي بين الشركاء، وقد تكون بعقد كتابي يحدد واجبات الشركاء تحت إسم (شركة المحاصة) ولكن لا يكون هذا العقد رسميًا، وهي بذلك شركة مستقرة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير حيث لا يشترط بها الإشهار والإعلان في الصحف، وهو الإختلاف الأهم بينها وبين الأنواع الأخرى من الشركات لذا لا يمكن إشهار إفلاسها لأنها لا تملك شخصية اعتبارية، ومن أمثلة ذلك إتفاق شخص وآخر على أن يقوم أحدهما بشراء بضاعة ما وبيعها واقتسام الأرباح بينهما.³

ب- شركات الأموال:

يندرج ضمن هذا العنوان عدة أنواع من الشركات وهي كالتالي:

1- شركة التوصية بالأسهم:

هذا النوع من الشركات أو المؤسسات هي أعمال تماثل أو تشبه شركات التوصية البسيطة في أغلب القضايا عدا كون حصص الشركاء تكون قد قسمت إلى أسهم وليس مبالغ مقطوعة، أن هذه

¹ عبد الغفور عبد السلام وآخرون، مرجع سابق، ص25.

² فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، مرجع سابق، ص300.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأسهم قد تكون صغيرة القيمة، وهكذا يستطيع الشركاء الموصون أن يساهموا بعدد الأسهم ويمكنهم تداولها أو التنازل عنها دون الحاجة إلى أخذ الموافقات من باقي الشركاء¹.

2- شركة ذات مسؤولية محدودة:²

ظهر هذا النوع من الشركات في أواخر القرن 19 في ألمانيا وتحديدا في منطقتي الألزاس واللورين وذلك بموجب قانون 1892 ثم انتشرت منها إلى فرنسا فباقي دول العالم. وذلك لقدرتها على مواجهة التجارة المتوسطة والمحافظه على الإعتبار الشخصي والإشتراك العائلي وتعرف الشركة ذات المسؤولية المحدودة على أنها شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال، ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع إنتقال الحصص فيها للقيود القانونية والإتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الإعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.

3- شركة المساهمة العامة:³

هي الشركة التي يتكون رأسمالها من قيمة الأسهم التي تطرح للإكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار الأسهم التي إكتتبوا فيها في رأسمال الشركة، حيث يتم تقسيم رأسمال الشركة إلى حصص صغيرة متساوية وكل حصة منها تسمى سهماً. تعد من أكبر شركات الأموال كما أنها تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة عن المساهمين فيها، فهي وحدة قانونية قائمة بذاتها، ولها أن تقاضي وتتقاضى مع كافة الأفراد، سواءاً من حملة أسهمها أو من المتعاملين معها في الخارج، ويمكن للهيئات العامة الأخرى، والشخصيات الإعتبارية إقتناء أسهمها. يشترط في هذا النوع من الشركات ألا يقل رأسمالها عن مبلغ معين يختلف بإختلاف التشريعات وألا يقل عدد المساهمين فيها عن عدد معين يختلف هو أيضا بإختلاف التشريعات.

ثانيا: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل، ويمكن في العموم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات أساسية وهي:

أ- مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية:

تتلخص هذه المشاكل فيما يلي:⁴

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 27.

² رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص 63.

³ فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، مرجع سابق، ص 306.

⁴ عثمان لخف، مرجع سابق، ص ص 63-64.

1- مشكلة الحصول على تراخيص التشغيل:

يقتضي منح تراخيص التشغيل إستيفاء صاحب المؤسسة لإشترطات صحية وأمنية معينة تستغرق وقتاً طويلاً بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحققها، خاصة في حالة إبداء ملاحظات وإشترط إستيفائها بالكامل قبل منح الترخيص.

2- مشكلة التأمينات الإجتماعية:

حيث تشترط هيئة التأمينات الإجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أياً كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ذلك سبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الإجتماعية، أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين، أو لعدم إستقرار العمالة وسرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات التأمينات الإجتماعية إذا لم تتوفر لديهم السيولة الكافية مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم.

3- مشكلة الضرائب:

لا يمك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة، ولذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدمة لهم، ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للإعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية، ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب وقد يعجز صاحب المؤسسة في الوفاء بدينه ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط كما قد يشكل هذا الدين قيداً على المؤسسة في حالة الرغبة في الإقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط.

4- مشاكل التشريعات المنظمة لسوق العمل:

يؤدي تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل إلى تقييد فرص العمل بالنظر إلى القرارات المتخذة بشأن الحد الأدنى للأجور، وكذا سن الإلتحاق بالعمل والتنظيم بتشغيل الأطفال والإناث ونظم الإجازات والمكافآت، حيث يخاف صاحب المؤسسة من الشكاوي المحتملة المقدمة إلى الجهات المختصة من قبل العمال بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية، ولتقادي هذه المشاكل يعتمد صاحب العمل في ذلك على العمالة الأسرية والمؤقتة والموسمية، وكذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل مع عدم الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بالمؤسسة.

ب- مشاكل في التمويل والعقار الصناعي:

تتلخص هذه المشاكل فيما يلي:

1- مشاكل في التمويل:¹

يعتبر التمويل عائقاً أمام المستثمرين ومعوق لعملية إنشاء وتشغيل المؤسسات، ويرجع ذلك لوجود بيروقراطية عند طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقروض البنكية، مما يؤدي إلى موت المشاريع في المهدي.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب:

1-1- ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد: ففي الوقت

الذي تميز الخطاب السياسي بوجود آليات لدعم مالي ولتشجيع الإستثمارات والشراكة، إلا أن

الواقع كان يبنى بعكس ذلك مع وجود التعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص المعلومات في الجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية المنح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض سبب عدم الإستقلالية.

1-2- هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة: لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة

للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات، وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة لتخفيض إستثماراتها ومستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك مصدر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- البورصة: تمثل البورصة أحد الأدوات التابعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبارها فضاء إعلامي تنشيطي وتساوري هام، ووجودها من شأنه العمل على:

- إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية؛
- نسج العلاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

¹ جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص ص55-57.

2- مشكل العقار الصناعي:

يسود ميدان العقار تعقيداً من حيث التسيير والإستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب نظام التسيير المطبق، عدم إستقرار المسيرين، الطابع الإداري لمؤسسات التسيير، نقص الإمكانيات المالية، بالإضافة إلى الخلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية¹.

يتمثل مشكل العقار الصناعي في الجزائر فيما يلي:²

2-1- الأراضي: يتعلق مشكل الأراضي أساساً بما يلي:

- القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري؛
- طول مدة منح الأراضي فالمدة المتوسطة تقارب السنتين وهو أجل طويل جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم؛
- رفض الطلبات غير المبررة لمنح الأراضي المخصصة للإستثمار؛
- أغلب الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بغموض وضعيتها القانونية.

2-2- المناطق الصناعية: تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها، إذ

دخلت في حالة تدهور وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية، وتشكل خطراً بيئياً ينذر بعواقب وخيمة إضافة إلى هذا فإن بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كالمياه الصالحة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يضطر أصحاب المنشآت إلى حل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم وأحياناً تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في تحمل تكاليف مالية باهضة.

2-3- سوق مواد البناء: أصبح الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية صعباً نظراً

لخضوعه وإرتباطه بعدة إجراءات معقدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي تمتاز بالإرتفاع الفاحش في أسعار المواد.

ت-مشاكل أخرى:

إضافة إلى المشاكل المذكورة سابقاً فإن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة عدة مشاكل أخرى أهمها:

¹ يوسف قريشي، مرجع سابق، ص84.

² جمعي عماري، مرجع سابق، ص58.

1- مشكلات الخدمات والهياكل الأساسية:

من بين هذه المشكلات مايلي:¹

- عدم إنتظام التيار الكهربائي وانقطاعاته المستمرة مما يربك العمليات الإنتاجية، وإضطراب المنشأة إلى شراء وتشغيل معدات خاصة بها لتوليد الكهرباء لمواجهة إنقطاعاته إلى جانب تحمل تكلفة العمل المتوقع بسبب عدم إنتظام التيار الكهربائي وإرتفاع تكلفة الكهرباء عموماً؛
- إرتفاع تكلفة البترول ومشتقاته في بعض الدول العربية؛
- المعاناة من الإختلالات في شبكة المياه العذبة وشبكة الصرف الصحي وإنعكاسات ذلك على عمليات المنشأة؛
- مشكلات ضعف وقلة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية؛
- ضعف شبكة الطرق ووسائل النقل عموماً وإرتفاع تكاليفها.

2- مشاكل نقص العمالة المدربة:

تعتبر المؤسسات الكبيرة أكثر جاذبية للعمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك للأسباب التالية:²

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبيرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم قدرتها على دفع أجور عالية؛
- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر عالية في المؤسسات الكبرى؛
- مخاطر الفشل والتوقف مرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة؛
- وجود مكافآت وإمتيازات وحوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة.

3- المشكلات التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة العديد من مشكلات التسويق على المستويين الداخلي والخارجي أي مجال السوق المحلي والتصدير، ويرجع ذلك إلى المنافسة التي تواجهها سواءً من جانب المؤسسات الكبيرة أو من جانب السلع المستوردة، مما يؤدي إلى إحتتمالات التوقف المؤقت أو النهائي.³

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص73.

² رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص75.

³ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،

2005، ص ص89-90.

4- المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية:¹

تتلخص أهم المشاكل الإدارية في كل من إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية، تبدأ مظاهر سوء الإدارة في إهمال التخطيط والتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة لتشغيل (المواد العمال، الآلات، والأموال...)، ووضع برامج العمل، تحديد الإختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة.

يبرز نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حل مشاكلهم والتوسع في أنشطتهم وتحقيق النمو في الجوانب التالية:

- عدم معرفة الظروف المحيطة بنشاط المؤسسة والإطار العام الذي تعمل فيه؛
 - عدم معرفة الأوضاع الإقتصادية وحركة الأسعار والأسواق؛
 - عدم معرفة مواطن الخامات والمصادر البديلة لها؛
 - عدم معرفة طرق التوسع في تسويق المنتجات وإمكانية فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم داخل وخارج الوطن؛
 - الجهل بالتكنولوجيا الحديثة، وكيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود الإمكانيات المتاحة؛
 - عدم معرفة مصادر التمويل خارج نطاق العائلة والأصدقاء؛
 - جهل كيفية التعامل مع البنوك؛
 - عدم معرفة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - عدم الإلمام بالتوجهات الحكومية والجهل بالهيئات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - عدم معرفة أشكال الإعانات وطرق الحصول عليها.
- تعد نقص المعلومات والخبرة التنظيمية من أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام المؤسسات الكبيرة التي تستخدم المهارات التنظيمية الحديثة وخبرات متعددة يتم توظيفها في مجالات العمل المختلفة في جو من التنسيق والمتابعة المستمرة مدعومة بنظام متكامل وهذا ما تفقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ رابع خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص ص 77-78.

5- مشاكل تدبير الآلات والخامات¹

كثيراً ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل نسبياً وأغلبها في حاجة إلى تجديد شامل حيث لا يتوفر لها نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية، ويؤدي إستمرار تشغيل معدات وآلات قديمة مستهلكة إلى إرتفاع التكاليف وعدم إنتظام الإنتاج وإنخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة تخضع لنظام كامل من الصيانة والتشغيل .

أضف إلى ذلك تردد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تشغيل الآلات المتقدمة نظراً لتكلفتها الباهظة، وكذا عدم توفر الخبرة الكافية لتشغيلها.

أما فيما يخص الخامات ومستلزمات التشغيل فإنها تواجه صعوبة في إستيرادها، إذا لم تكن متوفرة في الأسواق المحلية وفي حال إعتمدت على الخامات المحلية فقد تجد صعوبة في توفيرها بالكمية والجودة المناسبين وبالأسعار المرضية.

المبحث الثاني: التأسيس النظري لعملية التأهيل

تهدف عملية التأهيل إلى الرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتحسين تنافسيتها أو بتدعيم مركزها المالي، وذلك لإكسابها ميزة تنافسية تستطيع من خلالها القدرة على الإستمرارية والتنافس في الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية، وفيما يلي تطرقنا إلى ماهية عملية التأهيل، مسار وشروط ومتطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية عملية التأهيل

إختلفت تعاريف عملية التأهيل بين تعاريف هيئات دولية وبين تعاريف محلية، وعلى الرغم من الإختلاف من التعاريف إلا أن الهدف الأساسي من عملية التأهيل هو دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولوضع هذا الهدف موضع التطبيق أصبح لابد من أن تتميز عملية التأهيل بعدة خصائص وأهداف تدابير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ محمد فرحي وصالحي سلمى، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص04.

أولاً: مفهوم عملية التأهيل:

ظهر مصطلح التأهيل أولاً من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، وكان يسمى بـ **PEDIP** البرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية¹،

تعددت التعاريف الخاصة بعملية التأهيل نذكر منها ما يلي:

أوردت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **ONUDI** سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصاً للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.²

ولقد طور **L'ONUDI** مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر **Libre-échange**³ يعرف مصطلح التأهيل أيضاً " على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية أداء المؤسسة على المستوى منافسيها الرائد في السوق"⁴.

¹Hervé Bougault et Ewa Filipiak : Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc,

Sénégal, Département de la Recherche agence de Française de développement , Paris 2005, P 11

²قوريش نصيرة، آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أبريل 2006، ص2.

³سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد09، 2011، ص133.

⁴عروب رتيبة، ربحي كريمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أبريل 2006، ص 724.

من خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ديسمبر 2006 سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل على النحو التالي:¹

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إجراء مستمر للتدريب والتفكير، والإعلام والتحويل، بهد الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية مبتكرة؛
- على إعتبار أن قرار الانضمام إلى برنامج التأهيل إختياري للمؤسسة، وهذا بعد تحقيقها لشروط معينة، فإن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وهذا بالقضاء على نقاط ضعفها وتحسين نقاط قوتها، في ظل محيط يتميز تنافسي يتميز بالتهديدات والفرص، يسمح التأهيل للمؤسسة بإستغلال الفرص التي يقدمها المحيط وتجنب التهديدات التي تؤثر على إستمرارية المؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم.

ثانيا: خصائص برامج التأهيل

تتميز برامج التأهيل ببعض الخصائص تتمثل فيما يلي:²

- برامج التأهيل محدودة بمدة زمنية، تحدد فيها تواريخ البداية والنهاية لكل عملية، غير أنه قد لا يتم احترام المدة إذ قد تستمر لفترة أطول أو أقصر؛
- تتطلب برامج التأهيل تدخلا من طرف الدولة متمثلة في هيئة أو هيئات تعمل على وضع وتنفيذ ومتابعة البرنامج؛
- تأخذ طابعا إختياريا، فهي ليست إجبارية مفروضة على كل المؤسسات التي توفر فيها بعض الشروط، فكل مؤسسة ترغب في الاستفادة من مساعدات البرنامج وتتوفر فيها الشروط ليس عليها سوى أن ترشح نفسها؛

¹ غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة-الوادي-غرداية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017، ص102.

² زهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة-2، 2012/2013، ص 234.

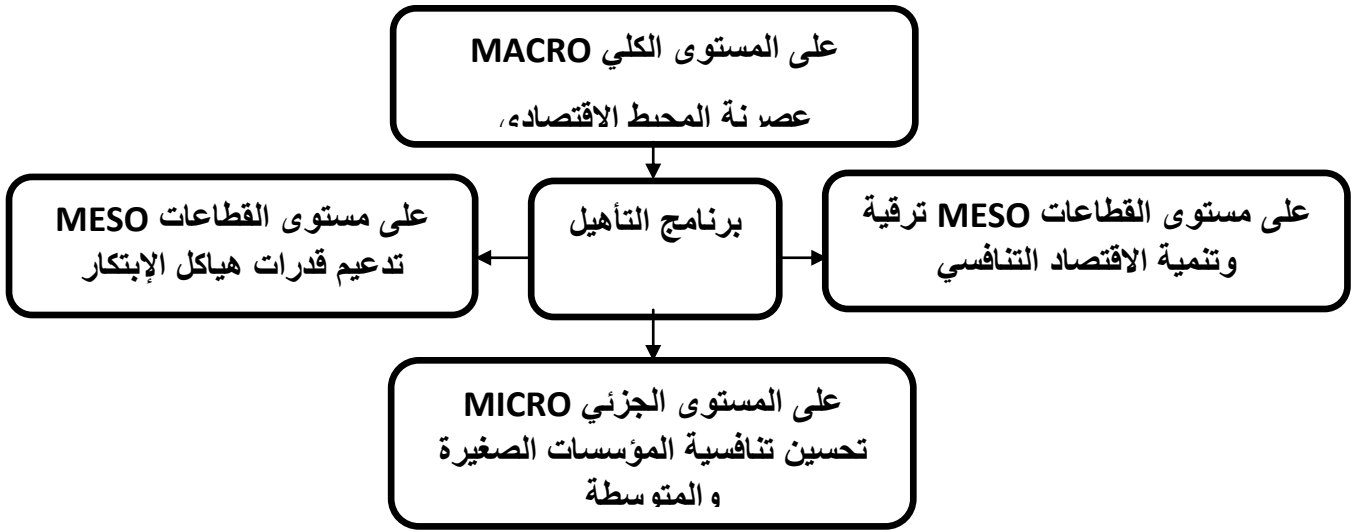
- عدد محدود من المؤسسات يمكن أن يستفيد من الدعم، بسبب حرية الإختيار ومحدودية الموارد المالية لكن ليس بالضرورة أن يوجد سقف معين، إذ يمكن تجاوزه.

ثالثا: أهداف تدابير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى مايلي:¹
 - إنعاش النمو الاقتصادي؛
 - إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
 - ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضّل وتشجّع الإبداع والتجديد وثقافة التقاؤل؛
 - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
 - تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع بروز محيط إقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والرفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
 - ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- وعموما يمكننا تلخيص أهداف برنامج التأهيل في الشكل التالي:

¹ المادة رقم: 11، قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ: 15 ديسمبر 2001، ص 6، 7.

الشكل رقم (01/01) أهداف برنامج التأهيل



المصدر: معطى الله خير الدين، كواحله يمينه: إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أبريل 2006، ص764.

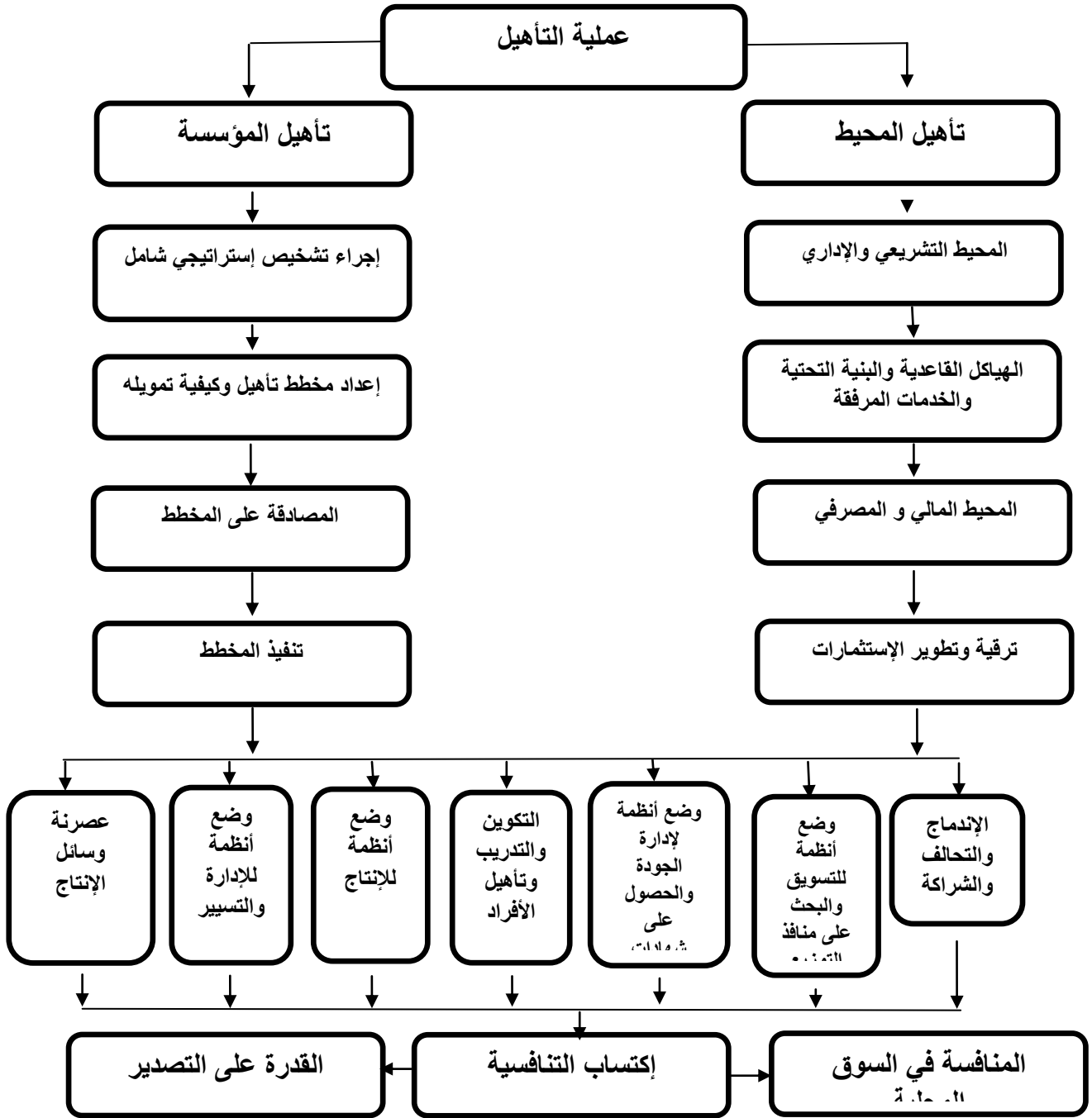
المطلب الثاني: مسار وشروط ومتطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يقتصر إهتمام عملية التأهيل على المؤسسات بحد ذاتها وإنما يمس عدة متغيرات أخرى، كما يجب على عملية التأهيل أن تتسم بعدة شروط تضمن عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعمل ضمن محيط يتسم بالتغير.

أولاً: مسار عملية التأهيل:

من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن عملية التأهيل تركز بالدرجة الأولى نقطتين أساسيتين وهما تأهيل المؤسسة وتأهيل المحيط، إذ لا نستطيع تأهيل المؤسسة بدون توفير المحيط المناسبة لترقية المؤسسة، فمن العناصر التي تهتم بها عملية التأهيل في تأهيل المحيط هي المحيط التشريعي والإداري، الهياكل القاعدية والبنية التحتية والخدمات المرفقة، المحيط المالي والمصرفي، ترقية وتطوير الإستثمارات ومع تأهيل المؤسسة بالتساوي مع تأهيل المحيط نصل إلى الهدف الأساسي من عملية التأهيل وهو إكتساب التنافسية والتي تتجسد من خلال المنافسة في السوق المحلية والقدرة على التصدير والشكل أدناه يوضح مسار عملية التأهيل:

الشكل رقم (02/01) مسار عملية التأهيل



المصدر: بقّة الشريف، العايب عبد الرحمان، مسار تأهيل المؤسسات الإقتصادية في ظل إتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 12.

ثانيا: شروط نجاح عملية التأهيل:

يجب توفر بعض الشروط لإنجاح العملية التأهيل والمتمثلة فيما يلي:¹

¹ عرب رتيبة، ربحي كريمة، مرجع سابق، ص 724.

- ضرورة التدرج في عملية التكيف مع المحيط التنافسي الخارجي وهذا بأخذ الوقت الكافي لذلك؛
- الإلتزام ببرنامج التأهيل؛
- الإعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة مساندة ملائمة.

ثالثا: متطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لضمان نجاح عملية التأهيل يجب مراعاة الإهتمام بعناصر أساسية المتحكمة في العملية التأهيلية وهي

كما يلي:¹

أ- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن لأي مؤسسة ممارسة نشاطها بمعزل عن محيطها، مما يجعل من عملية تأهيل محيطها أمرا ضروريا لتمكينها من تحسين أدائها والرفع من قدراتها الإنتاجية ومستوى تنافسيتها، يتمثل هذا التأهيل في الإجراءات التي تمس التعديلات على كل الهيئات والهياكل التي تتعامل معها المؤسسة سواءا تعلق الأمر بالبنوك عن طريق تسهيل عملية التمويل وحل مشكل الضمانات أو مع مختلف الإدارات كالجمارك والضرائب.....إلخ، من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- تأهيل الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية لأي مؤسسة في مختلف الوظائف وعلى كل المستويات ومن أجل استغلال هذا العنصر لابد من توفير دورات تدريبية وتكوينية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية في جميع المجالات: التسيير، الإنتاج، التسويق، تكريس ثقافة روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف والكفاءات، بالإضافة إلى الإحتكاك مع المؤسسات الأجنبية الرائدة للاستفادة من الخبرات والمعارف.

ت- تطوير البحث العلمي والإهتمام بالحصول على التكنولوجيا

تضمن وظيفة البحث والتطوير للمؤسسة إستمراريتها وتحسين قدرتها التنافسية في السوق، فالإختراع والإبتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة يصبح قديما.

إن اللجوء إلى وظيفة البحث والتطوير يوفر على المؤسسات تكاليف مرتفعة في حالة إستيراد التكنولوجيا من الأجانب، لذى وجب عليها مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير لتعويض إستيراد التكنولوجيا بتكنولوجيا محلية والاستفادة منها بطاقة تشغيلية كاملة، والدليل على ذلك وجود عدد كبير من

¹ بن مسعود آدم، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة02، 2016/2015، ص ص 269، 268.

طلبات براءة الإختراع المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية لم تتح الفرصة لأصحابها تجسيدها محلي.

وحتى تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية وجب عليها التحكم في عامل التكنولوجيا، إلا أنه ونظرا لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من بينها ضعف الطاقة التمويلية أصبح من الضرورة تدخل الدولة لتشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل والظروف الملائمة لنشاطها من أجل تجسيد أعمالها على أرض الواقع، في ظل التركيز على تطوير المنتجات لهذه المؤسسات.

ث - الإستفادة من الشراكة

إن الإحتكاك بالمؤسسات الأجنبية في إطار الشراكة يكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المزيد من الخبرات، وبالإعتماد على تجارب سابقة أكدت المؤسسات الكبيرة تحقيقها لنتائج إيجابية فيما يخص تنمية علاقاتها وشراكتها مع مختلف المؤسسات الأجنبية الرائدة، ومن خلال توفر عملية التأهيل أتحت فرص مشجعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الإستفادة من الشراكة والتحالفات من أجل تعزيز قدراتها التنافسية ودخول منتجاتها الأسواق العالمية نظرا لما تفرضه هذه الشركات من شروط تعجيزية لا تقدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيقها جميعا.

المطلب الثالث: إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمثلت أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولاً: تأهيل النظام القانوني والتشريعي:¹

بدأ الإهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بعد صدور القوانين التالية:

أ- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عملت الجزائر على التخفيض من

حدة الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار

المرسوم التنفيذي رقم: 165/05 المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1426 الموافق ل 03 ماي

2005، على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- قانون الإستثمار الجديد لسنة 2001: أعطى القانون المؤرخ في 20 أوت 2001، بموجب

الأمر رقم 03-01، الحرية التامة للإستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر، والذي جاء

ليحل محل القانون رقم 12/93، وقد جاء القانون لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس

جديد لترقية الإستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

¹ منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 128.

ثانيا: تأهيل النظام الجبائي والجهاز المصرفي:

- أ- تأهيل النظام الجبائي: ¹ بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للإستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية:
 - تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
 - الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني؛
 - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالآلاف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
 - الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني؛
 - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- ب- تأهيل الجهاز المصرفي: ² قامت الجزائر في إطار تأهيل الجهاز المصرفي على إستحداث وإقامة الهياكل المالية التالية:
 - صندوق ضمان القروض
 - صندوق رأسمال المخاطرة: الذي تأسس سنة 2004 برأس مال يقدر ب 3.5 مليار د ج،
 - التمويل بالقرض الإيجاري: ثم إقامة شركة للقرض الإيجاري مغرب قرض إيجار الجزائر وهي مؤسسة برأس مال مشترك تونسي-أوروبي، اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006.

¹ المادة رقم 09، 11، أمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، ص ص 5، 6.

² قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص7.

ثالثا: تأهيل المحيط الإداري والاقتصادي¹

أ- تأهيل المحيط الإداري

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تفاعل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، ويأتي هذا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها، وتقديم المساعدات اللازمة لها، وفي هذا السياق، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجسيد ذلك، حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصادقية الكبيرة، مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس، خاصة مع إستعادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم قدر بـ 04 مليار دينار جزائري في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع.

ب- تأهيل المحيط الاقتصادي

في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي ولحل الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وقد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، وتم تخصيص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دينار جزائري، كما نصت المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء مشاتل وحاضنات أعمال، وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: تأهيل العنصر البشري والبنية التحتية

أ- تأهيل العنصر البشري

يعتبر العنصر البشري الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الإستثمار بمثابة عبئا إضافي على المؤسسة، والحقيقة التي يؤمن بها الجميع أن الموارد البشرية ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما أحتضنت ووجهت وتم الإرتقاء بها وبمهاراتها وإبداعاتها أدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التقدم الإقتصادي المنشود، ونشير إلى أن السلطات العمومية الجزائرية خصصت 3 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني

¹ منى مسغوني، مرجع سابق، ص 129.

(PME/CONFORM) ، وهذا البرنامج الذي أنتقل إلى مراحل متقدمة، بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء بالإضافة إلى مهام التكوين والإستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية، قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.¹

ولقد تم أيضا رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للإستفادة من التجربة الكندية حيث تم إنجاز 72 عملية منها 60 عملية خصصت لمسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والإقتصادي.²

ب- تأهيل البنية التحتية³

إن تدعيم البنية التحتية يساعد على تحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، مما يسمح باكتساب مزايا تنافسية. وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في إستكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع شرق غرب، وإعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءتها

¹ تومي ميلود: آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أفريل 2006، ص6.

² منى مسغوني، مرجع سابق، ص 129.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل:

- تناولنا في هذا الفصل كل من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأشكالها والمشاكل التي تواجهها، بالإضافة إلى أهميتها في الإقتصاد الوطني فتوصلنا إلى النتائج التالية:
- تختلف التعاريف المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى دولة نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية في كل دولة، فما يعتبر مؤسسة صغيرة في دولة قد يعتبر متوسطة في دولة أخرى؛
 - فصل المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب أربعة معايير أساسية وهي عدد العمال، رقم الأعمال، ملكية رأس المال والحصيلة السنوية، إلا إن هذا التعريف لا يعتبر دقيق نظرا لإختلاف طبيعة النشاط بين المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة وما يميز كل طبيعة عن أخرى؛
 - تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل أهمها مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية والتي تمثلت في: تراخيص التشغيل، مشكلة التأمينات الإجتماعية، مشكل الضرائب ومشكل التشريعات المنظمة لسوق العمل، بالإضافة إلى مشكل الحصول على التمويل المناسب لطبيعة هذه المؤسسات ونوع نشاطها الإستثماري، نجد أيضا مشكل العقار الصناعي وما يتميز به من فوضوية التوزيع بين عدد المشاريع وندرة العقار المناسب؛
 - تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل أخرى كمشكل الخدمات والهياكل الأساسية، مشكل نقص العمالة المدربة، مشاكل تسويقية، المشاكل الإدارية، مشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية، مشكل تدبير الآلات والخامات؛
 - تعتبر عملية التأهيل عملية متكاملة لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها تهتم بتأهيل المحيط بكافة جوانب التشريعي والإقتصادي والسياسي والمصرفي، بالإضافة إلى القيام بعملية تشخيصية للمؤسسة والبحث عن سبل لتمويل العملية التأهيلية وتنفيذها وهذا بهدف تقوية نقاط القوة في المؤسسة ومعالجة نقاط ضعفها لتمكينها من المنافسة المحلية والأجنبية؛

الفصل الثاني

هيئات دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وهذا ينعكس في مساهمتها في المتغيرات الاقتصادية وخاصة في نسب الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن هذا المنطلق ونظرا لأهميتها الكبرى في تطوير الإقتصاد الوطني قامت الدولة بإنشاء عدة أجهزة مختصة في كافة الجوانب المتعلقة بهذه المؤسسات.

وضعت الدولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت وزارة وصية من شأنها تنظيم هذا القطاع وذلك بإنشاء مشاتل ومراكز تسهيل من شأنها إحتضان هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك قامت الدولة بإنشاء وكالات وصناديق عكفت على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل سواء بصورته النقدية أو مساعدات مالية فيما يخص الإعفاءات الجبائية أو من حيث مرافقتها وتطوير نقاط قوتها بهدف القدرة على المنافسة محليا ودوليا والإستمرارية في الأسواق.

ولتطرق لنقاط السابقة قسم ها الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناولنا في هذا المبحث كل من نشأة الوزارة والمراحل التي مرت بها منذ سنة 1994 إلى غاية 2011 بالإضافة إلى مهامها وهيكل التنظيم مع التركيز على المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا الهيئات التابعة لها.

المبحث الثاني: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناولنا في هذا المبحث أهم الوكالات الوطنية لدعم الشباب أصحاب المشاريع أو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا قسمنا المبحث إلى أربعة مطالب الأول الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الثاني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المصغر، الثالث الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والرابع وكالات أخرى

المبحث الثالث: صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إحتوى هذا المبحث على أهم الصناديق الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لأصحاب المشاريع، قسم هذا الفصل إلى أربعة مطالب الأول صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الثاني صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الثالث الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والرابع صناديق أخرى.

المبحث الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوزارة الوصية والهيئة التنظيمية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تناولنا في هذا المبحث مطلبين تطرق المطلب الأول إلى نشأتها ومهامها فيما تناول المطلب الثاني الهيكل التنظيمي لها مركزا في هذه النقطة على المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تناول هذا المطلب الهيئات التابعة لها.

المطلب الأول: نشأة الوزارة ومهامها

مرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ إنشائها وإلى غاية 2011 بعدة مراحل، كما تكفلت الوزارة بعدة مهام وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 11- 16 والمتعلق بتحديد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار وذلك على النحو التالي:

أولاً: نشأة الوزارة

أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 94-211 والمؤرخ في 9 صفر عام 1415 الموافق ل 18 يوليو سنة 1994 ولقد مرت هذه الوزارة بعدة مراحل على النحو التالي:

الجدول رقم (01/02) مراحل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المرسوم
1994	وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	
2000	وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	مرسوم تنفيذي رقم: 190-2000 المؤرخ في 9 ربيع الثاني 1421 الموافق ل: 11 يوليو 2000
2003	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	مرسوم تنفيذي رقم: 03-81 مؤرخ في 25 في ذي الحجة عام 1425 الموافق أول مارس 2003
2008	وزارة الصناعة وترقية الإستثمار	المرسوم التنفيذي رقم: 08-100 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1429 الموافق 25 مارس 2008
2011	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار	مرسوم تنفيذي رقم: 11-16 مؤرخ في 20 صفر 1432 الموافق 25 يناير 2011

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مراسيم الجريدة الرسمية.

ثانيا: مهام الوزارة:¹

تحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-16 فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:
المادة الأولى:

يقترح وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار في إطار السياسة العامة للحكومة عناصر السياسة الوطنية في مجال السياسة الصناعية والتنافسية الصناعية وتسيير مساهمات الدولة في القطاع العمومي الصناعي وترقية الإستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المادة الثانية :

- يعد ويقترح سياسات الترقية والتطوير الصناعي والفروع الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها والسهر على تطبيقها وضمان متابعتها؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق ل 25 يناير 2011، يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 05، بتاريخ 26 يناير 2011، ص ص 9، 11.

- يشجع التنافسية الصناعية بوضع نظام للإبتكار وبرنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى رفع كفاءة الموارد البشرية وترقية الحصول على التكنولوجيا بالإتصال مع القطاعات والهيئات المعنية؛
- يتخذ جميع التدابير من شأنها ترقية الإستثمار ويسهر على تطبيقها؛
- ينظم الإنتشار الفضائي للتنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ينظم إطار ترقية اليقظة التكنولوجية والإستشراف في مجال الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يشجع بروز محيط إقتصادي وتقني وعلمي وقانوني ملائم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يوفر الشروط الضرورية لبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة ويسهل تكييفها مع التكنولوجيات الجديدة؛
- يسهل الحصول على التمويلات الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ييسر الصناديق والآليات المالية للدعم والمساندة المخصصة لتطوير قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمار.

المادة العاشرة:

- يتولى الوزير في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:
- يشجع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها؛
 - يشجع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة ويوسع مجال نشاطها؛
 - يقترح كل تدبير يهدف إلى دعم استمرارية المؤسسات الصغيرة وتنافسيتها ومردوديتها؛
 - يشجع تحسين وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - يقترح كل تدبير من شأنه السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الصفقات العمومية طبقا للتنظيم المعمول به؛
 - يعد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتأكد من تنفيذه؛
 - يسهر على حسن تخصيص صناديق الدعم والمساندة والضمان من أجل تسهيل الحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة؛
 - يقترح سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية في إطار عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - يضع غطاء تشاوري مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- يبادر وينفذ كل تدبير من شأنه إقامة إطار تنسيق مع الجماعات المحلية من أجل تسهيل إنشاء وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يسهر بالاتصال مع الهيئات المعنية على إعداد نظام إعلامي اقتصادي ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

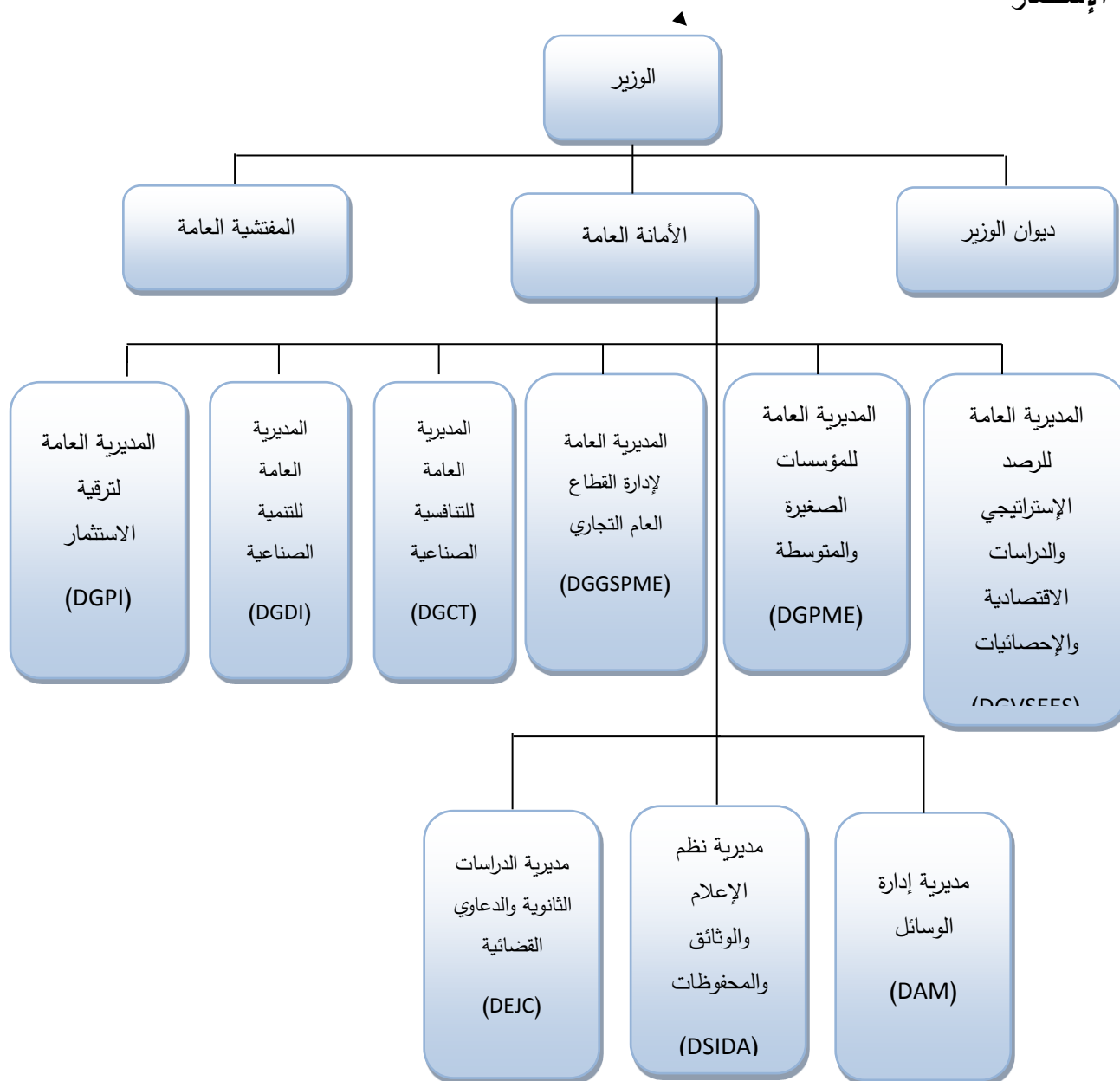
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوزارة والهيئات التابعة لها

يمثل الهيكل التنظيمي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافة الأقسام التابعة للوزير حيث يعتبر قسم المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم الأقسام بالنسبة لهذه المؤسسات، كما قامت الوزارة بإنشاء هيئات تابعة لها وذلك لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: الهيكل التنظيمي ومهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار مما يلي:

الشكل رقم (01/02) الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار



المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم www.mdipi.gov.dz على الساعة: 19:39، التاريخ: 2020/08/05.

- تعتبر كل أقسام الوزارة لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى وجه الخصوص تتكلف المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يأتي:¹
- تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها؛
 - إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه؛
 - السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة؛
 - السهر على وضع منظومة إعلامية إقتصادية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع الهيئات المعنية؛
 - المساهمة في تطوير المناولة؛
- يدير المديرية العامة مدير عام وتشتمل على قسمين هما:
- أ- قسم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكلف بما يأتي:
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
 - وضع إطار تشاور مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - المبادرة بكل إجراء من شأنه إقامة إطار مع الجماعات المحلية قصد تسهيل إنشاء وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ ذلك؛
 - المشاركة في إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تطبيقه؛
- يدير القسم رئيس قسم، يلحق بالقسم ثلاثة مديرين للدراسات يكلفون بما يأتي:
- توفير الشروط الجيدة اللازمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - المشاركة في أشغال وأعمال الترقية الصادرة عن هيئات التشاور والتنسيق مع الجماعات المحلية والحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ضمان متابعة تطبيق وتقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع الهيئات المعنية؛
 - يساعد كل مدير دراسات رئيسا 2 دراسات.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق ل 25 يناير 2011، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 05، بتاريخ 26 يناير 2011، ص ص 17، 18.

- ب- قسم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكلف بما يأتي:
- إقتراح كل تدبير من شأنه تشجيع تحسين وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية المنتج الوطني وجعله مطابقا للمقاييس الدولية؛
 - إقتراح كل تدبير من شأنه تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصفقات العمومية؛
 - المشاركة في إعداد سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية للقطاع وتشجيع الإبداع والابتكار والعصرنة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - السهر على وضع نظام إعلامي إقتصادي مكيف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع الهيئات المعنية؛
- يدير قسم رئيس القسم، يلحق بالقسم ثلاثة مديرين للدراسات يكلفون بما يأتي:
- ترقية تنافسية منتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره؛
 - متابعة تخصيص صناديق الدعم والضمان الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - توفير الشروط الضرورية لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصفقات العمومية طبقا للتنظيم المعمول به، بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية؛
 - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسيير والتكوين؛
 - يساعد كل مدير دراسات رئيسا 2 دراسات.

ثانيا: الهيئات التابعة للوزارة:

قامت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بإستحداث هيئات تقوم على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في المحيط الاقتصادي نذكر ما يلي:

أ- **المشائل:** هي عبارة عن مؤسسات تنشأها الوزارة تسمى " مشائل المؤسسات " تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

ويمكن تعريفها على النحو التالي: مشائل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ هذه المشائل بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

وتأخذ المشائل الأشكال التالية:²

¹ المادة رقم:02، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي المشائل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003، ص14.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

1- المحضنة: هيكل دعم يتكلف بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
2- ورشة ربط: هيكل دعم يتكلف بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

3- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

تهدف المشاتل إلى:¹

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم للمؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا إستراتيجيا في التطور الإقتصادي في مكان تواجدها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المشاتل تتكلف بما يلي:²

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير وإيجار المحلات وذلك بإحتضان أصحاب المشاريع ووضع المحلات تحت تصرف وما يتناسب مع مساحتها وطبيعتها واحتياجات نشاطات المشروع؛
- تقديم خدمات؛
- تقديم وإرشادات خاصة؛
- تقدم المشتلة فيما يخص شروط تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع، وتضع تحت تصرف المؤسسة المختصة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي ويمكن أن تساعد في إختيار التكنولوجيا الحديثة الأكثر تقدما؛
- توفر المشتلة أيضا بناء على طلب المؤسسات المحضنة الخدمات المشتركة الآتية:
 - إستقبال المكالمات الهاتفية والفاكس؛
 - توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق؛

¹ المادة رقم:03، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي المشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003، ص14.

² المادة رقم:04، 05، 06، 07، 08، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

• إستهلاك الكهرباء والغاز.

- تتولى المشتلة تقديم الإستشارة للمؤسسات المرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده، وزيادة على تقديم الإستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي وبالتالي تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ التسيير خلال مرحلة نضج المشروع.

ب- مراكز التسهيل:

تنشأ تحت تسمية " مراكز التسهيل " هيئات تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها¹. ويمكن تعريفها على النحو التالي: "هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "².

تسعى مراكز التسهيل لتحقيق الأهداف التالية:³

- وضع شباك يتكيف مع إحتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التقاؤل؛
- ضمان تسيير الملفات التي تخصى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها وإستردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- إنشاء مكان إلتقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛

¹ المادة رقم:01، مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003، ص18.

² المادة رقم:02، مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، مرجع سابق، ص18.

³ المادة رقم:03، مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، مرجع سابق، ص18، 19.

- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة إستعمال الموارد المالية؛
 - إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات؛
 - نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودعمها؛
 - مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.
- في إطار تطبيق الأهداف المسطرة من قبل مراكز التسهيل تقوم هذه الأخيرة بالمهام التالية:¹
- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها؛
 - تجسيد إهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
 - مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
 - مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛
 - تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الإتصال المتعلقة بفرض الإستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع؛
 - تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير والتسويق وإستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة؛
 - دعم تطوير القدرة التنافسية؛
 - المساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة.
- كما تقوم مراكز التسهيل في إطار مساعدة حاملي المشاريع والمقاولين بما يلي:
- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح وإهتماماته؛
 - إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الإقتضاء؛
 - إقتراح برنامج تكوين أو إستشارة يتكيف مع إحتياجاتهم الخاصة؛
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها؛
 - مساعدتهم على هيكلة إستثماراتهم على أحسن وجه؛
 - مساعدتهم في مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا؛
 - مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم؛

¹ المادة رقم: 04، 05، مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، مرجع سابق،

- الإستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛

- المساعدة على الإبتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/ أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

ت-المجلس الوطني الإستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم عمله:

ينشأ لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلس إستشاري ويكون مقره بمدينة الجزائر، وهو عبارة عن جهاز استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، ويتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.¹
للمجلس المهام الآتية:²

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الإقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات الإقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات إستراتيجية لتطوير القطاع.

¹ المادة رقم: 01، 02، مرسوم تنفيذي رقم 03- 80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل: 25 فبراير 2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم عمله، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003، ص 22.

² المادة رقم: 03، مرسوم تنفيذي رقم 03- 80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل: 25 فبراير 2003، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الدولة وفي إطار تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء عدة وكالات تقوم بعدة مهام الهدف الأساسي منها دعم الشباب أصحاب المشاريع، تسيير القرض المصغر، تطوير الإستثمار المتعلق بالدرجة الأولى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيم العقار الصناعي وغيرها.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: ANSEJ

تهتم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بالدرجة الأولى بالشباب طالبي التمويل من أجل تمويل مشاريعهم وذلك وفقا لشروط محددة موضوعة من طرف الوكالة.

أولاً: نشأة الوكالة ومهامها

أ- نشأة الوكالة:¹

أنشأت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها كما أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي. يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار من مجلسها التوجيهي.

ب- مهام الوكالة:

تقوم الوكالة بالمهام التالية:²

- تدعم وتقدم الإستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم التشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

¹ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، 05، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص12.

² المادة رقم: 06، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على إحترام البنود ودفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا وإجتماعيا؛
- تقدم الإستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاوله أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولى للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.
- ومن أجل أن تقوم الوكالة بمهامها على أكمل وجه تقوم بما يأتي:
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة التجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تنظم تدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب وإستعمالها في الأجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثانيا: الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ

أ- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

تم إنشاء هذا الصندوق بفتح حساب التخصيص الخاص رقم 87-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.¹

يحدد الصندوق مجموعة من الشروط لمنح الإعانات للشباب صاحب المشروع كآتي:²

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 35 سنة وعندما يحدث الإستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاوله)، يمكن رفع سن مسير المقاوله المحدثة إلى 40 سنة لحد أقصى؛
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادات أو تأهيل مهني و/أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- ألا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفه مأجورة عند تقديم إستثمار التسجيل للإستفادة من الإعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل؛
- أن لا يكون مسجل على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ماعدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه؛
- أن لا يكون قد إستعاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات؛
- يحدد المبلغ الأقصى للإستثمار ب عشرة ملايين دينار جزائري (10000000) دج سواء في مرحلة الإنشاء أو القروض غير المكافأة والمكاملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للإستثمار.

ب- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع:³

تم إنشاء صندوق للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200، حيث يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل ويكون موطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

¹ المادة رقم: 16، الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق ل 24 يونيو سنة 1996 والمتضمن لقانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 39، بتاريخ 26 يونيو 1996، ص8.

² وثائق مأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.promoteur.ansej.dz يوم: 2020/05/12 على الساعة: 17:53.

³ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، 05، المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر 1419 الموافق ل 09 يونيو 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 42، بتاريخ 14 يونيو 1998، ص8.

مهام الصندوق:

- يضمن الصندوق القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية المقرضة في شكل ضمانات عينية و/أو شخصية؛
- يغطي باقي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول وفي حدود سبعين بالمئة (70%) من مبالغها بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد إستنفاد إلتماس الضمانات العينية و/أو الشخصية؛

- يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك أو المؤسسات المالية المقرضة في حقوقها إعتبارا عند احتمال الإستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

ثالثا: صيغ التمويل المقترحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:¹

تقترح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثلاث صيغ للتمويل، وهي كالتالي:

أ- إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثلاثي:

1- التركيبة المالية:

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100 % لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

2- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

يحتوي هذا الهيكل على مستويين وفقا للجدول التالي:

¹ وثائق مأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.promoteur.ansej.dz يوم: 2020/05/12 على الساعة:

الجدول رقم (02/02) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
الأول	حتى 5000000 دج	29%	01%	70%
الثاني	من 5000000 دج إلى 10000000 دج	28%	02%	70%

المصدر: وثائق مأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.promoteur.ansej.dz يوم: 2020/05/12 على الساعة: 17:53.

ب- إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثنائي:

1- التركيبة المالية:

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من :

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

يحتوي هذا الهيكل على مستويين وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03/02) الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى	قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	المساهمة الشخصية
الأول	حتى 5000000 دج	29%	71%
الثاني	من 5000000 دج إلى 10000000 دج	28%	72%

المصدر: وثائق مأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.promoteur.ansej.dz يوم: 2020/05/12 على الساعة: 17:53.

ت- إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ذاتي:

حيث تكون نسبة المساهمة الذاتية 100 % إلى غاية قيمة إستثمار تبلغ 10000000 دج.

رابعاً: الإعانات المالية والإمتميازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة:¹ يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية وإمتميازات جبائية أثناء مرحلة الإنجاز، وتكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة إستغلال مشروعه. تمنح هذه الإمتميازات سواء أثناء مرحلة الإنشاء أو مرحلة توسيع قدرات الإنتاج، الإمتميازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة في مرحلة التوسيع تخص فقط المساهمات الجديدة وتحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمة لإجمالية.

أ- الإعانات المالية:

- القرض غير مكافئ؛
 - قرض غير مكافئ إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي؛
 - التخفيضات بنسبة 100 % على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.
- ب- الإمتميازات الجبائية:

تستفيد المؤسسات من الإمتميازات الجبائية التالية:

- 1- في مرحلة إنجاز المشروع:
 - الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
 - الإعفاءات من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛
 - تطبيق نسبة مخفضة ب 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- 2- في مرحلة إستغلال المشروع:
 - الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبنائات الإضافية لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، إبتداءاً من تاريخ إنجازها؛
 - إعفاء كامل لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، إبتداءاً من تاريخ إستغلالها من الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول؛
 - عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في العنصر رقم 02، يمكن تمديدتها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

¹ وثائق مأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.promoteur.ansej.dz يوم: 2020/05/12 على الساعة:

- عدم إحترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها. غير أن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 %، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق. الإستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) حسب الحالة وكذا الضريبة على النشاط المهني (TAP)، وذلك خلال الثلاث السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تهتم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتسيير القرض المصغر لتمويل المشاريع، وهي بذلك تقيم علاقة بينها وبين صاحب المشروع وبين المؤسسة المالية الممولة، بالإضافة لذلك في توفر الإستشارة والمعلومات لأصحاب المشاريع في إطار شروط موضوعة من قبلها.

أولاً: تعريف الوكالة:¹

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة ذات طابع خاص، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل النشاطات للوكالة.

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يكون مقرها بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما ويمكن للوكالة بناء على قرار مجلسها التوجيهي أن تحدث فروع على المستوى المحلي.

ثانياً: مهام الوكالة:²

تهتم الوكالة بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بما يأتي:

¹ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، بتاريخ 25 يناير 2004، ص8.

² المادة رقم: 05، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004، مرجع سابق، ص8، 9.

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
 - تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
 - تمنح قروض بدون مكافأة؛
 - تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعلانات التي تمنح لهم؛
 - تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفا تر النشاط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- كما تتكلف الوكالة بما يلي:
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة للمستفيدين من الجهاز؛
 - تقدم الإستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
 - تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
 - تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسين ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.
- من أجل قيام الوكالة بمهامها على أحسن وجه تقوم بما يلي:
- الإستعانة بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعد على إنجاز مهامها؛
 - تكلف مكاتب الدراسات المتخصصة بإنجاز المدونات النموذجية الخاصة بالتجهيزات والدراسات المونوغرافية محلية و جهوية؛
 - تنفذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المتخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ثالثا: شروط التأهيل للإستفادة من القرض المصغر:**¹
- للإستفادة من القرض المصغر يجب على طالب القرض المصغر أن يستوفي عدة شروط، نذكرها فيما يلي:
- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
 - عدم إمتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
 - إثبات مقر الإقامة؛
 - التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازها؛

¹ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz يوم: 09/08/2020 على الساعة: 09:18.

- عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من التكلفة الإجمالية للنشاط؛
- دفع الإشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- الإلتزام - حسب جدول زمني محدد - بتسديد القرض للبنك و مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية للقرض المصغر.

رابعا: الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:¹

تقدم الوكالة أنواع مختلفة من الخدمات وهي خدمات مالية وخدمات غير مالية وخدمات جبائية:

أ- الخدمات المالية:

تقدم الوكالة خدمات مالية في إطار تسيير القرض المصغر وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04/02) نمط التمويل المقدمة من طرف الوكالة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	-

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz يوم: 2020/10/10 على الساعة: 22:50.

ب- الخدمات غير مالية: تتمثل خدمات الوكالة غير المالية فيما يلي:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل الإنشاء؛
- متابعة جوارية جديّة، لإستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛
- إختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات مختصة ومخولة؛
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر؛

¹ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz يوم: 09/08/2020 على الساعة: 09:18.

- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.
- ت- الخدمات الجبائية: تمثلت الخدمات الجبائية المقدمة من قبل الوكالة فيما يلي:
 - إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة (3) سنوات؛
 - إعفاء من رسم العقاري على البنائات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
 - تعفى من رسم نقل الملكية الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
 - إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
 - يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
 - تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك من خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كالتالي:
 - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض 70%؛
 - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض 50%؛
 - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض 25%.
 - تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تمثل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار جهاز متكامل بدأ من التمويل والإستشارة وتوفير المعلومات التي من شأنها ترقية وتشجيع الإستثمار المحلية أو الأجنبية وفي كافة القطاعات على أن تعطي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأولوية الكبرى في ذلك.

أولاً: نشأة الوكالة

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 01 - 03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار.¹

¹ المادة رقم: 06، أمر رقم 03-01 مؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، بتاريخ 22 غشت 2001، ص5.

جاء المرسوم التنفيذي رقم 01 - 282 المؤرخ في 6 رجب 1422 الموافق لـ 24 سبتمبر سنة 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها على أن الوكالة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يكون مقرها الوكالة في مدينة الجزائر وتتوفر بالوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي يمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة.¹

ثانيا: مهام الوكالة:

تتمثل مهام الوكالة في:

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر أو في الخارج؛
- ترقية القرض والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقيما وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للمرافقة عليها.²
- الوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل:³
 - تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
 - تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها، في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها يمكن أن تقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه؛
- كما تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام الآتية:⁴
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

¹ المادة رقم: 01، 02، مرسوم تنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 06 رجب 1422 الموافق لـ 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص 8.

² موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI <http://www.andi.dz/> يوم: 09/08/2020 على الساعة: 11:56.

³ المادة رقم: 07، أمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، مرجع سابق، ص 5.

⁴ المادة رقم: 21، أمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، مرجع سابق، ص 7، ص 8.

- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
 - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشابك الوحيد اللامركزي؛
 - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
 - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- في إطار تجسيد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طرأت تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في الموقع:¹
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وألويات التطوير؛
 - إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه المساهمة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الإستثمار؛
 - إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
 - توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
 - مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
 - تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوم إلى 72 ساعة؛
 - إلغاء حد التحويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
 - تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
 - تخفيف ملفات طلب المزايا.
- بحكم الخبرة والحنكة في مجال ترقية الاستثمار ضمننت الوكالة مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظراتها الأوروبية والعرب والآسيويين:²
- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
 - " أنيما " شركة أورو متوسطة لوكالات ترقية الاستثمار ل 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية وإيطالية وإسبانية؛
 - " أنيما " شبكة استثمار جمعية أنشأت عقب شبكات " أنيما " ووسعت لدول أوروبية أخرى؛

¹ موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI <http://www.andi.dz/> يوم: 09/08/2020 على الساعة:11:56.

² موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI <http://www.andi.dz/> يوم: 2020/08/10 على الساعة:10:00.

- إبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.
- تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل: ¹
- CNUCED للإستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛
- ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات.
- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج " القيام بالأعمال ".

ثالثا: الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أ- المجلس الوطني للاستثمار: ²

- أنشئ هذا المجلس وفقا للمادة 18 من الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار.
- يكلف المجلس بما يأتي: المادة 19 من الأمر 01-09
- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
- يقترح تدابير حفزية للإستثمار مساندة للتطورات الملحوظة؛
- يفصل في الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار؛
- يفصل في المزايا التي تصنع في إطار الإستثمارات؛
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن نستفيد من النظام الإستثنائي؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها؛
- يعالج كل مسألة تتعلق بتنفيذ العمليات أعلاه.

¹ موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI <http://www.andi.dz/> يوم: 2020/08/10 على الساعة: 10:03.

² المادة رقم: 18، 19، أمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، مرجع سابق، ص7.

ب- الشباك الوحيد:¹

يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة، كما يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المهنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع. كما يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.

ت- صندوق دعم الاستثمار:

تسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار صندوق دعم الاستثمار،² والذي ينشأ في شكل حساب تخصيص خاص، يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار،³

المطلب الرابع: وكالات أخرى

بالإضافة إلى الوكالات السابقة الذكر أنشأت عدة وكالات أخرى تقوم بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من الجانب التمويلي أو التنظيمي نذكرها فيما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (ANDPME)

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 3 ماي 2005 والمتضمن لإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها:

- تنشأ تحت تسمية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقرها بمدينة الجزائر، يمكن أن تنشئ الوكالة فروع لها على المستوى المحلي.⁴

¹ المادة رقم: 23، 24، 25، أمر رقم 03-01 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، مرجع سابق، ص8.

² المادة رقم: 21، أمر رقم 03-01 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، مرجع سابق، ص7.

³ المادة رقم: 28، أمر رقم 03-01 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، مرجع سابق، ص8.

⁴ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 3 مايو 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32، بتاريخ 4 مايو سنة 2005، ص28.

تتولى الوكالة المهام الآتية:¹

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاحها واقتراح التصحيحات الضرورية عليها عند الاقتضاء؛
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- إنجاز دراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي وإستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع الهيئات المعنية؛
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتبع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستراتيجية التالية:²

- ✓ تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسير على خطى برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لا سيما من حيث حجمها وقطاعات نشاطها؛
- ✓ تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومات وتطوير أدوات التسهيل؛
- ✓ تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تطوير منهج الجوارية والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحرير المشاورات الوطنية فيما يخص الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ المادة رقم: 05، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 3 مايو 2005، مرجع سابق، ص 28، 29.

² موقع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.ardpme.org.dz بتاريخ 2019/02/11 على الساعة 19:04.

ثانيا: وكالة ترقية الاستثمارات APSI.¹

في إطار المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار نشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعة وتكف الوكالة بمساعدة المستثمرين في إستيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، لا سيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة، وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة. كما وتؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، يعطى للوكالة أجل أقصاه ستون (60) يوم ابتداء حتى تاريخ الايداع النظامي للتصريح وطلب الاستفادة من امتيازات وفق الشروط المنصوص عليها في المرسوم التشريعي، لتبليغ المستثمر بعد التقويم قرار منح امتيازات أو رفضها، ومدتها في حالة الموافقة، تكمن أهمية وكالة ترقية الاستثمارات بالمهام المتاحة من قبلها والمتمثل فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم؛
- تحديد الآجال القانونية لمختلف الأنشطة في حالة وضع التصريحات؛
- منح الامتيازات أو رفضها ومدتها؛
- تقييم الاستثمارات نوع الامتيازات المتعلقة بها؛
- السهر على تبليغ المستثمرين في حالة وجود الاستفادة من الامتيازات في أقرب الآجال.

ثالثا: وكالة التنمية الاجتماعية ADS

أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 على أنها هيئة ذات طابع خاص، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، كما يمارس الوزير المكلف بالتشغيل والحماية الاجتماعية المتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلالية الإدارية المالية، يكون مقرها في مدينة الجزائر.² تتولى الوكالة المهام التالية:³

- ترقية وانتقاء واختيار التمويل الكلي أو الجزئي عن طريق المساعدات أو أية وسيلة أخرى ملائمة لما يأتي:

¹ المادة رقم: 07، 08، 09، المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، بتاريخ 10 أكتوبر سنة 1993، ص05.

² المادة رقم: 01، 02، 03، 04، 05، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 مؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو سنة 1996، يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 40، بتاريخ 30 يونيو سنة 1996، ص19.

³ المادة رقم: 06، 07، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 مؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو سنة 1996، مرجع سابق، ص19.

- الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الجماعية؛
- كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الاكيدة ويحتوي على كثافة عالية لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل؛
- تنمية المؤسسات الصغرى.

- مهمة البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات أو الإكراميات من أي نوع سواء أكانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب، والضرورية لأداء موضوعها الاجتماعي. تضم الوكالة أجهزة اتخاذ القرار والتنفيذ والمراقبة الآتية:¹

- مجلس التوجيه؛
- لجنة المراقبة المنبثقة عن مجلس التوجيه؛
- مدير عام.

رابعاً: الوكالة الوطنية للعقار الصناعي ANFI²

بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI)، التي تم إنشاؤها سنة 1994 والتي لم تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تلعب دور المضارب، ولهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001 والتي تكون لها فروع على مستوى كل الولايات.

تهدف هذه الوكالة وبشكل أساسي إلى:

- الحصول على قطع أراضي؛
- تهيئة المناطق الصناعية؛
- بيع قطع الأراضي وتأجير العمارات؛
- تقوم بجميع الإجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام "إنجاز" الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لائقة لهذا الغرض؛
- ستكون هذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي حيث ستسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانات العقارية

¹ المادة رقم: 08، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 مؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو سنة 1996، مرجع سابق، ص19.

² بريش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 7.

الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات وذلك مثل مكان تواجد العقار "الأرض" مساحته، أسعار قطع الأراضي؛

- نشر وإيصال هذه المعلومات وجعلها في متناول المستثمرين وذلك بإنشاء بنك المعلومات على المستوى الوطني وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

خامسا: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF:¹

أنشئت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 126-12 بتاريخ 10 مارس 2012. يحدد هذا المرسوم مهام الوكالة على النحو التالي:

• **مهام الترقية العقارية:**

- تهيئة الأراضي المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية مناطق النشاطات وكل الفضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي؛

- انجاز العقارات المخصصة للنشاط الصناعي، التجاري، الحرفي والمكاتب الإدارية.

• **مهمة الوساطة:** لفائدة كل المالكين.

• **مهمة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات:**

- الوكالة مخول لها ضمان تسيير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، المناطق والفضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي.

• **مهام الخدمة العمومية:**

- إعداد بنك معطيات حول العرض العقاري الموجه للنشاط الاقتصادي؛

- ترقية العرض العقاري الوطني الموجه للنشاط الاقتصادي؛

- رصد سوق العقار الموجه للنشاط الاقتصادي؛

- إعداد ونشر جداول أسعار العقار الموجه للنشاط الاقتصادي؛

- تقدير الطلب الوطني على العقار الموجه للنشاط الاقتصادي.

¹ موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: www.aniref.dz بتاريخ: 2019/02/18 على الساعة: 12:55.

المبحث الثالث: صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء عدة صناديق، لكل منها مهام مميز من حيث الغرض من التأسيس بين ضمان للقروض وبين تمويل مباشر للمؤسسات وفيما يلي أهم الصناديق المنشأة من قبل الدولة.

المطلب الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدم تمكنها في غالب من توفير الضمان اللازمة لطلب التمويل البنكي لذا فهي تلجأ للمؤسسات ضامنة لها ومن أهم هذه المؤسسات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: نشأة الصندوق:¹

أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 وهو مؤسسة عمومية توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها.

ثانياً: مهام الصندوق:

تتمثل مهام الصندوق فيما يلي:²

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجز استثمارات في المجالات التالية:
 - إنشاء المؤسسات؛
 - تجديد التجهيزات؛
 - توسيع المؤسسة؛
 - أخذ مساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

¹ المادة رقم: 01، 02، 03، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 13 نوفمبر سنة 2002، ص13.

² المادة رقم: 05، 06، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، مرجع سابق، ص ص13، 14.

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق؛
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية؛
- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- اتخاذ التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

ثالثا: الخدمات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض

يقدم صندوق ضمان القروض نوعين من الضمان للقروض وهي كالتالي:¹

أ- الضمان العادي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية من ضمانات الصندوق على أن

تتجاوب مع أحد المعايير التالية:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة؛
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛

¹ موقع صندوق ضمان القروض: www.fgar.dz بتاريخ 2019/02/21، على الساعة: 17:57.

- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

2- كيفية التغطية وتكلفة منح الضمان:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض تصل نسبة الضمان إلى 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار، المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.

تتمثل تكلفة منح الضمان من الصندوق في العلاوة المأخوذة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

يأخذ الصندوق علاوة إلتزام من مبلغ القرض تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

ب- صندوق ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة:

- تتمثل المؤسسات الصغيرة المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوروبي (MEDA) فيما يلي:
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعات ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إستقادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج وزارة الصناعة والمناجم؛
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

2- كيفية التغطية وتكلفة منح الضمان:

- يغطي 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون؛
- مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج؛
- المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية و 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار "Leasing".

يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0.60% في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار؛
- 0.30% في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

المطلب الثاني: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

تخصص صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القروض الإستثمارية وعلى وجه الخصوص في تغطية مخاطر عدم السداد للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التدخل في حالة التصفية.

أولاً: إنشاء الصندوق¹

أنشأ صندوق ضمان القروض لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 134-04 والذي يصنفه على أنه شركة ذات أسهم يخضع للتشريع المعمول به ويكون مقره في مدينة الجزائر، يبلغ رأس مال الصندوق المسموح به من ثلاثين (30) مليار دينار، ويقدر الرأسمال المكتب بعشرين (20) مليار دينار منها نسبة 60% على الخزينة ونسبة 40% على البنوك، ويتكون الفرق بين الرأسمال المسموح به والرأسمال المكتتب من سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة، تسدد البنوك والخزينة الرأسمال المكتتب كلياً طبقاً لأحكام القانون التجاري.

ثانياً: المخاطر المغطاة والضمانات والتأمينات والقواعد الاحترازية:²

تخص المخاطر المغطاة من الصندوق ما يأتي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة؛
 - التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.
- تتصب تغطية المخاطر على آجال الإستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقاً للنسب المغطاة. ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60% في الحالات الأخرى.
- يتم إعداد مبلغ علاوة التغطية للخطر بطريقة تسمح بضمان مستوى توازن لإستغلال الصندوق؛

¹ المادة رقم: 02، 03، 06، 07، المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أبريل سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتاريخ 28 أبريل سنة 2004، ص 31.

² المادة رقم: 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أبريل سنة 2004، مرجع سابق، ص ص31، 32.

- تحدد العلاوة المستحقة بعنوان تغطية الخطر بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، ويسددها المستثمر سنويا من المتبقي ويتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق؛
- يتم تسديد مبلغ الأضرار بعد ثلاثين (30) يوم من التصريح بهذه الأضرار الذي يعد طبقا لتنظيم بنك الجزائر وبنود اتفاقية الشراكة؛
- تدرس لجنة الضمان المنشأة على مستوى الصندوق ملفات طلبات الضمان ويحدد مجلس وإدارة الصندوق الشروط العامة لمنح الضمان؛
- تؤخذ الضمانات العينية في حدود العناصر المكونة للمشروع وفي حالة التعويض يتولى الصندوق تحصيل قيمة الضمانات والمصاريف المتعلقة بها، ويمكن أن يكلف الصندوق البنوك بتحقيق هذه الضمانات وتوزيع ناتجها حسب نسبة المخاطر والمصاريف التي يتحملها كل من البنك والصندوق؛
- تأخذ القواعد الإحترازية للصندوق بعين الإعتبار مستوى التزامات الصندوق المعادلة لاثني عشر (12) مرة من مبلغ الأموال الخاصة من جهة ومستوى الالتزام الأقصى للمستفيد من جهة أخرى؛
- يتعين على الصندوق في إطار عمله احترام الأحكام التالية:
 - عدم تجاوز مبلغ أعباء التسيير المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الصندوق؛
 - عدم توظيف سيولات الصندوق إلا بالقيم الصادرة عن الدولة.

ثالثا: الشروط المؤهلة للاستفادة من ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CGCI-PME¹:

أ- بالنسبة للمؤسسة:

في إطار قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في: 2001/12/12 المتضمن لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تضمن من خلالها الحصول على ضمان صندوق ضمان قروض الاستثمار الممنوحة لها وذلك بشرط توفرها على وجه الخصوص المعايير التالية:

- المؤسسات حديثة التأسيس في مجال الإنشاء، أو المؤسسة التي لديها على أقل ميزانية محاسبية أو جبائية مصادقة في مجال تطوير وتوسعت النشاط؛
- المؤسسات التي تنتمي إلى جميع مجالات الأعمال باستثناء:

¹ موقع صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.cgci.dz بتاريخ: 2019/04/29 على الساعة:

- المشاريع التي لديها تركيبة مالية تستفيد من دعم وتشجيع الدولة في القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري؛
- الأنشطة التجارية؛
- القروض الاستهلاكية.
- المؤسسة التي تحقق رقم أعمال سنوي خارج الضرائب أدنى من 2 مليار دج؛
- المؤسسة التي لا تتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 1 مليار دج (1000000000.00 دج)؛
- المؤسسة التي لا تملك 25% من رأس مالها أو أكثر من قبلها أو من قبل عدة مؤسسات والذي تعريفها ليس مطابقا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يتم تقييم هذه المعايير وفقا لطلب الضمان بالاعتماد على آخر الوثائق المحاسبية التي يتم غلقها خلال اثني عشر شهر من تاريخ إيداع الطلب.

ب- بالنسبة للقرض:

- يجب أن تكون فترة سداد القرض الاستثماري المادي (منقول، عقارات، تجهيزات، تسيير) الأولية تساوي أو أدنى من سبع (07) سنوات مع إدراج فترة التأجيل؛
- القرض الايجاري للمنقولات والذي تكون فترة سداده الأولية لا تتجاوز عشر 10 سنوات؛
- تتراوح حدود الضمان من 80% إلى 60% اعتمادا على طبيعة الاستثمار (إنشاء أو تطوير) وفي حدود 26 مليار دج وفي حدود قصوى 36 مليار دج؛
- يترتب على عملية إنشاء القرض مراعاة إحترام القواعد الاحترازية التي تتم عادة في منح القرض واختيار المؤسسة المستفيدة من قرض الضمان.

ت- الضمانات:

- يمنح الصندوق ضمانات مالية إلا أنها لا تحل محل الضمانات المعتادة المتعلقة بموضوع القرض المضمون (الضمانات الحقيقية والشخصية)؛
- يتم جمع الضمانات تحت إسم المؤسسة المقرضة وفي حالة المطالبة بالضمان فإن المؤسسة تحصل على الضمان بما يتناسب مع مدة التغطية (80% أو 60%)؛
- يستفيد من ضمان الصندوق المؤسسة المقرضة فقط ولا يمكن المطالبة به من قبل طرف آخر وبالأخص من قبل الشركة أو أحد ضامينيها وذلك لإثبات جزء أو كل دينها؛
- يخضع ضمان الصندوق لما يلي:
 - البنود والشروط المدرجة في اتفاقية القرض؛
 - الشروط العامة لضمان الصندوق؛
 - أحكام اتفاقيات الشراكة بين المؤسسة المقرضة والصندوق؛

• الأحكام المتعلقة بإشعارات الضمان.

رابعاً: صندوق الضمان الفلاحي (FGA)¹

بتفويض من السلطات العامة وفي إطار تنويع عروض صندوق ضمان قروض الإستثمار قام الصندوق في سنة 2011 بتولي عملية إدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الفلاحي. تعتبر هذه الخطوة مهمة في مسار الصندوق كونه يضعه في مساره التنموي الحقيقي من خلال عملية إدارة الأموال المخصصة لتغطيته ولتسهيل تمويل القطاع الفلاحي.

ترتكز مهمة صندوق الضمان الفلاحي FGA على الضمان المالي للنشاطات الفلاحية والمتضمنة لإنشاء المنشآت الفلاحية وتدعيم قدراتها الإنتاجية التنموية، وقد تم تحديد الحد الأقصى لضمان القروض الممنوحة في إطار صندوق الضمان الفلاحي FGA كما يلي:

- 100 مليون دينار جزائري لقروض الإستثمار؛

- 30 مليون دينار جزائري لقروض الإستغلال.

نظرا لكثرة الطلبات على الصندوق تم الإتفاق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على توجيه عملية القرارات وصيغ الإشتراك المستعملة من قبل هيئات الضمان.

خامساً: طريقة عمل صندوق ضمان قروض الاستثمارات:²

أ- علاقة CGCI بالبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتجسد علاقة الصندوق بالبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبدأين التاليين:

- المبدأ الأول: ليس هناك علاقة مباشرة بين الصندوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر من خصوصيات علاقة البنك بزبونه؛

- المبدأ الثاني: يضمن صندوق فقط التمويل الإستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق القيمة المضافة بشكل دائم (المشاريع القابلة للإستثمار والمربحة) ويتم إستبعاد الأنشطة الزراعية وأنشطة الصيد وكذلك الأنشطة التجارية والقروض الإستهلاكية من نطاق الضمان.

ب/ مبدأ عمل الصندوق:

في هذا المبدأ يقوم الصندوق بتقديم ضمان للبنك في حالة فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسديد قروض الإستثمار المربحة بينها وبين البنوك والتي تكون في الأشكال التالية:

¹ موقع صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.cgci.dz بتاريخ 2019/05/04 على الساعة 20:15.

² موقع صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.cgci.dz بتاريخ: 2019/07/14 على الساعة 17:30.

- القروض المتوسطة الأجل الكلاسيكية يحدد تاريخ إستحقاقها ب 7 سنوات مع سنتين تأجيل؛
- التأجير التمويلي (الاعتماد الايجاري) المنقول والغير منقول إلى غاية تاريخ الإستحقاق 10 سنوات؛
- مبلغ القرض المؤهل للضمان يحدد ب: 500 مليون دينار جزائري؛
- نسبة التغطية (معدل) الدين غير المدفوع توزع بالشكل التالي:
 - 80 % لاستثمارات الإنشاء؛
 - 60% لإستثمارات النمو.
- يتم تقديم الضمان للبنوك وذلك نظير تخفيض في سعر العلاوة بمقدار 0.5% تحسب على أساس الديون المستحقة دفعها والمدفوع سنويا إذا كان البنك يريد أن يحسب على أساس المستحقات المسددة خلال مدة القرض.
- بعد التأكد من عدم الدفع ووقوع الخسارة نحدد طريقتين لتسوية الخسارة من قبل البنك وهما كالتالي:
 - أمام البنك مدة 60 يوم للمطالبة بتنفيذ الضمان المالي بعد التأكد من وقوع الخسارة (الضرر) وبشكل مناسب؛
 - يتم الدفع بشكل مؤكد للخسارة (الضرر) خلال 30 يوم بعد التصريح من قبل المؤسسة المقرضة(البنك).

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة همزة وصل بين البطالين المنخرطين لديه وبين سوق العمل، إذ يتيح للبطالين فرص لتمويل مشاريعهم الخاصة عن طريق المساهمة في التمويل أو منح إمتيازات خاصة في مرحلة الإنجاز أو الإستغلال بالإضافة إلى الإمتيازات الجبائية المقدمة.

أولاً: نشأة الصندوق:¹

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل: 6 يوليو سنة 1994 والذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوع تحت وصاية القرض المكلف بالضمان الاجتماعي. يعمل الصندوق على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

¹ موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz بتاريخ: 2019/07/17 الساعة 9:54.

ثانيا: مهام الصندوق:

تتمثل مهام الصندوق فيما يأتي:¹

- ضبط استمرار بطاقة المنخرطين بالإضافة إلى ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة والرقابة ذلك ومنازعاته؛
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارة البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
- يؤسس و يحفظ الإحتياط حتى يمكنه من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

ثالثا: نمط التمويل المتبع من طرف الصندوق:²

- في إطار جهاز الدعم لإحداث النشاطات الإستثمارية وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 80 و 50 سنة تقسم إلى قسمين:
- مشروع إحداث مؤسسة: وهو إنجاز منشأة اقتصادية جديدة (مؤسسة، وحدة، ورشة إلخ ..) لممارسة نشاط إنتاج سلع أو خدمات؛
 - مشروع توسيع مؤسسة: يتعلق الأمر بزيادة قدرات إنتاج السلع من خلال إقتناء تجهيزات جديدة أو معدات لأجل تلبية حاجيات السوق، يخص مشروع التوسيع أساسا النشاطات المدرة للثروة ويقدر المبلغ الأقصى للإستثمار بعشرة (10) ملايين دينار جزائري، كما يتبع الصندوق نمط التمويل ثلاثي الأطراف يتم وفقا للجدول التالي:

¹ المادة رقم: 04، 05، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1424 الموافق ل 6 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44، بتاريخ 7 يوليو سنة 1994، ص ص06، 07.

² موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz بتاريخ 2019/07/17 على الساعة: 12:28.

الجدول رقم (05/02) نمط التمويل ثلاثي الأطراف المتبع من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الصندوق
قيمة الإستثمار تساوي أو أقل من 5000000 دج	70 %	1% 29%
قيمة الإستثمار أكثر من 5000000 دج و أقل أو تساوي 10000000 دج	70 %	2% 28%

المصدر: موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz بتاريخ 2019/07/17 على الساعة: 12:28.

رابعاً: شروط الإستفادة من إعانة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:¹

- أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة؛
- أن يكون من جنسية جزائرية؛
- أن لا يكون شاغلاً لمنصب عمل مأجوراً أو قد مارس نشاطاً لحسابه الخاص حين إيداع ملفه؛
- أن يكون مسجلاً لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفته طالب عمل؛
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- أن يكون قادراً على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- أن لا يكون قد إستفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط (من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار، الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية... الخ).

خامساً: الإمتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:²

تمنح المساعدات والإمتيازات في مرحلتي الإنجاز والإستغلال للمؤسسة:

أ- مرحلة الإنجاز:

1- مساعدة مالية:

- قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة (100%)؛
- قرض بدون فائدة أو سلفة غير مكافأة متباينة حسب مجموع الإستثمار؛
- سلفة غير مكافأة إضافية عند الإقتضاء.

¹ موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz بتاريخ 2019/07/17 على الساعة: 12:42.

² موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz بتاريخ 2019/07/18 على الساعة: 12:27.

• **قرض بدون فائدة خاص بورشات متنقلة .**

- **تعريفه:** هو عبارة عن مساعدة مالية في شكل سلفة غير مكافأة (س.غ.م) إضافية بقيمة 500.000 دج قابلة للتسديد بغرض إقتناء ورشات متنقلة لممارسة النشاطات (الترخيص، كهرباء العمارات، التدفئة، تكييف الهواء، تركيب الزجاج، دهن العمارات، ميكانيك السيارات).
- **المستفيدون:** يمنح هذا القرض إستثنائيا وعند الضرورة للبطالين ذوي المشاريع المتخرجين من مراكز التكوين المهني.
- **كيفية منح القرض:** يمنح هذا القرض شرط إعداد وثيقة " التبليغ بمنح قرض بدون فائدة خاص بورشات متنقلة".
- **طريقة التسديد:** يتم من خلال جمعه ضمن آجال الاستحقاقات المقررة (أجل استحقاق القرض بدون فائدة+ أجل استحقاق القرض بدون فائدة الإضافي الخاص بالورشة المتنقلة= أجل استحقاق واحد).

• **قرض بدون فائدة خاص بكراء محل:**

- **تعريفه:** هو عبارة في مساعدة شكل سلفة غير مكافأة إضافية بمجموع 500.000 دج للتكفل بكراء محل موجه لإحداث نشاط إنتاج سلع وخدمات باستثناء النشاطات غير المستقرة.
- **شروط وكيفية منح القرض:**
 - طلب منح قرض بدون فائدة خاص بكراء محل موقع من طرف صاحب المشروع؛
 - وثيقة ((ص.و.ت.ب)- الموثق) معدة بتاريخ التوقيع على شهادة القابلية لمدة سنتين (02) على الأقل تتضمن كلفة الكراء؛
 - إعداد وثيقة "التبليغ بمنح قرض بدون فائدة خاص بكراء محل" ؛
 - توقيع صاحب المشروع على دفتر الأعباء المتعلق ب "القرض بدون فائدة الخاص بكراء المحل".
- **طريقة التسديد:** يتم تسديد القرض بدون فائدة الخاص بكراء محل من خلال جمعه ضمن آجال استحقاقات القرض الإعتيادي بدون فائدة المخصص لشراء تجهيزات ومعدات جديدة.

• **قرض بدون فائدة خاص بالمكاتب الجماعية:**

- **تعريفه:** هو عبارة عن مساعدة في شكل سلفة غير مكافأة (س.غ.م) إضافية تمنح عند الإقتضاء لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى 100.000 دج للتكفل بكراء

محل لإيواء مكاتب جماعية، ويتمثل مجال النشاطات الخاصة بالمكتب الجماعي في الطب، المساعدة القضائية، خبير محاسبة، محافظة الحسابات، محاسبة معتمدة، مكتب دراسات ومتابعة خاصة بقطاع البناء والأشغال العمومية والري.

- شروط وكيفية منح القروض:

- طلب منح قرض بدون فائدة خاص بكراء محل لإيواء مكتب جماعي، موقع من طرف ذوي المشاريع؛
- وثيقة (نموذج ص.و.ت.ب) معدة لاحقا، بتاريخ التوقيع على شهادة القابلية لمدة سنتين على الأقل تتضمن كلفة الكراء؛
- معاينة لتثبيت عنوان المكتب (محضر معاينة المراقب)؛
- إعداد تبليغ جماعي واحد خاص بمنح قرض بدون فائدة لكراء محل لأي مكتب جماعي يشمل المشاريع المعنيين؛
- توقيع ذوي المشاريع على دفتر الأعباء المتعلق بـ " القرض بدون فائدة الخاص بكراء محل لإيواء مكتب جماعي".
- **طريقة التسديد:** يتم تسديد القرض بدون فائدة الخاص بالمكتب الجماعي من خلال جمعه ضمن آجال استحقاقات القروض بدون فائدة الإعتيادي.

2-الإمتميازات الجبائية:

- الإعفاء من رسوم التحويل بالنسبة لإقتناءات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية؛
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة.

ب-مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات ولواحقها طيلة ثلاث(03)، ست(06)، عشر(10) سنوات حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إنجازه؛
- الإعفاء الإجمالي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) طيلة ثلاث(03)، ست(06)، عشر(10) سنوات ، حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إستغلاله؛
- عند إنقضاء مدة الفترة، يمكن تحديدها إلى سنتين(02) في حالة إلتزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة عمال لمدة غير محددة؛
- يتعين على المستثمرين بصفقتهم أشخاص طبيعيين، إستيفاء حد أدنى من الضرائب تعادل 50% من مبلغ 10.000 دج عند كل سنة مالية وذلك مهما يكن رقم الأعمال المحقق في ذات الفترة؛

- تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة IFU عند إنتضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاث الأولى:

- السنة الأولى: تخفيض بنسبة سبعين(70%)؛
- السنة الثانية: تخفيض بنسبة خمسين (50%)؛
- السنة الثالثة: تخفيض بنسبة خمسة وعشرين (25%).

المطلب الرابع: صناديق أخرى

بالإضافة إلى ما سبق هناك عدة صناديق أخرى عملت الدولة على إنشائها في مسعى منها لتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها مايلي:

أولاً: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

أ- نشأة الصندوق:¹

أنشأ صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 04/03 المؤرخ في: 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، ويوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

ب- مهام الصندوق:²

- يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعينة باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالخسارة في حدود خمسة وثمانين في المئة 85%؛
- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتباراً عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

¹ المادة رقم: 01، 02، المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير سنة 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، بتاريخ 25 يناير سنة 2004، ص15.

² المادة رقم: 03، 04، 05، المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير سنة 2004، مرجع سابق، ص15.

- ثانيا: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمار للبطلين ذوي المشاريع.¹
- أحدث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطلين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، يتولى الصندوق الوطني للتأمين في البطالة تسيير الصندوق ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- يهدف الصندوق إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطلين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين وخمسين سنة والمنخرطين في الصندوق؛
 - يقدم الصندوق ضمانا للمنخرط المقترض من البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية؛
 - في حالة عدم قدرة المنخرط المقترض على السداد يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك أو المؤسسات المالية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد وفي حدود سببن بالمئة 70%؛
 - في إطار تنفيذ الضمان يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود مبلغ تغطية الخطر، يكون عائد إستعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية موضوع تسوية مع الصندوق في حدود المبالغ التي يتم تعويضها.

ثالثا: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA.²

- أنشئ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 والذي يدعم النشاطات الفلاحية سواء كانت من قبل المستثمر الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري...) أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية) والتي تخص:
- تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
 - تنمية الري الفلاحي؛
 - حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
 - تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها؛
 - حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛

¹ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، 05، المرسوم التنفيذي رقم 03/01 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 03 يناير 2004 يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض إستثمارات البطلين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 03، بتاريخ 11 يناير سنة 2004، ص ص 9، 10.

² حوحو حسينة، حوحو سعاد: آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، ص ص 324، 325.

- تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى المتوسط والقصير.

رابعاً: صندوق الخاص بترقية الصادرات: ¹FSPE

تم تأسيس الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية. كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري في مجال التصدير، ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقاً وفقاً للموارد المتوفرة.

هناك خمس مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من التكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

خامساً: الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية ²: FNPAAT

أنشئ الصندوق بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992 و حددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-39 المؤرخ في 2 جانفي 1993، ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة المرتبطة بالصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين التعاونيات، ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات الناشطة في ذات الإختصاص على أن يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصرح به وتقدر من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز.

سادساً: مؤسسة رأس مال الاستثمار. ³*

1 موقع وزارة التجارة www.commerce.gov.dz بتاريخ: 2020/08/14 على الساعة: 18:16.

2 موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف: www.cnam.dz بتاريخ: 2020/08/14 على الساعة: 18:13.

* لقد شرح القانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1427 الموافق لـ 24 يونيو 2006 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري الجريدة الرسمية، العدد 42 موضوع القانون الأساسي والرأسمال، ممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري، قواعد الحصول على المساهمات والقروض في شركات الرأسمال الاستثماري، مواردها المالية، الرقابة، النظام الجبائي لشركة الرأسمال الاستثماري.

3 موقع وزارة الصناعة والمناجم www.mdipigov.dz بتاريخ 2019/07/21، على الساعة: 17:52.

رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل في إمتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس مال مؤسسة ويمكن أن يأخذ الشكلين التاليين:

- رأس مال مخاطر من أجل تمويل إنشاء المؤسسة؛

- رأس مال تطويري موجه لتطوير المؤسسة.

تكمن أهمية رأس مال الاستثمار في تعزيز الصناديق المحولة والخاصة بالمؤسسة بالإضافة إلى تحسين قدرات الإقتراض من البنوك، يوفر رأس مال الاستثمار بالنسبة لصاحب المشروع ميزة الشراكة المالية وكذا الخبرة ومهارات التسيير المتاحة حتى قبل رأس مال الاستثمار.

تتميز عملية تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار "دون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية" وبالتالي "تتشارك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها".

تحدد نسبة 49% كحد أقصى بالنسبة لمساهمة مؤسسة رأس مال الاستثمار في رأس مال المؤسسة وتحدد مدة مساهمة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وهذا حسب القانون الجزائري هناك ستة (06) مؤسسات رأس مال المخاطر في طور الإنشاء، كلها فروع تابعة لبنوك عمومية: بنك التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي.

سابعا: صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة¹

أحدث صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 27 شوال 1419 الموافق لـ 13 فبراير 1999 والذي يضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل ويكون مقره لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

- يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك للمقترضين المنخرطين في الصندوق؛
- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يمنحه المنخرط المقترض عند الاقتضاء مؤسسة القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية؛
- يغطي الصندوق باقي الديون المستحقة حتى الأصول وفي حدود ثمانين في المائة (80%) من مبالغها، بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد إستنفاد إلتماس الضمانات العينية أو الشخصية؛
- في إطار تنفيذ الضمان وبعد تعويض البنوك، يحل الصندوق في محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا عند الاقتضاء للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

¹ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، 05، المرسوم التنفيذي رقم 99-44 مؤرخ في 27 شوال عام 1419 الموافق لـ 13 فبراير سنة 1999، يتضمن إنشاء صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 08، بتاريخ 14 فبراير سنة 1999، ص ص 12، 13.

ثامنا: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات المصغرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-240 المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427 الموافق لـ 04 يوليو 2006 تم تحديد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب ويسند إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفيذ عمليات التأهيل.

بناء على هذا المرسوم التنفيذي فإن أهمية هذا الحساب تكمن في:

- تمويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المتعلقة بالمصاريف المرتبطة بدراسات الشعب والفروع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من الصندوق هي:
 - مؤسسات القانون الجزائري الصغيرة والمتوسطة الناشطة منذ سنتين؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعترضها صعوبات مالية.
- يتكفل هذا الحساب بعمليات التأهيل المرتبطة بما يأتي:
 - العمليات الموجهة للمحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - العمليات الإضافية الموجهة لهيكل الدعم.
- لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من عمليات برامج التأهيل الأخرى أن تستفيد من دعم هذا الحساب.¹

ثم دمج حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وحساب التخصيص الخاص رقم 107-302 الذي عنوانه صندوق دعم الاستثمار " وحساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحت حساب التخصيص رقم 124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".²

¹ المادة رقم: 01، 02، 03، 04، 05، 06، 07، المرسوم التنفيذي رقم 06-240 مؤرخ في 08 جمادي عام 1427 الموافق لـ 4 يونيو 2006، يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 45، بتاريخ 9 يوليو سنة 2006، ص ص 17، 18.

² المرسوم التنفيذي رقم 16-163 مؤرخ في 26 شعبان عام 1427 الموافق لـ 2 يونيو 2016، يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية"، الجريدة الرسمية، العدد 34، بتاريخ 8 يونيو سنة 2016، ص 11.

تاسعا: هيئات دعم أخرى

- هناك العديد من هيئات الدعم الأخرى والتي نذكر منها ما يلي:
- المجلس الوطني للاستثمار (CNI)؛
 - المعهد الجزائري للقياس (IANOR)؛
 - الديوان الوطني للقياس القانونية (OUMI)؛
 - المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)؛
 - المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية (INPED)؛
 - الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC)؛
 - الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF)؛
 - مؤسسة الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي والتقييم الإستراتيجي (ECOFIE)؛¹
 - لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الاستثمار وضبط العقار (CAIPIREF)؛
 - بورصة المناولة والشراكة؛²
 - حاضنات الأعمال؛
 - البنك الإسلامي للتنمية (BID)؛
 - الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)؛
 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUPI)؛
 - التمويل بالقرض الإيجاري (LEASING)؛
 - جهاز الإدماج المهني للشباب؛³
 - المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة.⁴

¹ موقع وزارة الصناعة والمناجم www.mdipi.gov.dz بتاريخ 2019/07/24 على الساعة 10:55.

² موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية غرداية: www.dipmepi47.dz بتاريخ: 2019/07/24 على الساعة: 10:47.

³ فراحي بلحاج: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 213، 210، 208، 204، 203، 214.

4 المادة رقم: 21، قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ: السبت 30 رمضان 1422هـ الموافق 15 ديسمبر 2001، ص ص 07، 08.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثلت في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الوكالات والصناديق بمختلف أنواعها وتخصصاتها وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار الهيئة الوصية على تنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتصنيفها وفقا لنشاطاتها ومتطلبات كل نشاط، وتجسد ذلك على ارض الواقع بإنشاء هذه الوزارة للمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كان هدفها الأساسي تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تهيئة المناخ العام لتطويرها وإضلاعها في المشاركة لتحضير البرامج العامة لتأهيلها؛
- في إطار تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الوزارة الوصية بإنشاء هيئات تابعة لها والمتمثلة في المشاتل، مراكز التسهيل و المجلس الوطني الإستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الإدماج في المحيط الإقتصادي، بالإضافة إلى تشجيعها وضمان المرافقة الدائمة لها بتقديم المشورة خاصة للمؤسسات الجديدة؛
- قامت الوزارة بتقديم كافة التسهيلات المتعلقة بالجوانب الإدارية وبالأخص علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصناديق التابعة لها، تضمن هذه الهيئات قيام الحوار والتشاور بين السلطات العمومية والشركاء الإجتماعيين وتشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة وجمع مختلف المعلومات الإقتصادية وهذا في إطار التطوير الإقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أنشأة عدة وكالات وصناديق لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها:
 - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والتي تهدف إلى تقديم الدعم والإستشارة للشباب ذوي المشاريع ومساعدتهم على تمويل ودراسة مشاريعهم، كما تقوم الوكالة على تبليغ الشباب ذوي المشاريع بالاستفادة من التمويل البنكي وضمان القروض وكافة الإمتيازات الممنوحة، بالإضافة إلى طرح صيغ لتمويل الشباب ذوي المشاريع مع المتابعة المستمرة لهم؛
 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تهتم هذه الوكالة بتسيير القرض المصغر بالدرجة الأولى، أما عن مهامها الأخرى فهي تهدف إلى تدعيم المستفيدين من القرض وتقديم الإستشارة وضمان متابعة أنشطتهم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة معطيات تحت تصرف المستفيدين من الجهاز وإقامة علاقة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وأخيرا فهي تسعى إلى الإستعانة وبكافة الطرق من أي شخص معنوي أو طبيعي

- أو مكاتب الدراسات في إطار تحسين أداء الوكالة لتقديم الإستفادة القصوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتمحور أهداف الوكالة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطها محليا أو التي تسعى إلى الإستثمار في الخارج وذلك من خلال المتابعة والمرافقة الدائمة لمشاريعهم وإقامة دورات وملتقيات تكوينية وتحسيسية لفائدة أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين المناخ الإستثماري للمستثمر المحلي أو الأجنبي؛
 - صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركز هذا الصندوق على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحلها (إنشاء، تجديد، توسيع، تسيير الضمانات المطلوبة)، بالإضافة إلى المشاركة والمتابعة لكافة البرامج الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف هذا الصندوق إلى تغطية المخاطر المتعلقة بمنح القروض بالإضافة إلى التدخل في حالة التسوية أو التصفية القضائية للمقترض؛
 - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إهتم هذا الصندوق بالشباب ذوي المشاريع من حيث الإجراءات الإدارية والتنظيمية ودراسة المشاريع وتمويلها وفقا لصيغ مطروحة من قبل الصندوق على أن يحقق الشاب صاحب المشروع الشروط اللازمة للإستفادة من الخدمات والإمتيازات المقدمة.

الفصل الثالث

برامج تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

في إطار عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللرقي بدورها في المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني، قامت الدولة بإعداد برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الداخلي وبالإمكانات المتاحة من موارد مادية وبشرية، وعلى المستوى الدولي بالتعاون مع عدة هيئات لها الخبرة معتبرة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الهيئات الإتحاد الأوروبي الذي خص الجزائر برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ما يسمى برنامج ميذا والذي يهدف إلى مساعدة دول البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مساعدة الإتحاد الأوروبي كهيئة كان هناك تعاون بين الجزائر وعدة دول في إطار التعاون الأجنبي، ومن هذا المنطلق قسم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناول هذا المبحث البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجسدت أهمها في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي

قسم هذا المبحث إلى ثلاثة نقاط أساسية أولها برنامج التعاون الأورو- جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **ED/PME** ميذا2، ثانيها برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميذا2 وثالثا برنامج التعاون في إطار الشراكة الأجنبية.

المبحث الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت البرامج الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة وذلك تبعا لسياسة المتبعة من قبل الدولة خلال فترة إعداد البرنامج فنجد أن لدولة خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2011 ركزت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي بينما ركزت بعد إنطلاق هذا البرنامج بعدة سنوات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان طبيعة نشاطها من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية (2001-2011)

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الأول من نوعه الذي يهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي، وعلى الرغم من وجود مساعدات خارجية من هيئات دولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية وبعض الدول كبريطانيا وألمانيا إلا أنه يبقى مبادرة من الحكومة الجزائرية.

أولاً: تعريف البرنامج

إنطلاقاً من سنة 1996 بادرت الحكومة الجزائرية بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تزامناً مع بداية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث ساهمت وزارة الصناعة في إنطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000، بمشاركة كل من برامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية (ONUDI)، وبعض الدول المقدمة للأموال (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا،....)، وذلك في إطار " البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقييم المؤسسات الصناعية في الجزائر"¹.

قدرت المساهمة المالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بـ 1.200.000 دولار، ومساهمة ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بـ 120.000.000 دينار جزائري من خلال ثلاثة عمليات ريادية للمساعدة التقنية، وإبتداء من سنة 2002 وبواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية تم تدعيم وتوطيد مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة²، حيث تم فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 120-302 بموجب قانون المالية لسنة 2000 عنوانه "صندوق ترقية التنافسية

¹ عامر حبيبة، بوقرة رابح، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-جزائرية دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج Cobba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، العدد 15، 2016، ص 54.

² شيخي بلال، حمزة كبلوتي، المهدي حجاج، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع، ملتقى وطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 06 و07 ديسمبر 2017، ص 10.

الصناعية" مكلف بتسيير النفقات والإيرادات الخاصة بتمويل الدراسات وإنجاز أعمال تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، بالإضافة إلى تغطية كل المصاريف المدفوعة في إطار تطبيق التكوين الموجه لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وكذا النفقات المتعلقة بكل النشاطات التي لها علاقة مع برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية يرأسها الوزير المكلف بالصناعة وإعادة الهيكلة، تتمثل مهامها فيما يلي:

- إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من أجل الإستفادة من المساعدات المقررة في الصندوق؛
- تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات الصندوق؛
- تحديد طبيعة المساعدات التي يمكن منحها ومبالغها؛
- إعداد المعاهدات التي من شأنها ربط المؤسسة المستفيدة بالوزارة المكلفة بالصناعة وإعادة الهيكلة؛
- متابعة أداء المؤسسات التي إستفادت من مساعدات الصندوق وتقييمها.¹

ثانياً: أهداف البرنامج:²

- يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- على مستوى المؤسسة: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية مساعدة على تطوير وسائلها الإنتاجية والرفع من مستوى تنافسيتها، وذلك من خلال وضع أنظمة للإنتاج والتنظيم تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في قطاعها.
 - على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة: قامت وزارة الصناعة في هذا الإطار بتحديد عدة عمليات التي من شأنها أن تحسن من الظروف المحيط بالمؤسسات الجزائرية حتى ترقى الى مستوى نظيرتها من المؤسسات الأجنبية المنافسة وهي كالتالي:
 - تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق الموصفات الدولية؛
 - إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛
 - دعم وسائل الضبط (التقييس، الملكية الصناعية والقياسة القانونية)؛
 - تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والإستشارة لفائدة الصناعة.

¹ المادة رقم 1،2،3،4 ، مرسوم تنفيذي رقم 192-2000 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1421 الموافق 16 يوليو سنة 2000، يحدد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، الجريدة الرسمية، العدد 43، 2000، ص ص 5، 6.

² سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME2"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 9، 2011، ص 144.

ثالثا: الصناديق المرتبط بالبرنامج والمساعدات المقدمة من طرف البرنامج:

أ- الصناديق المرتبطة بالبرنامج¹

أنشئت مجموعة من الصناديق من أجل الإشراف وتمويل النشاطات التي لها علاقة مباشرة ببرامج التأهيل وهي كالتالي:

- صندوق تهيئة الإقليم؛
- صندوق ترقية التدريب؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة؛
- الصندوق الوطني للبيئة؛
- الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب؛
- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية؛
- صندوق ترقية التكوين المهني المستمر؛
- الصندوق الوطني لترقية الصادرات؛
- الصندوق الوطني لحماية الشغل؛
- الصندوق الوطني للبحث العلمي وتطوير التكنولوجيات.

ومن أجل الاستفادة من المساعدات المالية والإميازات الممنوحة من قبل هذه الصناديق للمؤسسات المرشحة لبرنامج التأهيل كلفت المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية بالتنسيق مع هذه الصناديق.

ب- المساعدات المقدمة من طرف البرنامج²

يمثل صندوق ترقية التنافسية الصناعية الركيزة المالية الأساسية لهذا البرنامج، وعلى هذا الأساس فهو يقدم الأشكال التالية للإعانات المالية:

- 1- مساعدات مالية للمؤسسات: مخصصة لتغطية جزء من مصاريفها في إطار إعداد:
 - التشخيص الإستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل؛
 - الإستثمارات المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية؛

¹ زرفة رؤوف، أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري- ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018/2017، ص 47.

² إلياس غفال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص ص 130، 131.

- الإستثمارات المعنوية مثل: البحث والتطوير، البرامج والتكوين، تطبيق برامج الإعلام الآلي، تحسين التسيير والتي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.
- 2- مساعدات مالية للهياكل الإرتكازية: " **structures d'appui** " وهي مجمل المصاريف التي تتدرج في إطار عمليات تحسين محيط المؤسسات الإقتصادية مثل تلك المصاريف التي تهدف إلى تحسين النوعية والخاصية الصناعية وتحسين التكوين والبحث والتطوير إلى جانب تحسين المعلومة الصناعية والتجارية والسياسات والإستراتيجيات.
- تحدد معدلات المساعدات المالية الممنوحة من قبل الصندوق كما يلي:
- المساعدة بـ 70 % من تكلفة التشخيص الإستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل في حدود 30 مليون دينار جزائري؛
- المساهمة بـ 15 % من قيمة الإستثمارات المادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة؛
- المساهمة بـ 10% من قيمة الإستثمارات المادية الممولة عن طريق القرض؛
- المساهمة بـ 50% من قيمة الإستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم)؛
- وفي سنة 2005 قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بتغيير في معدلات دعم الصندوق كمايلي:
- مرحلة التشخيص 80 % من تكلفة التشخيص مع إعداد مخطط التأهيل في حدود 1.5 مليون دينار جزائري؛
- تنفيذ مخطط التأهيل: 80 % من مبلغ الإستثمارات غير المادية المقبولة؛
- 10% من مبلغ الإستثمارات المادية المقبولة في حدود 20 مليون دينار جزائري.
- 3- طريقة الدفع ومدة الإنجاز:
- يتم تسديد المساعدات المالية كما يلي:
- يتم الحصول على المساعدات المالية الخاصة بالتشخيص وإعداد مخطط التأهيل بعد موافقة وزير الصناعة، التي يقدمها بعد رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- أما المساعدات المالية التي تخص إستثمارات التأهيل لا يمكن دفعها إلا بعد إنجاز عمليات البرنامج، ويطلب من المؤسسة، وهذا بعد التأكد والفحص الدقيق للشروط المطلوبة، وهذه التسديدات تتم وفق ثلاث شرائح:
- بعد إنجاز على الأقل 30% من المبلغ الإجمالي للإستثمارات المادية، أو غير المادية المقبولة؛
- بعد إنجاز على الأقل 60% من المبلغ الإجمالي للإستثمارات المادية، أو غير المادية المقبولة؛
- الرصيد بعد الإنجاز الكامل لمخطط تأهيل المؤسسة.
- تمتد فترة الإنجاز للإستثمارات التي تخص المساعدات المالية إلى أجل أقصاه سنتين، ويمكن تمديده لسنة أخرى بطلب من المؤسسة.

رابعاً: شروط الإستفادة وإجراءات البرنامج

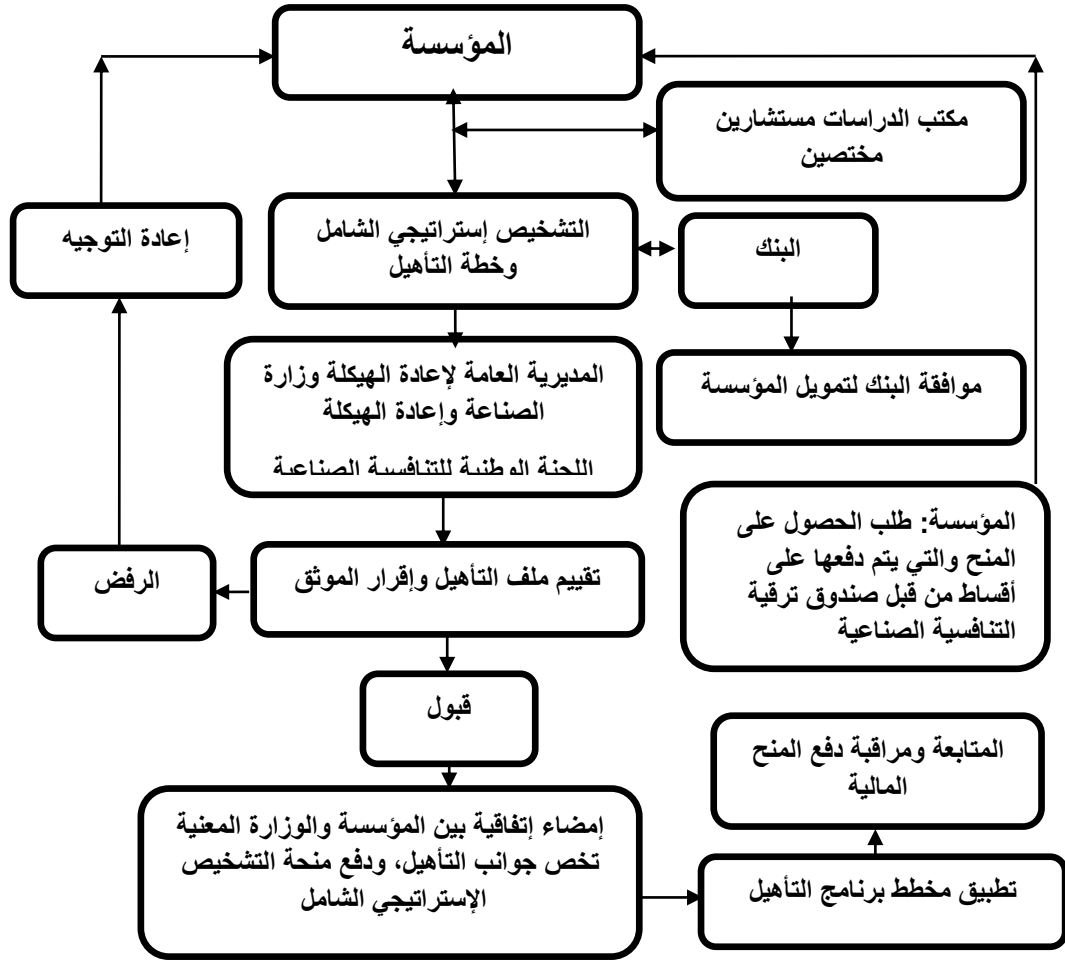
أ- شروط الإستفادة:

تتمثل شروط الإستفادة من برنامج التأهيل فيما يلي:¹

- أن تكون المؤسسة جزائرية؛
 - أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
 - أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛
 - أن تشغل على الأقل 20 عاملاً بصفة دائمة؛
 - تحقق نتيجة إستغلال موجة؛
 - أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.
- ب- إجراءات برنامج التأهيل: تمر إجراءات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية بعدة مراحل وفقاً للشكل التالي:

¹ قویش نصيرة، مرجع سابق، ص ص 7، 8.

الشكل رقم (03/03) إجراءات برنامج التأهيل



المصدر: زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص148.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار المزايا التي تقدمها برامج التأهيل، وفي إطار القانون التوجيهي رقم 01-18 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 تم رسم ملامح عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: التعريف وأهداف البرنامج وشروط الاستفادة منه

أ- تعريف البرنامج:¹

يختص هذا البرنامج بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويشترط في هذه المؤسسات أن تشغل أقل من 20 عاملاً بالإضافة إلى عدم مواجهتها صعوبات مالية، وتتمتع بنشاط منذ سنتين، يختص هذا البرنامج كذلك بتأهيل البيئة المباشرة لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها، إمتد هذا البرنامج على فترة 10 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرت الميزانية المخصصة له بـ 10 مليار دج متكونة من الموارد المالية المتعلقة بالدولة، أعلن الإنطلاق الرسمي لهذا البرنامج من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية سنة 2007 بواسطة حملة توعية واسعة مست كامل التراب الوطني.

تعود أسباب تطبيق هذا البرنامج إلى أن باقي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمس هذه الشريحة من المؤسسات والتي تشغل أقل من 20 عامل مع العلم أنها تمثل 97 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بالإضافة إلى أن سياسة الإنفتاح الاقتصادي تفرض عدة تغييرات مختلفة متعلقة أساساً بتفكيك الحواجز الجمركية أو التقليل منها مما يعرض هذا المؤسسات إلى المنافسة الأجنبية والتي بدورها تؤدي إلى إنهيارها أو زوالها لهذا وجب الإرتقاء بمستواها التكنولوجي والتنظيمي وتحسين تنافسيتها.

ب- أهداف البرنامج:²

يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

- قيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف السماح لها بتحسين تنافسيتها وتحقيق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير لغرض تقوية تنميتها المستقبلية؛

¹ وافية تجاني، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطة حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1-، باتنة، 2016/2015، ص 179.

² عبد الله بن حمو، صابرين زيتوني، دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 147.

- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطورات والتقنيات والأسواق والتنافسية على مستوى الجودة، السعر والإبتكار؛
- تحسين التمويل من حيث التنظيم وحجم القروض؛
- ترقية رأس مال البشري بواسطة التكوين المستمر؛
- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد ووضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالتنوع.

ت- شروط الإستفادة من البرنامج:¹

- يجب على المؤسسة تحقيق مجموعة من الشروط للإستفادة من البرنامج نذكرها في النقاط التالية:
- أن تكون المؤسسة جزائرية، ولها نشاط على الأقل لمدة سنتين؛
- إنتمائها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن؛
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها؛
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

ثانيا: الهيئات المشرفة على البرنامج وإجراءاته

- أ- الهيئات المشرفة على البرنامج:² تشرف على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة هيئات، تمثلت فيما يلي:
- صندوق ضمان القروض (FGAR)؛
- صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)؛
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ عناني ساسية، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها -دراسة تقييمية-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد6، 2014، ص235.

² فارس طارق، تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 17، 2017، ص ص 106،107.

ب- إجراءات البرنامج:¹

- تتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل التالية:
- التشخيص الإستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل؛
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل؛
- منح المساعدات المالية: وتتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار هذا البرنامج في الآتي:
- 100% من تكلفة التشخيص الإستراتيجي في حدود 600000 دج؛
- 100% من تكلفة الإستثمارات غير المادية؛
- 20% من تكلفة الإستثمارات المالية.

المطلب الثالث: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (2010 - 2014)

إعتمدت الوزارة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 جويلية 2010، والذي يضع أساسيات الجديدة للمساعدات الممنوحة والقطاعات المؤهلة والشروط المؤهلة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساسيات تعكس التوقعات والإحتياجات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصصت لهذا البرنامج موارد مالية ما قيمته 386 مليار دينار جزائري بالإضافة إلى 1000 مليار دينار جزائري في إطار الإستفادة من معدلات الفائدة للقروض البنكية.

كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤولية تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

أولاً: أهداف البرنامج:³

يهدف هذا البرنامج إلى النقاط الأساسية التالية:

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ السعيد بربيش، مريم والي، تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مؤسستي CARAJUS و SAFILAIT نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 33، سبتمبر 2014، قسنطينة، ص ص 161، 162.

² وثيقة: Mise à niveau des Petites et Moyennes Entreprises مأخوذة من موقع وزارة الصناعة والماناج <http://www.mdipi.gov.dz/?Mise-a-niveau-des-Petites-et> بتاريخ 2019/12/30 على الساعة: 11:39.

³ وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف،

- دعم الوضعية التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والدولي؛
- تحسين محيط المؤسسة وشروط التسيير الإقتصادي.

ثانيا: البرامج العملية للبرنامج:¹

تركز هذه البرامج العملية على المرتكزات التالية:

- أ- **تأهيل قدرات التسيير والتنظيم:** وذلك عن طريق التدريب والنصح والتكوين في التسيير لتعلم ثقافة المؤسسة المعرضة للأخطار لإتخاذ القرار والمنافسة؛
- ب- **تأهيل قدرات إتقان المعرفة و والإبتكار:** والغاية من هذا العنصر تطوير قدرات إستقطاب تكنولوجيات وذلك للحصول على خدمات الإعلام والذكاء الإقتصادي وإنشاء مخبر البحث والتنمية وإنشاء بنوك معلومات ووحدات اليقظة التكنولوجية ومراقبة الأسواق؛
- ت- **تأهيل نوعية المؤسسة:** عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث لوضع مخابر التحاليل والتجارب؛
- ث- **دعم الإستثمارات المادية الإنتاجية:** يركز هذا الدعم على الإستثمارات التي تزد من الكثافات التكنولوجية للعمليات وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عملية تكنولوجية للإنتاج وتكنولوجيا الإعلام والإتصال والأجهزة المستخدمة في البحث والتطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات؛
- ج- **تأهيل الموارد البشرية:** هذا الإجراء يهدف إلى دعم وضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجيات الإستثمار للمؤسسة، دعم التكوين في التسيير وتقنيات التصدير وإستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

ثالثا: مراحل البرنامج وشروط الإستفادة منه

أ- مراحل البرنامج

يمر هذا البرنامج بالمراحل التالية:²

- المرحلة الأولى: الدراسات التشخيصية؛
- المرحلة الثانية: الإستثمارات المادية وغير المادية؛
- المرحلة الثالثة: التكوين والمساعدة التقنية.

¹ وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف ،

² وثيقة: **Mise à niveau des Petites et Moyennes Entreprises** مأخوذة من موقع وزارة الصناعة

والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz/?Mise-a-niveau-des-Petites-et> بتاريخ 2019/12/30 على الساعة:

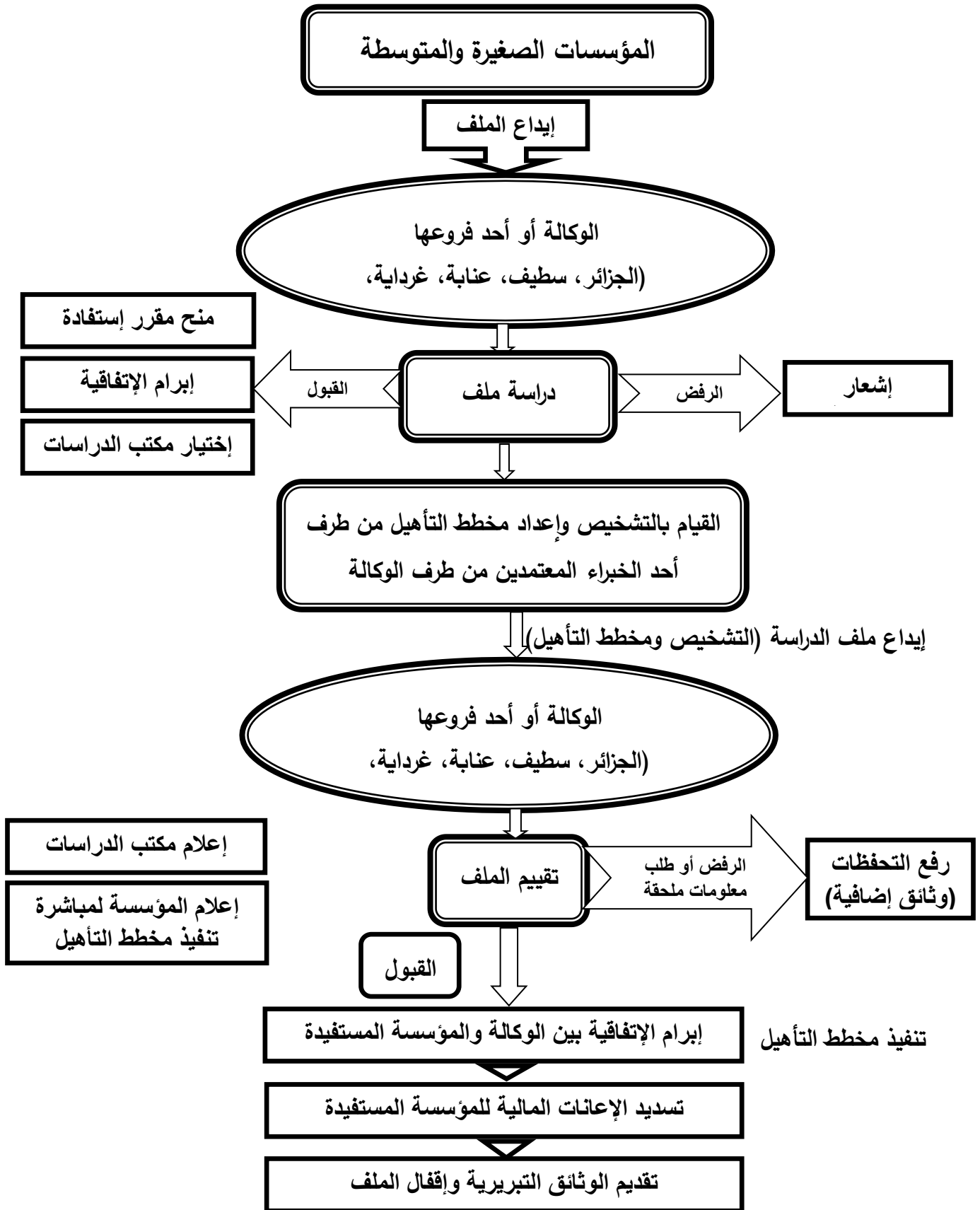
- ب- شروط الاستفادة من البرنامج: للإستفادة من الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسة أن تحقق الشروط التالية:¹
- المؤسسات الجزائرية المحدد وفقا للقانون رقم: 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - أن تكون المؤسسة مارست نشاطها لمدة لا تقل عن سنتين؛
 - أن تقدم المؤسسة نتائج إقتصادية إيجابية؛
 - أن تكون المؤسسة ضمن النشاطات التالية:
 - الزراعة الغذائية؛
 - الصناعية؛
 - الأشغال العمومية؛
 - الصيد؛
 - السياحة الفندقية؛
 - الخدمات؛
 - النقل؛
 - خدمات البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رابعا: إجراءات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منهجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضحة في الشكل التالي:

¹ وثيقة: **Mise à niveau des Petites et Moyennes Entreprises** مأخوذة من موقع وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz/?Mise-a-niveau-des-Petites-et> بتاريخ 2019/12/30 على الساعة: 11:39.

الشكل رقم (04/03) إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لبرنامج التأهيل



المصدر: وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف،

خامسا: مساعدات البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل مساعدات الدولة في إطار هذا البرنامج وفقا لمراحل المذكورة سابقا، من خلال مرحلة الدراسات التشخيصية، مرحلة الإستثمارات المادية وغير المادية (المعنوية) ومرحلة التكوين والمساعدة التقنية على النحو التالي:

- **الدراسات التشخيصية:** وهي تنقسم إلى دراسة تشخيصية أولية ودراسة تشخيصية معمقة فبالنسبة للدراسة التشخيصية الأولية فالتكلفة كحد أقصى لها 500000 دج حيث تمويل الدولة منها 80% والمؤسسة تمويل الباقي 20%، أما الدراسة التشخيصية المعمقة فتكلفتها كحد أقصى هي 2500000 دج حيث تمويل الدولة منها 80% والمؤسسة تمويل الباقي 20%.

- **الإستثمارات:** وهي تنقسم إلى إستثمارات مادية وغير مادية:

- **الإستثمارات غير المادية:** تتمثل الإستثمارات المعنوية في التقييس، شهادة الجودة، حقوق الملكية الفكرية والصناعية، الإبداع والبحث والتطوير، التكوين والموارد البشرية، المساعدات الخاصة، تسيير وظائف المؤسسة (التسويق، المحاسبة والمالية)، إستعمال وتكامل تكنولوجيا الإتصال والإعلام.

بالإضافة إلى ذلك هناك إجراءات أخرى تختص بالبيئة المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتجسد في تحقيق دراسات لفروع الأنشطة، تحقيق دراسات عامة لكل ولاية، إعداد دراسات الموقع الإستراتيجي لفروع الأنشطة، تحسين الوسط المالي بين المؤسسات البنكية وهيئات الضمان والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الحصول على القروض البنكية، تطبيق مخطط الإتصال والتحسيس بأهمية البرنامج الوطني للتأهيل ونشر مجلات خاصة به وإجراءات المتابعة والتقييم المتعلقة بنتائج وآثار البرنامج،¹ التكلفة الأقصى لها هي 3 مليون دج تتكفل الدولة بتمويلها كما يلي:²

- 80% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج؛

- 50% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون و 500 مليون دج.

أما التمويل على القروض البنكية يتم الإستفادة منها وفقا لما يلي:

- 6% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 500 مليون دج؛

- 4% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 500 مليون دج و 1000 مليون دج؛

- 2% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 1000 مليون و 2000 مليون دج.

¹ وافية التجاني، مرجع سابق، ص ص 184 186.

² وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف،

- **الإستثمارات المادية:**¹ تمثلت الإستثمارات المادية في التجهيزات التي تساهم في تحسين طاقة الإنتاج التقنية والتكنولوجية للمؤسسة، التجهيزات الخاصة بعملية التقييس والحصول على شهادة الجودة، التجهيزات الخاصة بالبحث والتطوير والإبداع وإستعمال الإعلام والإتصال، تنقسم مساعدات الإستثمارات المادية إلى الأصناف التالية:
- **الإستثمارات المادية للإنتاج:** وتبلغ تكلفتها القصوى 15 مليون دج حيث تمويل الدولة 10% وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال أقل من 100 مليون دج والباقي 90% تمويله المؤسسة، أما بالنسبة لتمويل القروض البنكية على الإستثمارات المادية فإن المؤسسة سوف تستفيد من تخفيض في سعر الفائدة على النحو التالي:²
 - 3.5% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج؛
 - 3% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون و 500 مليون دج؛
 - 1% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 1000 مليون و 2000 مليون دج.
- **الإستثمارات المادية ذات خصائص الأولوية:**³ تبلغ تكلفتها القصوى 30 مليون دج، إلا أن المؤسسة هي من تتحمل التكلفة الإجمالية لها والدولة تتكفل بتخفيض نسبة القروض البنكية إلى معدل 2.5%؛
- **الإستثمارات التكنولوجية وأنظمة المعلومات:**⁴ بلغت تكلفتها القصوى 15 مليون دج تتكفل الدولة بنسبة 40% من هذه التكلفة، بينما تتكفل المؤسسة بالباقي سواء بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 4%؛
- **التكوين والمساعدات الخاصة:**
 - **في إطار عملية التكوين:** فإن التكلفة الأعلى لهذا الإجراء تتمثل في 500000 دج حيث تتكفل الدولة بنسبة 80% والباقي تتحمله المؤسسة.
 - **في إطار المساعدات الخاصة:**
 - **التكوين (le coaching) والمرافقة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، التصدير، الإبداع** فإن التكلفة الأعلى لهذا الإجراء هي مليون دج، تتحمل الدولة تكلفة 80% والباقي 20% تتحمله المؤسسات بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 4%؛

¹ وافية التجاني، مرجع سابق، ص ص 184 186.

² وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف.

³ وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف.

⁴ وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع سطيف.

- شهادة الجودة: التكلفة الأعلى لهذا الإجراء 5 مليون دج، تتحمل الدولة تكلفة 20% والباقي 80% تتحمله المؤسسة بتمويلها الخاص بواسطة قروض بنكية بنسبة 6%.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي:
باعتبار أن الجزائر من دول البحر الأبيض المتوسط ومن دول جوار الإتحاد الأوروبي أسفر ذلك على شراكة بينها وبين الإتحاد الأوروبي، ومن أهم ما نتج عن تلك الشراكة برنامج ميذا والذي قسم إلى ثلاث برامج أولها برنامج ميذا 1 وثانيها برنامج ميذا 2 والذي بدوره إحتوى على برنامجين وهما برنامج التعاون الأورو-جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME و برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بالإضافة إلى برامج التعاون بين الإتحاد الأوروبي والجزائر تجسدت برامج التعاون في إطار الشراكة الأجنبية.

المطلب الأول: برنامج التعاون الأورو-جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME ميذا 2:

يعتبر برنامج ميذا نتاج للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك للعمل على الارتقاء بمستوى المؤسسات الخاصة وخاصة تلك التي تنشط في القطاع الصناعي بغية تحسين قدرتها التنافسية في مواجهة الصناعات الأجنبية.

أولاً: التعريف بالبرنامج:¹

يعتبر برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، وذلك بإقتراح حلول وتقديم مساعداتها من شأنها أن ترفع من قدرات المؤسسات في الإدارة والتسيير وتحسين أدائها الإقتصادي ومستوى تنافسياتها.

يتم تمويل البرنامج من قبل الإتحاد الأوروبي و وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بميزانية قدرها 62.9 مليون أورو ولمدة 5 سنوات وتبلغ مساهمة الإتحاد الأوروبي 57 مليون أورو، وتساهم الدولة الجزائرية بـ 3.4 مليون أورو، بينما 2.5 مليون أورو الباقية فهي مغطاة من قبل المؤسسات المنخرطة في البرنامج.

بدأ البرنامج نشاطه في أكتوبر 2002 وتقرر إنهائه في 2007 مع وجود إمكانية تمديده إذا أرادت السلطات العمومية ذلك، وتقوم اللجنة الأوروبية بإدارة البرنامج من جهة الإتحاد الأوربي بينما تتكلف وزارة

¹ أنفال نسيب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، مجلة دفاتر إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 7، العدد 1، 2016، ص 205.

الخارجية بذلك من جهة الجزائر، أنشئ للبرنامج مقرا رئيسا بالجزائر العاصمة وفروع جهوية في كل من العاصمة، عنابة، سطيف، وهران و غرداية.

ثانيا: أهداف البرنامج:¹

بغية تحقيق الهدف الأساسي من البرنامج وهو تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية إرتكز البرنامج على ثلاثة محاور أساسية لدعمها:

أ- **تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من أجل تقوية المستوى التنافسي ومستوى الأداء في كل عناصر التسيير، الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات ينتظر من البرنامج القيام في إجراءات تغطي أولا التشخيص والتموضع الإستراتيجي للمؤسسات، فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية؛

ب- **دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يساهم البرنامج في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للإبتكار، تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية للمؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها؛

ت- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وضع البرنامج إجراءات من شأنها تحسين محيط

المؤسسات تمثلت في دعم الفئات التالية:

- هيئات الدعم العمومية والخاصة؛

- جمعيات أرباب العمل والمتخصصين في الفضاءات الوسيطة؛

- معاهد التكوين؛

- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات؛

- المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

¹ منير نوري، أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 و 18 أبريل 2006، ص10.

ثالثا: توجهات البرنامج: يستفيد من البرنامج كل من:¹

أ- الأعران الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطها في القطاعات التالية:

- المواد الغذائية؛
- مواد البناء والفلاحة؛
- الصناعات المائية؛
- السلع المصنعة؛
- الصناعات الصيدلانية.

ب- الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص:

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين والخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل القرض الإيجاري (leasing)، رأسمال مخاطر (Capitah-risk)، الفاكترينغ (Le Factoring)... إلخ، أو كل أداة إختيارية للقرض البنكي الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة:

في إطار هذا البرنامج تم دمج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي تتميز بالقدرة على الترقية والتأطير والمساندة ضمن الأشكال التالية:

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي،
- بورصة المناولة والشراكة؛
- الإدارات المركزية الإقتصادية؛
- جمعيات أرباب العمل؛
- الهيئات العمومية لخدمات المؤسسات؛
- مراكز ومعاهد التكوين؛
- غرف التجارة والصناعة؛
- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الإقتصادية.

¹ تشوار خير الدين، نزعي فاطيمة زهرة: برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة المتوسطة للقانون والإقتصاد، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 2، العدد 1، 2017، ص ص 363، 364.

رابعاً: شرط الإستفادة من البرنامج¹

للإستفادة من البرنامج يجب على المؤسسة أن تستوفي الشروط التالية:

- الممارسة في أحد النشاطات التي أشار لها البرنامج؛
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛
- عدد العمال ما بين 10 و 250 عامل؛
- حفظ 60% من رأسمالها الإقتصادي بإسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (حددت المساهمة الجبائية بـ 100000 دج)؛
- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الإقتصادي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- الإلتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% الباقي يمول من طرف الإتحاد الأوروبي)؛
- أما بالنسبة لهيئات وأجهزة الدعم فيجب عليها مايلي:
- تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني، تجاري، إداري، نقابي أو متخصص؛
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين العرض بتتويج التكوين وتحسين العرض الخاص بالتنوع وتنوع المعلومة؛
- الإلتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول؛
- الإلتزام بدفع مشاركة 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

¹ منير نوري، مرجع سابق، ص 10.

المطلب الثاني: برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميدا 2:

كجزء من الإنفتاح الاقتصادي ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكل الاقتصاد والديناميكيات الإجتماعية والتشغيلية، باشرت الحكومة الجزائرية إبتداء من أوائل سنة 2000 عدة سياسات لإعادة تشكيل وتأسيس عدة أدوات لدعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزامنا مع البرنامج الوطني لتأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي دام لمدة أربع سنوات من 2010 إلى غاية 2014، وذلك بهدف دعم ترقية 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

قام الإتحاد الأوروبي بدعم برنامجه الأول بتمويل قدره 57 مليون أورو، يهدف هذا البرنامج في الأساس إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق الضمان لتسهيل الوصول إلى التمويل، إنتهى هذا البرنامج سنة 2007 وبالإعتماد على نتائجه قررت الحكومة الجزائرية والإتحاد الأوروبي الإستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج دعم المؤسسات/ المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والإتصال¹

أولا: وصف البرنامج:²

يهدف البرنامج إلى تطوير و عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل المساهمة في تحسين قدرتها التنافسية، وإدماج أفضل للجزائر في ميثاق يوروميد للمؤسسات. صنفت نشاطات البرنامج إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شمل هذا المحور العناصر التالية:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل إجراءات تجريبية؛
- دعم الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم التمكن من تكنولوجيا المعلومات والإتصال الجديدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: دعم تأسيس نظام الجودة في بعض القطاعات: هذا المحور ركز على العنصرين التاليين:

- دعم الهياكل المسؤولة عن الجودة، التقييس، الإعتمادات والشهادات في بعض القطاعات؛
- دعم تقوية أو إنشاء المراكز التقنية.

المحور الثالث: دعم المؤسسات وخدمات الدعم: إحتوى هذا المحور العناصر التالية:

- دعم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية ووكالاتها؛

¹ Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2010, p 16.

².Ibidem.

- الدعم المباشر لوزارة الصناعة وتشجيع الإستثمار؛
- دعم المنظمات الممثلة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: أهداف البرنامج:¹

- تمثلت أهداف البرنامج في الأهداف الأربعة التالية:
- تعزيز إنجازات البرامج السابقة أو الحالية لصالح المؤسسات المنخرطة في عملية الترقية، وهذا بهدف نشر الممارسات الفعالة لبقية القطاع؛
- تنفيذ خطوات ممنهجة للجودة/ التقييس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها صلة بالقطاعات التجريبية، مع دعم المؤسسات المعنية؛
- دعم تطوير سوق خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالمساعدة في إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والمؤسسات المهنية؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرامج المطبقة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: ميزانية البرنامج ومدته:²

- خصص لهذا البرنامج 44 مليون أورو، 40 مليون أورو يدعم من الإتحاد الأوروبي، 3 مليون أورو ممولة من قبل الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو مساهمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمتدت مدة تنفيذ البرنامج من 03 مارس 2008 إلى غاية 31 مارس 2014.

¹ Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2011, p 15.

² Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2014, p 21.

المطلب الثالث: برنامج التعاون في إطار الشراكة الأجنبية

أقامت الجزائر عدة برامج بينها وبين دول أخرى في إطار التعاون الثنائي نذكر منها:

أولاً: التعاون الجزائري الإيطالي:¹

تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أبريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

ثانياً: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ²

يهدف هذا البرنامج إلى رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تقوى على التواجد في

الأسواق الدولية، ويمكن تلخيص أهداف البرنامج في العناصر التالية:

- تأهيل المؤسسات ذات عمالة تتكون من (50-250) عامل؛
- تأهيل الصناعات الثقيلة (الحديد والصلب، الميكانيك)؛
- الصناعات الغذائية والفلاحية؛
- الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الصيدلانية؛

تم توجيه أهداف هذا التعاون إلى الرقي بالخدمات الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- تكوين مستشارين؛
- تطوير طرق التسيير (الإدارة المالية، التسويق، تقنيات التوزيع)؛
- تكوين المكونين، تقدير الإحتياجات التكوينية،
- إقامة الملتقيات؛
- إنشاء مراكز دعم للمؤسسات.

تمثلت نتائج هذا البرنامج فيما يلي:

- الإستفادة من التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية؛
- تكوين 210 مستشار متخصص في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشخيص إستراتيجي لـ 30 مؤسسة؛
- تنظيم ملتقيات إعلامية لفائدة المؤسسات،
- التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير؛

¹ قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة؛ 21، 22 نوفمبر 2006، ص9.

² موسى بخاشة، محاضرات في مقياس تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-، 2016/2015، ص ص 30، 34.

- تحسين الطلب على منتجات المؤسسات المعنية؛
- إستفادة المؤسسات من دعم مالي قيمته 2.3 مليون مارك ألماني.

ثالثا: التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:¹

تأسس البنك الإسلامي للتنمية في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، يهدف هذا البنك في دعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي للدول الأعضاء، بدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975، في إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

يهدف مشروع التعاون إلى:

- المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني؛
 - تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وللوصول إلى هذه الأهداف يجب القيام بما يلي:
- دراسة ووضع نظام إعلامي إقتصادي وإحصائي (SIES)؛
 - دراسة وإنجاز مشاتل ومحاضن المؤسسات؛
 - دراسة فعالية رأس المال المخاطر؛
 - دراسة وإعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات:²

أ- نشأتها: في إطار المشروع الأورو متوسطي (Euromids) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، إقتترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة أوروبتوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات في إطار التعاون الأوروبتوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الإقتصادي في إطار تدعيم التعاون الإقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، تكون هذه البورصة على شكل موقع على شبكة الإنترنت يحتوي على جميع المعلومات الإقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط، بموجب إتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية تم إنشاء 04 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، جنوب،

¹ نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

² منير نوري، مرجع سابق، ص 13.

وسط) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الجهات من الوطن، وحتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج. تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص عليه القانون رقم 90-31 الصادر في 04 ديسمبر 1990، تمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هذه البورصات جمعيات ذات غرض غير ربحي، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

تغطي نشاطات البورصة القطاعات التالية:

- صناعة الحديد وإستخراج المعادن؛
- الميكانيك؛
- الكهرباء والإلكترونيات؛
- صناعة لبلاستيك والمطاط؛
- صناعة النسيج والجلود.

وتعتبر البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية ولصناعية وبنك معلومات، وهي بمثابة وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة والمنتجات بالإضافة إلى أنها وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

ب- أهدافها: تمثل الهدف الرئيسي لهذه البورصة في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز مشاكلها بسبب حجمها الصغير الذي يميزها، فهي تعتبر بمثابة الهيئة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى النوعي، وذلك بإنشاء تسيير تكنولوجي عال بتكاليف مسيطر عليها يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحملها، وبهذا يمكن إعتبارها بمثابة البديل الذي بإمكانه تحقيق مستوى نشاط أكثر فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الخصوص يجب على مختلف البورصات أن تكون علاقات تعاون فعالة فيما بينها بهدف تكوين قوة وطنية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل معظم المشاكل التي تواجهها.

تم إبرام إتفاق لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون التقني الجزائري الأسباني في فرع الجلود، وهذا قصد تمكينهم من إكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد،

ت- مهامها وإستعمالها: تقوم هذه البورصات بالمهام التالية:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة؛
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والمشاركة على المستوى الوطني والدولي؛

- تشجيع الإستعمال الأمثل للقدرات الصناعية الحالية والمرتبقة؛
- تكوين بنك للمعلومات الإقتصادية من المعلومات المتحصل عليها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعلام وتوجيه المؤسسات وتزويدها بالمعلومات والنصائح اللازمة؛
- تنظيم اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات؛
- وضع فريق متعدد الإختصاصات في خدمة زبائنها بإستمرار.

خامسا: التعاون مع البنك العالمي:¹

تم التعاون مع فرع البنك العالمي والمتمثل في الشركة المالية الدولية Société Financière Internationale التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات NAED " عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، كما سيقوم البرنامج بالمشاركة في إعداد دراسات إقتصادية لفروع النشاط.

يهدف البرنامج إلى:

- الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين الخدمات المصرفية مثل الإعتماد الإيجاري وعقد الفاتورة؛
- التكوين في الميدان؛
- إطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة مع المتعاملين الأوروبيين.

سادسا: التعاون الجزائري النمساوي:²

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الإقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

سابعا: التعاون الجزائري الكندي:³

تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

¹ نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص11.

² قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص9.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل:

- بعد أن تطرقنا في هذا الفصل إلى التأسيس النظري لعملية التأهيل بالإضافة إلى البرامج الوطنية والبرامج في إطار التعاون الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى النتائج التالية:
- نظرا لأهمية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية قامت الدولة بفتح حساب تحت عنوان صندوق ترقية التنافسية الصناعية يحدد بدقة كافة الإجراءات الخاصة بالمؤسسات المستفيدة من البرنامج وكيفية متابعة أدائها وإستفادتها من الصندوق وتقييمها، مع تحديد شروط الإستفادة من الصندوق بدقة؛
 - يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية بالدرجة الأولى إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تقديم الدعم المالي الموجه إلى تطوير وسائلها الإنتاجية للرفع من مستوى تنافسيتها، أما على مستوى المحيط فقد سعى البرنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، ولقد سعى البرنامج أيضا إلى تشجيع المؤسسات على حصولها على شهادات المطابقة للمواصفات الدولية؛
 - يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج متكامل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إهتم هذا البرنامج بدراسة تشخيصية للمؤسسات كخطوة أولى ومن ثم إعداد مخطط تأهيلي متكامل بما يتناسب مع المؤسسة المستفيدة، ليتم تنفيذ هذا المخطط من قبل الهيئة المخولة بدءا بإبرام الإتفاقية بينها وبين المؤسسة المستفيدة والإستفادة من كافة الإعانات المالية الممنوحة وإلى غاية إقفال الملف؛
 - سعت برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تركيزها على زيادة الجودة وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في الوسائل الإنتاجية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى إقامة دورات تدريبية وتكوينية لصالح المؤسسات ورجال الأعمال ودعم المؤسسات والهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم تهتم هذه البرامج بالدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع

تقييم هيئات وبرامج دعم

وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

بعد أن قامت الدولة بإنشاء وكالات وصناديق داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسطير برامج على المستوى الوطني وأخرى على المستوى الدولي وبالأخص في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي، كان لا بد من القيام بعملية تقييم لهذه الوكالات والصناديق والبرامج المنجزة على مخرجات النشاط الإقتصادي وبالأخص على مساهمتها في التشغيل وزيادة حجم الإستثمارات الوطنية، ومن هذا المنطلق قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني

تطرقنا في هذا المبحث إلى إحصائيات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تطرقنا إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، الإستثمار، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، ترقية الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية

المبحث الثاني: تقييم هيئات الوزارة و وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناولنا في هذا المبحث تقييم المشاتل ومراكز التسهيل والتي تعتبر تحت إشراف الوزارة الوصية بالإضافة إلى كافة الوكالات المنشأة من قبل الدولة التي تمثلت في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار CAIPIREF والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF.

المبحث الثالث: تقييم صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطرقنا في هذا المبحث إلى دور الصناديق في مساهمتها في التشغيل والرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية، وذلك بذكر أهم الصناديق وهي الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خصصنا هذا المبحث لتقييم البرامج المحلية والدولية والتي شملت برنامج ميذا، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2007، برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميذا.

المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني

أضحى من المعروف الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو وترقية جميع جوانب الإقتصاد بدأ بمساهمتها في إمتصاص اليد العاملة وكذا زيادة الإستثمار وتحقيق إضافة معتبرة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بل وترقى أهميتها إلى تعزيز الشراكة الأجنبية وكمحصلة لكل ذلك مساهمتها في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: إحصائيات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا من حيث تعدادها خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2018، ولقد صنفت هذه المؤسسات إلى تصنيفين مهمين وهما تصنيف حسب طبيعة الملكية من مؤسسات عامة وأخرى خاصة، وتصنيف حسب عدد العمال من مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة، وفيما يلي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة عامة وتطورها حسب طبيعة الملكية وحسب عدد العمال.

أولاً: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، وذلك بفضل البرنامج الداعمة لها من قبل الدولة ، ويمكن رصد هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	245348	261853	288587	312959	342788	376767
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	410959	519526	625069	619072	659309	711832
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863

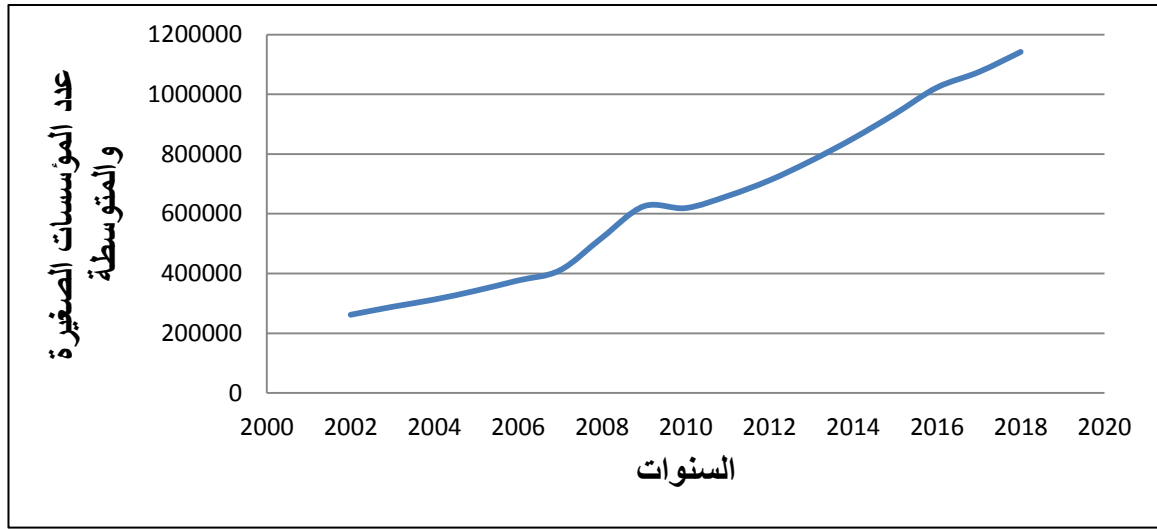
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique N°10, Année2006, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L Artisanat, 2006, p10.
- 2- Bulletin d'information statistique N°12, Année2007, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L Artisanat, 2007, p13.

والرسم البياني التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم (01/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (01/04)

يلاحظ أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بصورة متزايدة، كما يلاحظ أن وتيرة الزيادة تقريبا ثابتة، إذا أن نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2001 إلى سنة 2002 بلغت 6.73 % وفي المقابل كانت هذه النسبة من سنة 2017 إلى سنة 2018 مساوية ل 6.27% وهما تقريبا متساويتان، ويرجع السبب في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف البرامج المسطرة من قبل الدولة لدعم هذه المؤسسات بإعتبارها من الروافد الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية.

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية:

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الملكية إلى مؤسسات خاصة ومؤسسات عامة والجدول الموالي يوضح ذلك:

- 3- Bulletin d'information statistique N°16, Année2009, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L Artisanat, 2009, p10.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, Données2011, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Mars 2012, p11.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, Année2013, Ministère de l'industrie et des Mines, Avril 2013, p 09.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, Année2015, Ministère de l'industrie et des Mines, mai 2016, p 12.
- 7- Bulletin d'information statistique de l'enterprise, N°32, Année2017, Ministère de l'industrie et des Mines, mai 2018, p 12.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, Année 2018, Ministère de l'industrie et des Mines, Avril 2019, p 15.

الجدول رقم (02/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
المجموع	العام	الخاص	السنوات
245348	778	244570	2001
261853	778	261075	2002
288587	788	287799	2003
312959	778	312181	2004
342788	874	341914	2005
376767	739	376028	2006
410959	666	410293	2007
519526	626	518900	2008
625069	591	624478	2009
619072	557	618515	2010
659309	572	658737	2011
711832	557	711275	2012
777816	557	777259	2013
852053	542	851511	2014
934569	532	934037	2015
1022621	390	1022231	2016
1074503	267	1074236	2017
1141863	261	1141602	2018

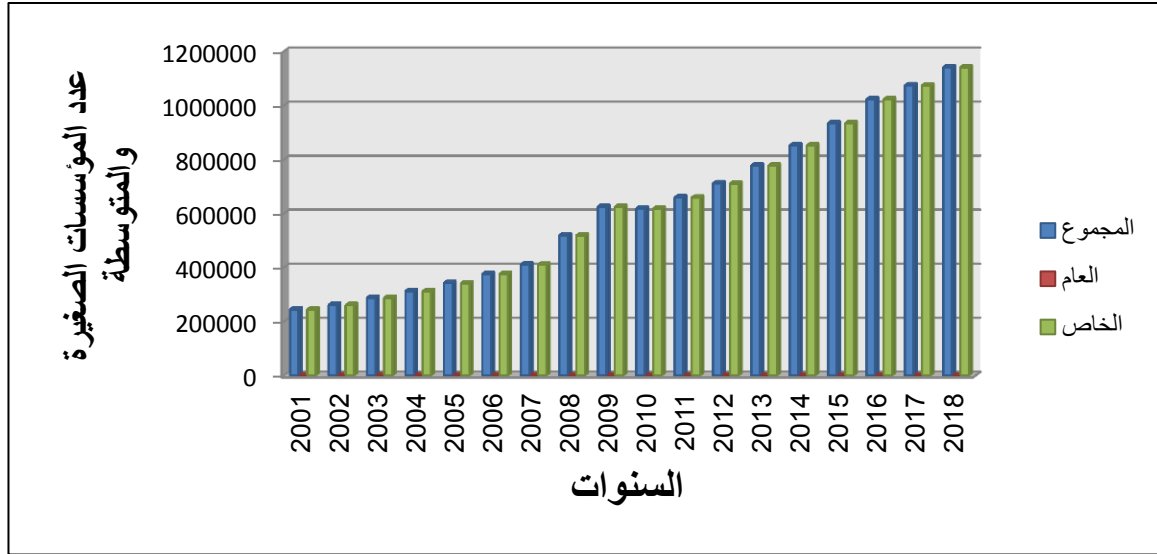
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique N°10, op.cit, p10.
- 2- Bulletin d'information statistique N°14, Année2008, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L Artisanat, 2008, p09.
- 3- Bulletin d'information statistique N°16, op.cit, p9 .
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p11.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p 09.

يوضح الرسم البياني المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاع الخاص والقطاع العام:

الشكل رقم (02/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (02/04).

تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث طبيعة الملكية إلى خاصة وعامة، ومما يلاحظ أن القطاع الخاص يشكل الأغلبية الساحقة في هذا النسيج إذ كانت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام سنة 2001 بـ 0.32% لتتراجع هذه النسبة إلى 0.023% سنة 2018، ويرجع السبب في ذلك إلى خصائص هذه المؤسسات من حيث قيمة التمويل اللازم لإنطلاق المشروع ونسبة العمالة المشغلة بها مما يجعلها أكثر جلبا للمستثمرين الخواص، في حين أن المؤسسات الكبرى وما تنطوي عليه من مخاطر أكبر من حيث ضخامة التمويل والمكانة الإستراتيجية تعجل القطاع العام هو الملزم الأساسي في عملية إستثمارها.

ثالثا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

أ- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالي حسب عدد العمال

يمثل الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال:

6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, Année2014, Ministère de l'industrie et des Mines, Avril 2015, p 07.

7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p 07.

8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, Année2016, Ministère de l'industrie et des Mines, mai 2017, p 08.

9- Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N°32, op.cit, p 08.

10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p 09.

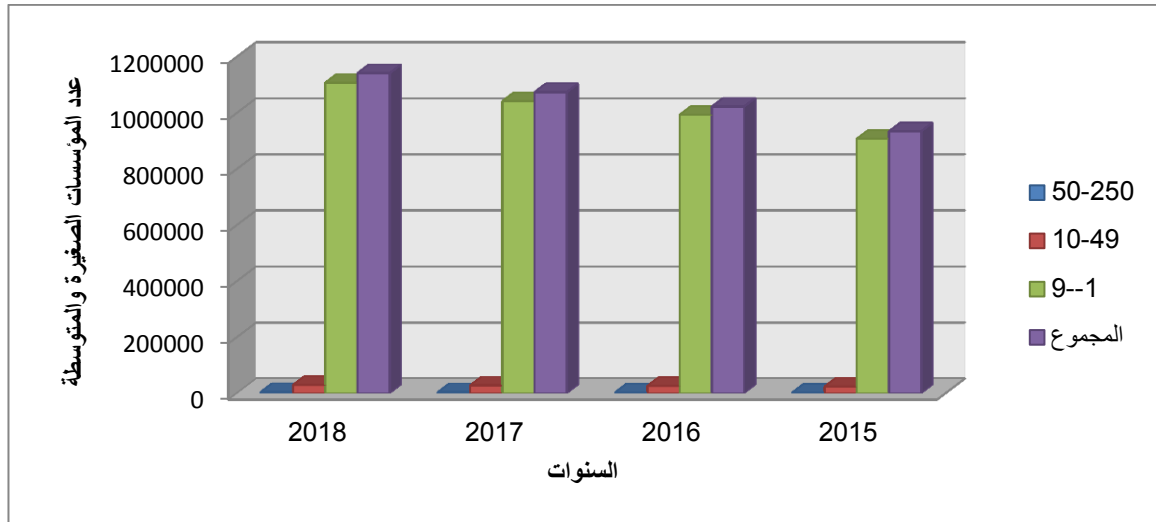
الجدول رقم (03/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال				السنوات
المجموع	50-250	49-10	9-1	
934568	2855	24054	907659	2015
1022621	3170	26281	993170	2016
1074503	4094	28288	1042121	2017
1141862	4567	29688	1107607	2018

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

الرسم البياني التالي يمثل توضيح للمقارنة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018:

الشكل رقم (03/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (03/04).

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين يلاحظ وبشكل واضح أن عدد المؤسسات المصغرة خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2018 يشكل النسبة الأكبر من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p 08.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p 09.
- 3- Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N°32, op.cit, p 09.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p 10.

سنة 2015 بلغت نسبة المؤسسات المصغرة 97.12% في حين بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة بـ 2.57% والمؤسسات المتوسطة بـ 0.31%، أما فيما يخص سنة 2018 فكانت نسبة المؤسسات المصغرة بـ 97% والمؤسسات الصغيرة بـ 2.60% والمؤسسات المتوسطة بـ 0.40%. ويرجع السبب الرئيسي في توزيع هذه النسب إلى طبيعة كل مؤسسة من جهة وطبيعة مالكي المؤسسات من جهة أخرى، أما بالنسبة لطبيعة المؤسسة فإن الخوف من الإستمرارية في السوق من حيث المنافسة الموجودة وجودة المنتجات يجعل من قرار إختيار مؤسسة مصغرة أقل مخاطرة أقل تكلفة مع وجود إمكانية لتطوير المؤسسة مع التعرف الجيد للسوق في إطار الممارسة، أما من حيث طبيعة المالكين فنجد أن الحرفيين لهم نصيب من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ونعلم أن المؤسسات الحرفية تكون في العادة مؤسسات مصغرة.

ب- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الشخص المعنوي) حسب عدد العمال

يمثل الجدول أدناه إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتعلقة بالشخص المعنوي حسب عدد العمال خلال الفترة من 2007 إلى 2014:

الجدول رقم (04/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الشخص المعنوي) حسب عدد العمال

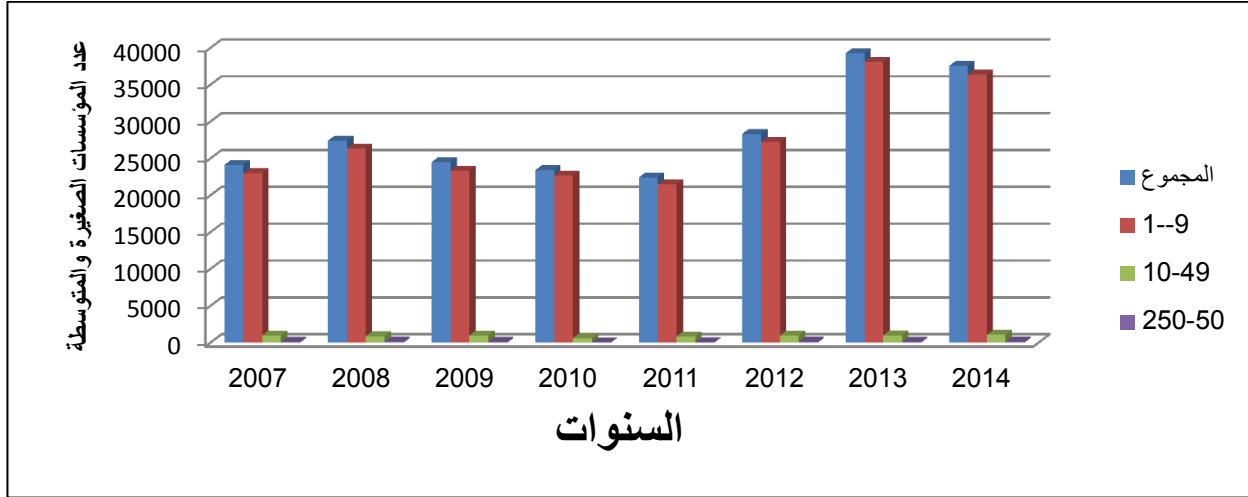
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الشخص المعنوي) حسب عدد العمال				
السنوات	9-1	49-10	50-250	المجموع
2007	23015	997	128	24140
2008	26385	896	160	27441
2009	23375	1012	128	24515
2010	22717	632	68	23417
2011	21461	873	108	22442
2012	27231	989	136	28356
2013	38158	1016	123	39297
2014	36365	1065	145	37575

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

والرسم البياني التالي يمثل الجدول أعلاه بيانياً وذلك لتوضيح الفرق بين عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص مؤسسات الشخص المعنوي:

الشكل رقم (04/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الشخص المعنوي) حسب عدد العمال



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (04/04).

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن تركيبة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ملكية الشخص المعنوي لا تختلف عن التركيبة العامة للنسيج وذلك خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2014 وذلك حسب الإحصائيات المتوفرة على مستوى الوزارة الوصية، إذ بلغت هذه النسبة سنة 2007 بـ 95.34 % بالنسبة للمؤسسات المصغرة، 4.13 % بالنسبة للمؤسسة الصغيرة و 0.53 % بالنسبة للمؤسسة المتوسطة، فيما بلغت هذه النسب في 2014 على التوالي 96.78 %، 2.83 %، 0.39 %.

الجدول الموالي يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال.

ت- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال

- 1- Bulletin d'information statistique N°12, op.cit, p22.
- 2- Bulletin d'information statistique N°14, op.cit, p22.
- 3- Bulletin d'information statistique N°16, op.cit, p 24.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, Données 2010, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, 2010, p13.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p15.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, Année 2012, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Avril 2013, p15.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p13.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p 11.

مثل الجدول الموالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال والتي تقسم إلى ثلاث أقسام من مصغرة، صغيرة ومتوسطة على النحو التالي:

الجدول رقم (05/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال				
المجموع	50-250	49-10	9-1	السنوات
572	330	214	28	2011
557	328	200	29	2012
557	323	207	27	2013
542	306	195	41	2014
539	300	191	48	2015
390	194	158	38	2016
267	159	89	19	2017
261	147	97	17	2018

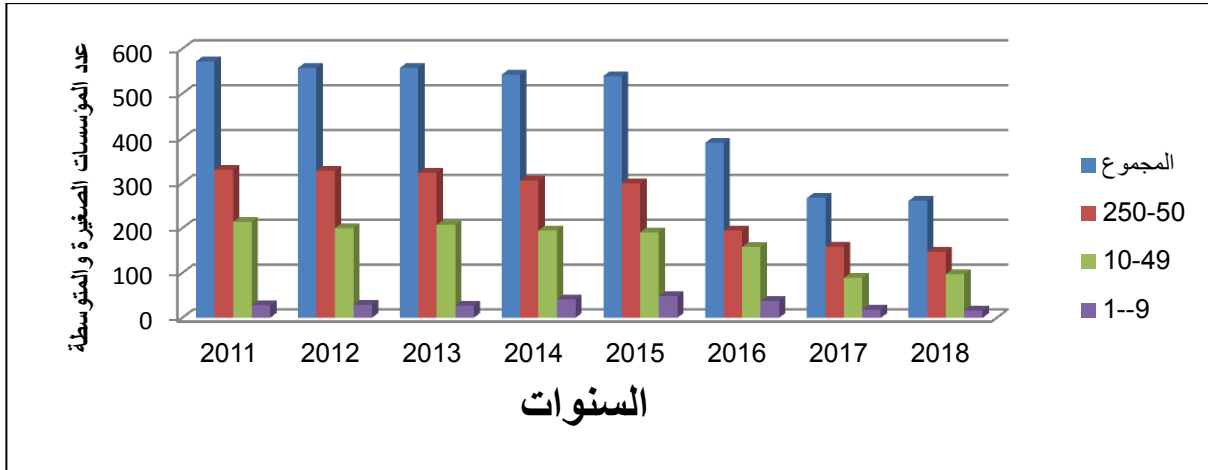
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p13.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p11.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p 11.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p 09.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p 10.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p 11.
- 7- Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N°32, op.cit, p 11.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p 12.

الشكل رقم (05/04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (05/04).

خلال الفترة الزمنية من 2011 و إلى غاية 2018 تميزت تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بميلها إلى المؤسسات الأكثر تشغيل للعمالة، إذ توزعت النسبة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة سنة 2011 على التوالي 4.90%، 37.41%، 57.69%، فيما بلغت هذه النسبة سنة 2018 على التوالي ب 6.52%، 37.16%، 56.32%، يلاحظ أن القطاع العام له توجه عكس القطاع الخاص وذلك نظرا لقدرته على تحمل مخاطرة أعلى في حالة الإفلاس وفشل المشروع بالإضافة إلى أن القطاع العام يفضل الإستثمار في المؤسسات الأكثر تشغيل لليد العامل وهذا من منطلق أهداف إجتماعية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والإستثمار:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة في التشغيل والإستثمار وذلك على النحو التالي:

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى الزيادة في مستوى التشغيل، تختلف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسبة التشغيل وذلك باختلاف المحيط الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، وحسب الإحصائيات المتعلقة بخلق مناصب العمل كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (06/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التشغيل (%)
2003	6684056	705000	10.55
2004	7798412	838504	10.75
2005	8044220	1157856	14.39
2006	8868804	1252647	14.12
2007	8594243	1355399	15.77
2008	9146000	1540209	16.84
2009	9472000	1756964	18.55
2010	9765000	1625686	16.65
2011	9599000	1724197	17.96
2012	10170000	1848117	18.17
2013	10788000	2001892	18.55
2014	10239000	2157232	21.07
2015	10594000	2371020	22.38
2016	10845000	2540698	23.43
2017	10858000	2655470	24.46
2018	11001000	2724264	24.76

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

1- موقع الديون الوطني للإحصائيات www.ons.dz بتاريخ: 2020/03/31 على الساعة: 11:10.

2- Bulletin d'information Economique N°4, Année2003, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L Artisanat, 2003, p6..

3- . Bulletin d'information Economique N°8, Année2005, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L Artisanat, 2005, p7.

4- Bulletin d'information statistique N°12, op.cit, p09.

5- Bulletin d'information statistique N°16, op.cit, p12.

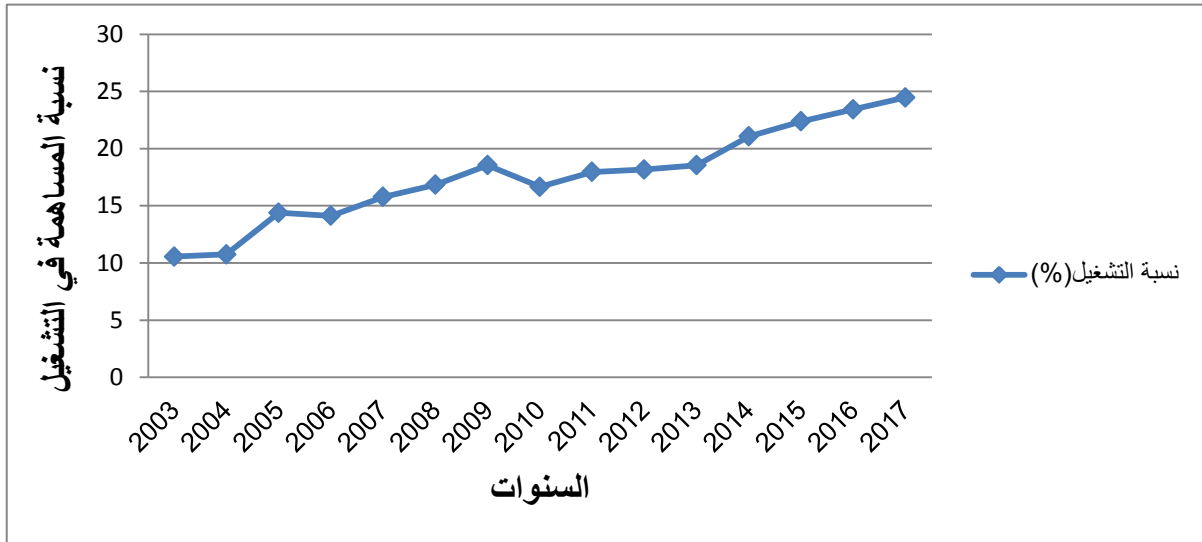
6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p14.

7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p 12.

8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p 13.

9- Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N°32, op.cit, p 14.

الشكل رقم (06/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (06/04).

من الجدول أعلاه والرسم البياني نلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ترتفع وبوتيرة ثابتة نسبياً، إذ ارتفعت من 10.5% سنة 2003 إلى 24.76% سنة 2018، إن هذا التطور في مساهمتها يسير بوتيرة منخفضة والذي يقدر بـ 0.95% سنوياً لا تزال غير كافية مقارنة بالدول الأخرى والتي قد تصل فيها مساهمتها إلى نسبة تفوق 90%، ويمكن إرجاع هذا النمو البطيء إلى عدة أسباب والتي ذكرنا منها سابقاً فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا بالإضافة إلى صعوبة إيجاد البدائل التمويلية التي توافق آراء فئة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى إضمحلال وفشل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عدم إدراك متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات المعنية.

ثانياً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار:

أ- مبلغ المشاريع الإستثمارية حسب إجمالي مبلغ الإستثمار:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرتفاع قيمة الإستثمارات، ولكن هذه المساهمة تتوقف على مدى تأثير التحفيزات الموضوعة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع والجدول التالي يبين عدد وقيمة الإستثمارات المصرح بها خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2018:

الجدول رقم (07/04) تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية

السنوات	2002	2003	2004	2005
مبلغ الاستثمار مليون دج	368882	490459	386402	511529
السنوات	2006	2007	2008	2009
مبلغ الاستثمار مليون دج	707730	937822	2401890	907882
السنوات	2011	2012	2013	2014
مبلغ الاستثمار مليون دج	1378176	815545	1716135	2192530
السنوات	2015	2016	2017	2018
مبلغ الاستثمار مليون دج	1473414	1839044	1905207	1673943

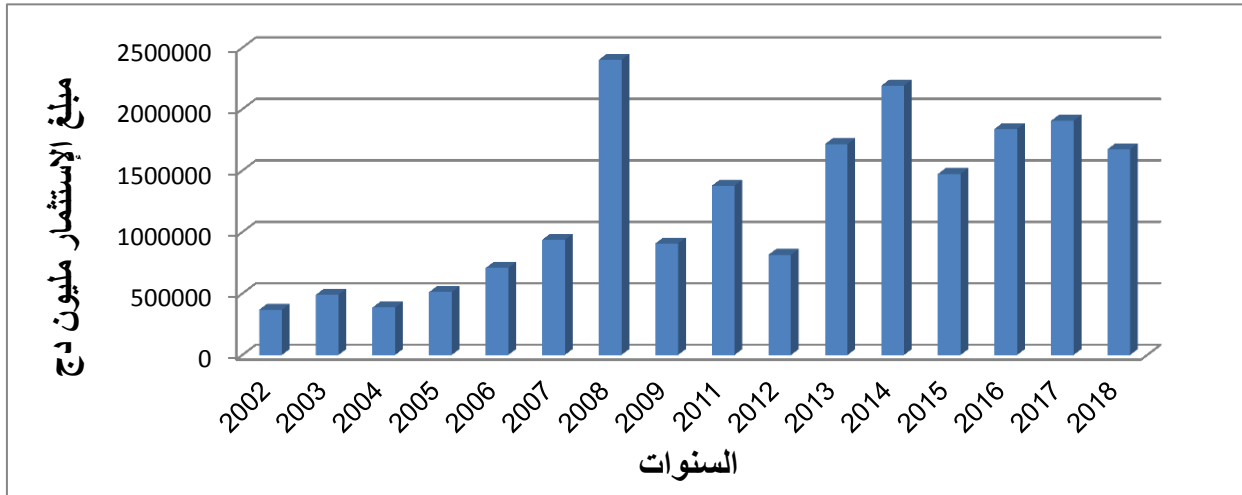
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

يمكن تجسيد الجدول أعلاه في الرسم البياني التالي:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°4, op.cit, p19.
- 2- Bulletin d'information Economique N°6, Année2004, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2004, p19.
- 3- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p19.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°10, op.cit, p24.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p28.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p31.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p31.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p31.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p17.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p18.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p17.
- 15- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p19.

الشكل رقم (07/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (07/04).

خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2018 بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار كأدنى قيمة سنة 2002 والتي قدرت بـ 368882 مليون دينار جزائري، في حين بلغت أقصى قيمة سنة 2008 والتي قدرت بـ 2401890 مليون دينار جزائري عرفت قيمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار تذبذب ما بين الفترة من 2002 إلى غاية 2018 ويعود ذلك لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:

- توقيت البرامج المسطرة من قبل الدولة وشروط الإستفادة منها؛
- المنافسة من قبل المؤسسات الكبرى في الأسواق المحلية؛
- تراجع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي بعض الأحيان الإفلاس وذلك بسبب نقص البدائل التمويلية المناسبة.

ب- مبالغ المشاريع الإستثمارية حسب الطبيعة القانونية:

الجدول التالي يمثل تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية على مبلغ المشاريع الإستثمارية خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2014:

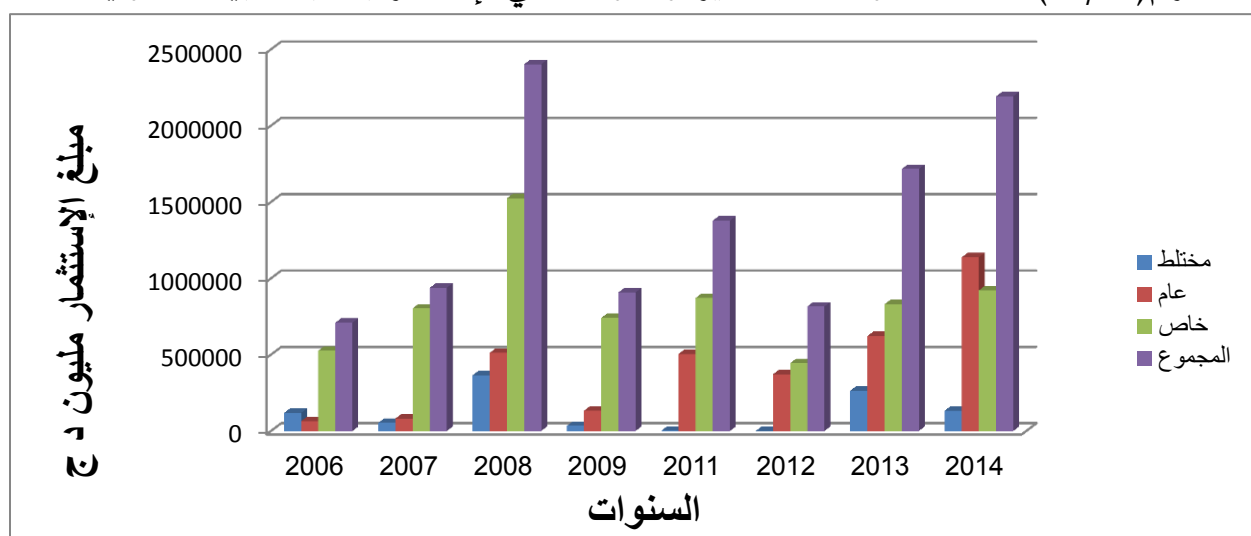
الجدول رقم (08/04) تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب الطبيعة القانوني

السنوات	2006	2007	2008	2009
مبلغ الاستثمار (خاص) مليون دج	525831	802952	1524390	740977
مبلغ الاستثمار (عام) مليون دج	64179	81635	512050	133324
مبلغ الاستثمار (مختلط) مليون دج	117719	53235	365450	33581
المجموع	707729	937822	2401890	907882
السنوات	2011	2012	2013	2014
مبلغ الاستثمار (خاص) مليون دج	871439	444038	830282	921238
مبلغ الاستثمار (عام) مليون دج	504651	371138	622004	1138206
مبلغ الاستثمار (مختلط) مليون دج	2087	369	263850	133086
المجموع	1378177	815545	1716136	2192530

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

الشكل البياني التالي يمثل الجدول أعلاه:

الشكل رقم (08/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار بحسب الطبيعة القانونية



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (08/04).

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°10, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2014 كان للقطاع الخاص النسبة الأكبر في المساهمة في الإستثمارات حيث بلغت النسبة الأكبر للمساهمة في سنة 2008 حيث قدرت نسبة المساهمة للقطاع الخاص بـ 63.47%، القطاع العام بـ 21.32% والقطاع المختلط بـ 15.21%، في حين بلغت في سنة 2014 كانت أقصى نسبة مساهمة للقطاع العام فقد بلغت 51.91% في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص في نفس السنة 42.02% والقطاع المختلط 6.07%، أما في سنة 2012 فكانت أقل مساهمة للقطاع المختلط فبلغت 0.05% والقطاع الخاص 54.45%، القطاع العام 45.50%.

شكل القطاع الخاص المساهمة الرئيسي في الإستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2006 وإلى غاية 2014، وذلك بمعدل عام بلغ 60.24% بالمقابل 31% للقطاع العام و 8.76% للقطاع المختلط، ويرجع السبب في التفاوت هذه النسب لطبيعة التي تميز كل قطاع وما توافقه من إستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- مبالغ المشاريع الإستثمارية حسب عدد عمال المشروع:

شمل هذا التصنيف الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2017 والتي تركز على التصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب عدد العمال المشروع (حجم المشروع) وذلك لدلالة على الإشارة إلى الإرتباط بين حجم المشروع والزيارة في حجم الإستثمارات وفقا للجدول الموالي:

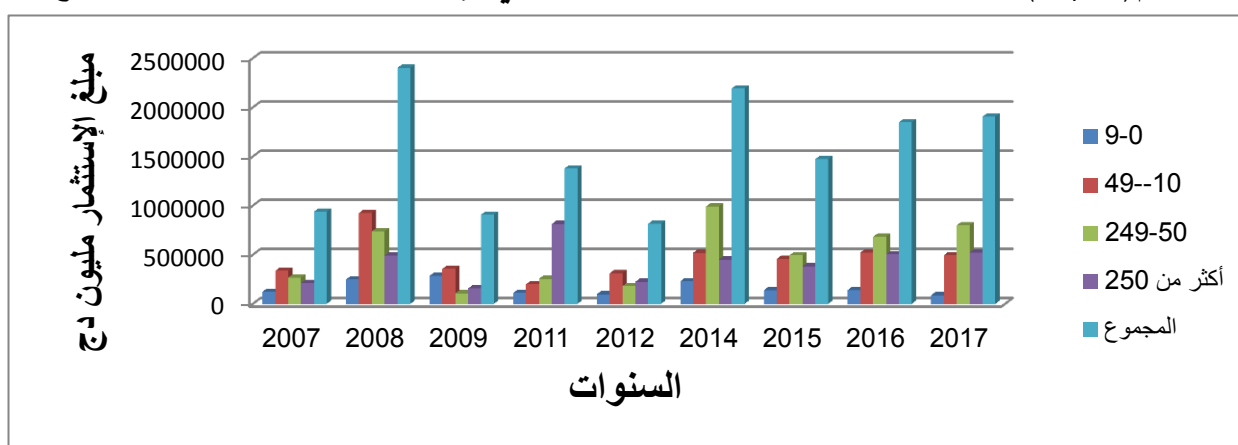
الجدول رقم (09/04) تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب عدد عمال المشروع مليون دج

السنوات	1-9	10-49	50-249	أكثر من 250	المجموع
2007	123128	336627	266422	211645	937822
2008	248031	924759	737180	491920	2401890
2009	285565	357066	106936	158315	907882
2011	110909	199633	255186	812450	1378178
2012	97962	311473	181503	224607	815545
2014	230375	520073	991515	450566	2192529
2015	139160	457967	495246	381041	1473414
2016	139600	521715	683656	503074	1848045
2017	87688	495857	800203	521459	1905207

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

يمكننا رسم الجدول أعلاه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (09/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار حسب عدد عمال المشروع



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (09/04).

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p33.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p34.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p18.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p19.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p18.

يلاحظ من الجدول والرسم البياني أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في الإستثمار خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2017 مقسمة إلى أربعة أنواع بحسب عدد عمال المؤسسة وهي المصغرة والتي تشغل من 1 إلى 9 عامل، الصغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 عامل، المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عامل وأخير الكبيرة التي تشغل أكثر من 250 عامل، بلغ متوسط معدل مساهمة هذه المؤسسة في الإستثمار على التوالي 11.90%، 30.61%، 29.94%، 27.55%، نلاحظ أن الأنواع الثلاثة الأخيرة متساوية المساهمة تقريبا، بلغت المساهمة القصوى للمؤسسات المصغرة 31.45% سنة 2009 في حين بلغت نسبة مساهمتها الدنيا 4.60% سنة 2017، أما بالنسبة للمؤسسة الصغيرة فبلغت مساهمتها القصوى 38.50% سنة 2008 في حين بلغت مساهمتها الدنيا 14.49% سنة 2011، كانت المساهمة القصوى للمؤسسات المتوسطة 45.22% سنة 2014 والدنيا 11.78% سنة 2009، أما المؤسسات الكبرى فبلغت نسبة مساهمتها القصوى بـ 58.95% سنة 2011 والأدنى 17.44% سنة 2009. العامل الرئيسي المتحكم في نسبة المساهمة في الإستثمار بين الأنواع الأربعة هي حجم المؤسسة حيث أن عدد المؤسسات المصغرة هي الأكثر بين الأنواع الأربعة ولكن نظرا لقلّة المبالغ المطلوبة لتمويلها مقرنة بالأنواع الأخرى فقد كانت الأقل مساهمة في الإستثمار.

ث- مبالغ المشاريع الإستثمارية حسب عدد عمال حسب مصدر رؤوس الأموال:

يوضح الجدول الموالي التصنيف بين مبلغ الإستثمار المحلي ومبلغ الإستثمار الأجنبي على النحو

التالي:

الجدول رقم (10/04) تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب مصدر رؤوس الأموال

السنوات	مبلغ الإستثمار (محلي) مليون دج	مبلغ الإستثمار (أجنبي) مليون دج	المجموع
2005	398612	112917	511529
2006	454206	253524	707730
2007	792072	145750	937822
2008	1504298	897591	2401889
2011	963289	414888	1378177
2012	773997	41547	815544
2013	1384321	331815	1716136
2014	2022302	170227	2192529
2015	1360269	113145	1473414
2016	1509264	329781	1839045
2017	1633545	271663	1905208
2018	1530299	143644	1673943

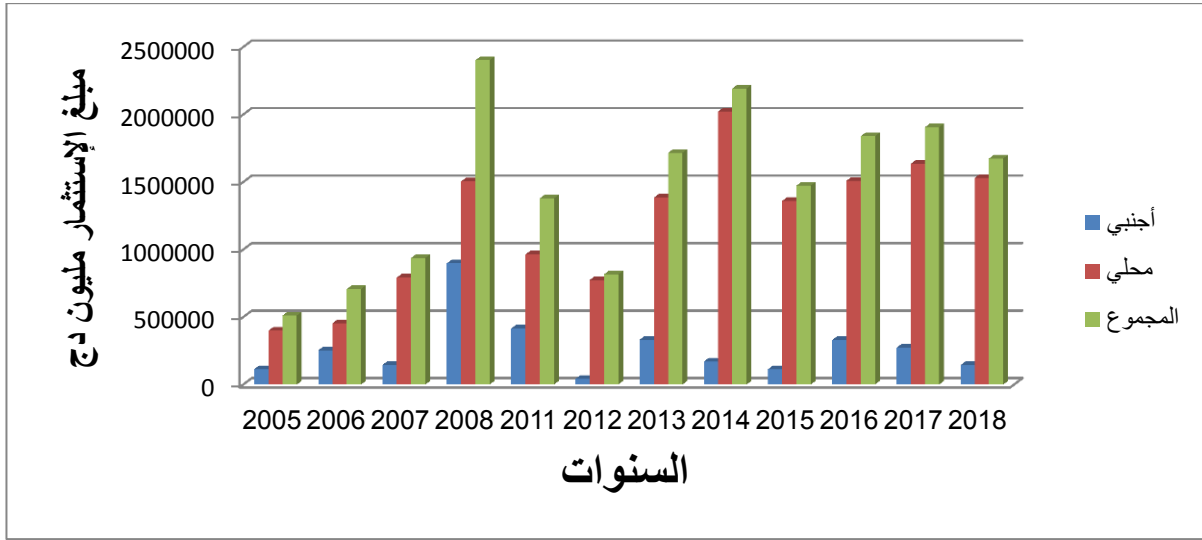
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

لتوضيح محتوى الجدول أعلاه مثل في الرسم البياني التالي:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p21.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°10, op.cit, p26.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p31.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p35.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p33.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p18.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p19.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p18.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p20.

الشكل رقم (10/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار بحسب مصدر رؤوس الأموال



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالاعتماد الجدول رقم(10/04).

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين نلاحظ أن مساهمة المستثمر المحلي أكبر بكثير من مساهمة المستثمر الأجنبي خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2018، بلغت مساهمة المستثمر المحلي في الإستثمار بمعدل متوسط 81.54% حيث بلغت سنة 2015 أقصاها بنسبة 92.32% وبلغت سنة 2008 أدناها بنسبة 62.63% بينما مساهمة المستثمر الأجنبي في الإستثمار فقد بلغ متوسطها 18.46%، ففي سنة 2015 بلغت هذه النسبة أدناها بنسبة 7.68% بينما في سنة 2008 بلغت أقصاها بنسبة 37.37%.

يعود سبب إختلاف النسبة بين مساهمة المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي إلى عدة أسباب أهمها حجم المؤسسة إذ أن المستثمر الأجنبي يبحث عن مشاريع ضخمة والتي تعود عليه بأرباح معتبرة وهذا مالا تحققه هذه النوعية من المؤسسات، بالإضافة إلى تحمل المستثمر الأجنبي كل الإجراءات البيروقراطية غير المحفزة على الإستثمار في الجزائر وذلك بمقابل الإستثمار في مؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة لا يعتبر هدف مغزي وطموح، لذلك نجد أن هذه النوعية من المؤسسات يكون غالبية مستثمريها محليين وإن وجدوا مستثمرين أجانب فذلك بهدف توسعت المشروع مستقبلا أو إقتناص فرص في السوق الخارجية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة
المضافة تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة على النحو التالي:

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الإقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواءاً بإستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.¹
فيما يلي تطور الناتج الداخلي في الجزائر حسب الطابع القانوني وهو يخص المنتجات خارج المحروقات:

¹ جمعي عماري، مرجع سابق، ص ص 109، 108.

الجدول رقم(11/04) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني(2000-2017)
مليار دينار جزائري

2003		2002		2001		2000		السنوات الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
22.9	550.6	23.12	505	23.6	481.5	25.2	457.8	القطاع العام
77.4	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.8	1356.8	القطاع الخاص
100.3	2434.8	100.02	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	المجموع
2007		2006		2005		2004		السنوات الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
19.2	749.86	20.44	704.05	21.59	651	21.8	598.65	القطاع العام
80.8	3153.77	79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.2	2146.75	القطاع الخاص
100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	المجموع
2011		2010		2009		2008		السنوات الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
15.23	923.34	15.02	827.53	17.55	816.8	17.55	760.92	القطاع العام
84.77	5137.46	84.98	4681.68	82.45	4162.02	82.45	3574.07	القطاع الخاص
100	6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	المجموع
2015		2014		2013		2012		السنوات الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
14.22	1313.36	13.9	1187.93	11.7	893.24	12.01	793.38	القطاع العام
85.79	7924.51	86.1	7338.65	88.3	6741.19	87.99	5813.02	القطاع الخاص
100.01	9237.87	100	8526.58	100	7634.43	100	6606.4	المجموع
		2017		2016				السنوات الطابع القانوني
		%	القيمة	%	القيمة			
		12.77	1291.14	14.23	1414.65			القطاع العام
		87.23	8815.62	85.77	8529.27			القطاع الخاص
		100	10106.76	100	9943.92			المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p47.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p35.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p34.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تطورت قيمته من 1814.6 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 10106.76 مليار دينار جزائري سنة 2017، كما أن القطاع الخاص يساهم بنسبة متوسطة خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2017 بلغت 82.13%، بلغت سنة 2013 أقصاها بنسبة 88.3% وبلغت أدناها سنة 2000 بـ 74.8%، في حين بلغ متوسط المساهمة للقطاع العام في نفس الفترة 17.89% بلغت أقصاها سنة 2000 بـ 25.2% أما أدنى نسبة فكانت سنة 2013 بـ 11.7%، يعود السبب في إنخفاض نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات إلى الطبيعة الإقتصادية للدولة والتي تعتمد بشكل كبير على الإقتصاد الريعي، لذا فإن القطاع العام يولي أهمية كبيرة لقطاع المحروقات وما يتطلبه من مبالغ ضخمة من التمويل الذي لا يستطيع القطاع الخاص في الغالب توفيرها، ومن هذا المنطلق تبقى القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات مصدر جذب للقطاع الخاص.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأهمية بمكان لكي تلعب الدور المهم في التنمية الإقتصادية، ولقد ساهمت هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12/04) مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2017/2001)

القيمة بمليار دينار جزائري

2004		2003		2002		2001		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	الطابع القانوني	
99.84	577.97	99.75	508.78	99.69	415.91	99.6	410.4	خاص	الزراعة
0.16	0.94	0.25	1.24	0.31	1.31	0.4	1.6	عام	
100	578.88	100	510.03	100	417.22	100	412	مجموع	
78.12	358.33	70.85	284.09	71.17	263.29	69.13	221.5	خاص	البناء والأشغال العمومية
21.87	100.34	29.15	116.91	28.83	106.64	30.87	98.9	عام	
100	458.67	100	401	100	369.93	100	320.4	مجموع	
69.27	349.06	74.01	305.23	74.3	270.68	76	259.7	خاص	نقل ومواصلات
30.72	145.81	25.99	107.2	25.7	93.65	24	81.7	عام	
100	503.87	100	412.43	100	364.33	100	341.4	مجموع	
71.13	36.06	72.03	31.08	71.45	29.01	70	21.6	خاص	خدمات تموين المؤسسات
28.86	14.62	27.97	12.35	28.55	11.59	30	9.2	عام	
100	50.69	100	44.15	100	40.6	100	30.8	مجموع	
87	54.5	86.81	51.52	86.58	47.93	90	43.5	خاص	الفندقة

13	8.14	13.19	7.83	13.42	7.43	10	4.8	عام	والإطعام
100	62.64	100	59.35	100	55.36	100	48.3	مجموع	
78.41	93.5	74.96	86.49	71.41	80.54	70.6	79.1	خاص	الصناعة
21.58	25.73	25.04	28.89	28.59	32.25	29.4	32.9	عام	
100	119.24	100	115.38	100	112.79	100	112	مجموع	الغذائية
83.2	2.33	82.11	2.02	82.63	2.14	77.27	1.7	خاص	صناعة
16.8	0.45	17.89	0.44	17.37	0.45	22.73	0.5	عام	
100	2.68	100	2.46	100	2.59	100	2.2	مجموع	الجلد
93.43	567.19	93.19	514.56	93.43	475.8	93.9	449.3	خاص	التجارة
6.56	39.86	6.81	37.61	6.57	33.47	6.1	29.1	عام	
100	607.05	100	552.17	100	509.28	100	478.4	مجموع	والتوزيع
	2383.72		2096.97		1872.1		1745.5		المجموع
2008		2007		2006		2005		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	الطابع القانوني	
99.5	708.17	99.55	701.03	99.84	577.97	99.84	578.79	خاص	الزراعة
0.5	3.58	0.45	3.16	0.16	0.94	0.16	0.93	عام	
100	711.75	100	704.19	100	578.88	100	579.72	مجموع	
86.67	754.02	80.94	593.09	78.12	358.33	79.81	403.37	خاص	البناء
13.33	115.97	19.05	139.62	21.87	100.34	20.19	102.05	عام	والأشغال
100	869.99	100	732.71	100	458.67	100	505.42	مجموع	العمومية
81.1	700.33	79.19	657.35	69.27	349.06	69.86	417.59	خاص	نقل
18.9	163.24	20.8	172.72	30.72	145.81	30.14	180.19	عام	
100	863.57	100	830.07	100	503.87	100	597.78	مجموع	
74.05	62.23	78.92	56.6	71.13	36.06	79.77	45.65	خاص	خدمات
25.95	21.81	21.07	15.11	28.86	14.62	20.23	11.58	عام	تموين
100	84.04	100	71.71	100	50.69	100	57.23	مجموع	المؤسسات
88.7	80.87	88.07	71.12	87	54.5	87.45	60.88	خاص	الفندقة
11.3	10.3	11.92	9.63	13	8.14	12.55	8.74	عام	
100	91.18	100	80.75	100	62.64	100	69.62	مجموع	
85.23	139.92	84.12	127.98	78.41	93.5	80.48	101.79	خاص	الصناعة
14.77	24.24	15.87	24.14	21.58	25.73	19.52	24.69	عام	
100	164.16	100	152.13	100	119.24	100	126.48	مجموع	
86.94	2.2	87.39	2.08	83.2	2.23	84.93	2.31	خاص	صناعة
13.06	0.33	12.6	0.3	16.8	0.45	15.07	0.41	عام	الجلد

100	2.53	100	2.38	100	2.68	100	2.72	مجموع	
93.28	935.83	93.25	776.82	93.43	567.19	94.17	629.18	خاص	التجارة والتوزيع
6.72	67.37	6.74	56.18	6.81	39.86	5.83	38.95	عام	
100	1003.2	100	833	100	607.05	100	668.13	مجموع	
	3790.12		3406.94		2383.72		2607.1		المجموع
2012		2011		2010		2009		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	الطابع القانوني	
99.3	1411.76	99.34	1165.91	99.7	1012.11	99.85	924.99	خاص	الزراعة
0.7	9.93	0.66	7.8	0.3	3.08	0.15	1.38	عام	
100	1421.69	100	1173.71	100	1015.19	100	926.37	مجموع	
87.35	1232.67	86.41	1091.04	98.73	1058.16	87.1	871.08	خاص	البناء والأشغال العمومية
12.65	178.48	13.59	171.53	1.27	13.59	12.9	128.97	عام	
100	1411.15	100	1262.57	100	1071.75	100	1000.05	مجموع	
80.44	881.16	81.97	860.54	81.58	806.01	81.41	744.42	خاص	نقل ومواصلات
19.56	214.21	18.03	189.23	18.42	182.02	18.59	169.95	عام	
100	1095.27	100	1049.77	100	988.03	100	914.36	مجموع	
79.71	123.05	79.58	109.5	79.15	96.86	78.78	77.66	خاص	خدمات تموين المؤسسات
20.29	31.32	20.42	28.09	20.85	25.51	21.22	20.92	عام	
100	154.37	100	137.59	100	122.37	100	98.58	مجموع	
82.7	114.9	88.61	107.6	88.61	101.36	89.9	94.8	خاص	الفندقة والإطعام
17.3	24.04	11.39	13.83	11.39	13.03	10.1	10.65	عام	
100	138.94	100	121.43	100	114.39	100	105.45	مجموع	
87.25	232.2	86.17	199.79	86.03	169.95	86.14	161.55	خاص	الصناعة الغذائية
12.75	33.93	13.83	32.06	1.96	27.58	13.86	26	عام	
100	266.13	100	231.85	100	197.53	100	187.55	مجموع	
89.47	2.38	90.04	2.34	88.42	2.29	88.33	2.25	خاص	صناعة الجلد
10.53	0.28	9.96	0.26	11.58	0.3	11.67	0.3	عام	
100	2.66	100	2.6	100	2.59	100	2.55	مجموع	
94.17	1555.29	94.07	1358.92	94.1	1204.02	93.58	1077.75	خاص	التجارة والتوزيع
5.83	96.25	5.93	85.71	5.9	75.45	6.42	73.88	عام	
100	1651.55	100	1444.63	100	1279.47	100	1151.62	مجموع	
	6141.76		5424.15		4791.32		4386.53		المجموع
2015		2014		2013		السنوات		الطابع القانوني	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		

99.09	1918.67	99.25	1758.18	99.1	1612.94	خاص	الزراعة
0.914	17.7	0.82	13.31	0.91	14.81	عام	
100	1936.37	100	1771.49	100	1627.67	مجموع	
81.78	1513.6	92.09	1438.51	86.06	1344.4	خاص	البناء والأشغال العمومية
18.22	337.16	18.67	291.68	13.94	217.71	عام	
100	1850.76	100	1562.1	100	1562.1	مجموع	
84.38	1401.42	90.05	1299.57	83.8	1209.33	خاص	نقل ومواصلات
15.62	259.33	17.77	256.5	16.2	233.8	عام	
100	1660.75	100	1443.12	100	1443.12	مجموع	
72.35	155.2	82.37	142.07	80.65	139.1	خاص	خدمات تموين المؤسسات
27.65	59.32	31.14	53.7	19.35	33.37	عام	
100	214.52	100	195.77	100	172.47	مجموع	
80.99	172.34	89.311	155.49	84.015	146.27	خاص	الفندقة والإطعام
19.01	40.44	19.242	33.5	15.985	27.82	عام	
100	212.78	100	174.1	100	174.1	مجموع	
86.9	307.36	87.39	288.98	87.28	249.17	خاص	الصناعة الغذائية
13.1	46.35	12.61	41.71	12.72	36.3	عام	
100	353.71	100	330.69	100	285.48	مجموع	
89.93	2.5	96.23	2.55	89.43	2.37	خاص	صناعة الجلد
10.07	0.28	11.7	0.31	10.19	0.27	عام	
100	2.78	100	2.65	100	2.65	مجموع	
94.12	2126.5	94.5	1956.31	94.07	1759.6	خاص	التجارة والتوزيع
5.88	132.83	5.5	113.76	5.93	110.98	عام	
100	2259.33	100	2070.06	100	1870.6	مجموع	
	8491		7327.22		7138.19		المجموع
2017			2016			السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	الطابع القانوني			
99.23	2264.33	99.3	2125.39	خاص			
0.77	17.5	0.7	14.9	عام			
100	2281.83	100	2140.29	مجموع	الزراعة		
83.34	1764.57	83.08	1653.22	خاص	البناء والأشغال العمومية		
16.66	352.82	16.92	336.81	عام			
100	2117.39	100	1990.03	مجموع			
83.67	1644.54	82.85	1488.85	خاص	نقل		

16.33	320.94	17.15	308.12	عام	ومواصلات
100	1965.48	100	1796.97	مجموع	
65.5	162.37	68.58	157	خاص	خدمات
34.5	85.54	31.42	71.92	عام	تموين
100	247.91	100	228.92	مجموع	المؤسسات
97.76	2191.35	80.07	192.47	خاص	الفندقة والإطعام
2.24	50.25	19.93	47.92	عام	
100	2241.6	100	240.39	مجموع	
87.52	357.17	87.47	340.77	خاص	الصناعة الغذائية
12.48	50.94	12.53	48.8	عام	
100	408.11	100	389.57	مجموع	
88.03	2.5	86.57	2.45	خاص	صناعة الجلد
11.97	0.34	13.43	0.38	عام	
100	2.84	100	2.83	مجموع	
93.96	1995.5	94.19	2205.22	خاص	التجارة والتوزيع
6.04	128.36	5.81	136.01	عام	
100	2123.86	100	2341.23	مجموع	
	11389.02		9130.23		المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة عرفت زيادة، ففي سنة 2001 بلغت قيمتها 1745.5 مليار دج بينما قدرت سنة 2017 بـ 11389.02 مليار دج، قسمت القيمة المضافة الإجمالية حسب الجدول أعلاه إلى ثمان قطاعات الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، خدمات المؤسسات، الفندقة والإطعام، الصناعة الغذائية، صناعة الجلد والتجارة والتوزيع.

بلغ المعدل المتوسط لمساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2017 بـ 22.40%، بلغت نسبة المساهمة أقصاها سنة 2003 بـ 24.32% وأدناها سنة 2008 بـ 18.78%، إحتكر القطاع الخاص أغلبية المساهمة في قطاع الزراعة حيث بلغت مساهمته أقصاها سنة 2009 بـ 99.85% وأدناها

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°10, op.cit, p43.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p50.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p54.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p51.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p43.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p32.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p35.

سنة 2015 بـ 99.09% في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العام نسبة 1%، ويرجع السبب في أن الدولة تقوم بدور رقابي في قطاع الزراعة وذلك من خلال عدة هيئات تنظيمية.

ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بمعدل متوسط خلال الفترة من 2001 إلى 2017 بـ 20.96%، بلغت هذه النسبة أداها سنة 2001 بـ 18.36% فيما بلغت أقصاها سنة 2011 بـ 23.28%، قسمت مساهمة هذا القطاع بين قطاع عام وخاص حيث بلغت أقصى نسبة مساهمة للقطاع الخاص فيه سنة 2010 بـ 98.73% أما أدنى نسبة فقد سجلت سنة 2001 بـ 69.13%، أما فيما يخص القطاع العام فكانت أقصى نسبة مسجلة سنة 2001 بـ 30.87% بينما سجلت أداها سنة 2010 بـ 1.27%، نلاحظ أن للقطاع الخاص مكانة في مجال البناء والأشغال العمومية ويرجع ذلك لإنتشار مجال هذا القطاع مما يجعل من القطاع العام غير قادر على الإلمام بهذا القطاع مما يضطر الدولة إلى الإهتمام بالجانب الإستراتيجي في هذا المجال كالمشاريع الكبرى.

خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2017 ساهم قطاع النقل والمواصلات بنسبة متوسطة قدرت بـ 20.36%، في سنة 2007 بلغت هذه النسبة أقصاها بـ 24.36% أما في سنة 2017 بلغت هذه النسبة أداها بـ 17.26% وزعت هذه النسبة بين القطاع الخاص والعام، فبنسبة للقطاع الخاص بلغت سنة 2013 أقصى نسبة لها بـ 83.80% بينما بلغت أداها سنة 2006 بـ 69.77%، أما فيما يخص القطاع العام بلغت أقصى نسبة مساهمة سنة 2006 بـ 30.72% أما أدنى نسبة كانت سنة 2013 بـ

16.20%، من خلال النسب السابقة نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في النقل والمواصلات أعلى بكثير من القطاع العام ويرجع السبب في هذا لطبيعة هذا القطاع فهو يعتبر نسبيا أقل مخاطر من القطاعات الأخرى لذا فالمستثمرين الخواص يجدون في ذلك عامل جذب وبالأخص في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما يستثمر القطاع العام في هذا المجال في النقل والمواصلات الإستراتيجية كنقل البضائع بالبواخر والقطارات.

ساهم نشاط خدمات تمويل المؤسسات في المتوسط خلال الفترة الزمنية من 2001 إلى غاية 2017 بنسبة قدرت بـ 2.29%، بلغت أقصاها سنة 2014 بـ 2.67% بينما بلغت أداها سنة 2001 بـ 1.76%، وزعت المساهمة بين القطاع الخاص والعام إذ بلغت أدنى نسبة مساهمة للقطاع العام سنة 2013 بـ 19.35% وأقصى نسبة بـ 34.5% سنة 2017، أما القطاع الخاص فبلغت مساهمة أقصاها سنة 2013 بـ 80.65%، أما أداها فقدرت بـ 65.5% سنة 2017. يرجع سبب إنخفاض نسبة مساهمة هذا النشاط في القيمة المضافة إلى طبيعة هذا النشاط كونه مطلوب بصفة متذبذبة من قبل المؤسسات وليس بصفة دورية منتظمة، وقد تلجأ المؤسسة لطلب التمويل بكمية تفوق طاقتها إن كان لديها الطاقة الإستيعابية

لتخزين، وبسبب هذه الطبيعية يعزف القطاع العام الإستثمار في هذا النشاط إلا في حالة التمويل بالمواد الإستراتيجية كالغاز والمواد الطاقوية، كما أنه يعتبر نشاط جيد للمستثمر الخاص نظرا لقلّة مخاطر الإفلاس ولكن بشرط كسب ولاء المؤسسات في بداية النشاط لتعويض تذبذب الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات.

فيما يخص الفنادق والإطعام فقد قدرت النسبة المتوسطة لمساهمة في القيمة المضافة خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2017 بـ 3.54% بلغت أقصاها سنة 2017 بـ 19.58% بينما بلغت أدناها سنة 2011 بـ 2.24%، بلغت أقصى نسبة لمساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع سنة 2017 بـ 97.76% فيما قدرت أدنى نسبة بـ 80.07% سنة 2016، أما فيما يخص القطاع العام فبلغت أقصى نسبة سنة 2016 بـ 19.93% بينما في سنة 2017 سجلت أدنى نسبة له بـ 2.24%، يرجع سبب إنخفاض مساهمة الفنادق والإطعام في القيمة المضافة إلى العديد من الأسباب أهمها عدم الإهتمام بمجال السياحة من قبل الدولة بالإضافة إلى نقص السياحة الداخلية والدولية، عدم تشجيع الدولة للمستثمرين الخواص في هذا المجال كل هذا الأسباب إنعكست وبشكل واضح على نسبة مساهمة الفنادق والإطعام في القيمة المضافة وكذا على نسب التفاوت بين القطاع الخاص والعام في تركيبة هذا القطاع.

ساهمت الصناعة الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة من 2001 إلى 2017 بنسبة متوسطة قدرت بـ 4.65% حيث بلغت أدناها سنة 2017 بـ 3.58% وبلغت أقصاها سنة 2001 بـ 6.42%، تراوحت مشاركة القطاع الخاص في الصناعة الغذائية بين أقصى نسبة سنة 2017 بـ 87.52% وأدنى نسبة سنة 2001 بـ 70.6%، بينما ساهم القطاع العام في الصناعة الغذائية سنة 2001 بأقصى نسبة بـ 29.4% وأدنى نسبة بـ 12.48% سنة 2017. يرجع السبب في تراجع نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة إلى عدة أسباب ومن أهمها أن هذا النوع من الصناعات يتطلب مستوى أدنى من الإنتاج الزراعي ولا يستطيع تحمل التذبذب في نسب الإنتاج بالإضافة إلى الإحتكار المسيطر على هذا النوع من الصناعات الغذائية.

بالنسبة لصناعة الجلود فإن مساهمتها في القيمة المضافة تكاد تكون منعدمة إذ بلغت النسبة المتوسطة للمساهمة من 2001 إلى 2017 بـ 0.07% وكأقصى نسبة بلغت 0.14% سنة 2002 وكأدنى نسبة 0.02% سنة 2017، كان نصيب القطاع الخاص في صناعة الجلود متفاوت بين 77.27% كأدنى نسبة سنة 2001 و 96.23% كأقصى نسبة سنة 2014، أما بالنسبة للقطاع العام فبلغت 22.73% كأقصى نسبة سنة 2001 و 11.70% كأدنى نسبة سنة 2014، يرجع سبب تراجع

مساهمة صناعة الجلود في القيمة المضافة إلى سببين أساسيين وهما الإستغلال الفوضوي للثروة الحيوانية والمنافسة من قبل الشركات الصينية ذات العمالة الرخيصة.

يساهم قطاع التجارة والتوزيع في القيمة المضافة بنسبة متوسطة بلغت 25.90% أما بخصوص النسبة القصوى للمساهمة فقد بلغت 27.41% سنة 2001 والنسبة الدنيا بلغت 18.65% سنة 2017، قدرت نسبة مساهمة القطاع الخاص سنة 2016 كأقصى نسبة مساهمة بـ 94.19% بينما قدرت سنة 2003 كأدنى نسبة بـ 93.19%، أما فيما يخص نسبة مساهمة القطاع العام في التجارة والتوزيع فقد بلغت أقصاها سنة 2003 بـ 6.81% بينما بلغت أدناها سنة 2016 بـ 5.81%، يعتبر قطاع التجارة والتوزيع من القطاعات الحيوية في الإقتصاد الوطني نظرا لسرعة دورة المنتجات من الشراء والبيع بالإضافة إلى أن مخاطر تحقق خسائر مادية تكون أقل منه في القطاعات الأخرى لذا فهو يعتبر من القطاعات جذب الخواص بالإضافة إلى أنه لا يعتبر من القطاعات الإستراتيجية التي يجب على القطاع العام التواجد به بشكل كبير وإنما تقتصر مساهمة القطاع العام في المواد الإستراتيجية والحساسة كالمواد الصيدلانية وغيرها.

إن نسبة المساهمة في القيمة المضافة خلال الفترة من 2001 إلى 2017 وزعت بالترتيب على القطاعات التالية التجارة والتوزيع بنسبة 25.90%، الزراعة بنسبة 22.40%، البناء والأشغال العمومية بنسبة 20.96%، النقل والمواصلات بنسبة 20.36%، الصناعة الغذائية بنسبة 4.65%، الفنادق والإطعام بنسبة 3.54%، خدمات تموين المؤسسات بنسبة 2.29%، صناعة الجلود بنسبة 0.07%.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية بمعدلات منخفضة على النحو التالي:

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار الأجنبي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست بالأهمية البالغة للمستثمر الأجنبي، وهذا راجع إلى أنه يفضل الإستثمار في المشاريع الكبرى نظرا لما يتوقع من أرباح منها، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يوجد عدد من الإستثمارات الأجنبية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك وفقا للجدول التالية:

الجدول رقم (13/04) توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2017 حسب مصدر رؤوس الأموال

نوع الإستثمار	الإستثمار المحلي	الإستثمار الأجنبي	المجموع
عدد المشاريع	62334	901	63235
%	98.58	1.42	100
القيمة مليون د ج	11780833	2519831	14300664
%	82.38	17.62	100
مناصب الشغل	1098011	133583	1231594
%	89.15	10.85	100

المصدر: www.andi.dz بتاريخ: 2020/08/28 على الساعة: 11:48.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جدا مقارنة بالمستثمر المحلي حيث لم يتجاوز نسبة 1.42% بالنسبة لإجمالي عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، في حين بلغت نسبة 17.62% بالنسبة للقيمة الإجمالية و 10.85% بالنسبة لإجمالي عدد المناصب، وهذا راجع لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلاحظ من خلال الجدول أن متوسط التشغيل بالنسبة للمشروع بلغ في الإجمالي حوالي 19 عامل للمشروع و 17 عامل بالنسبة للمستثمر المحلي بينما بلغ 148 عامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهذا ما يؤكد أن المستثمر الأجنبي يهتم بالمؤسسات الأكبر حجم.

الجدول رقم (14/04) توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2017 حسب المشاريع التي تشرك أجنب

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون د ج	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
فيما بينها الإتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
إستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: www.andi.dz بتاريخ: 2020/08/28 على الساعة: 11:48.

مثل الجدول أعلاه توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية خلال الفترة من 2002 إلى 2017 ونلاحظ من خلاله أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستحوذ عليها أوروبا بما فيها دول الإتحاد الأوروبي بنسبة قدرت بـ 52.39%، تليها الدول العربية بنسبة 29.08% وهذا راجع للخلفيات التاريخية والعلاقات المتبادلة بين الدولة ودول الجوار.

الجدول رقم (15/04) توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2017 حسب المشاريع الإستثمارية المسرحة الأجنبية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.81
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.2	13842	10.36
الإتصالات	1	0.11	89441	3.54	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: www.andi.dz بتاريخ: 2020/08/28 على الساعة: 11:48.

يبين لنا الجدول أعلاه توزيع المشاريع الأجنبية على مختلف القطاعات خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2017 والتي شكلت ثمانى قطاعات أساسية، ومن الملاحظ أن قطاع الصناعة يحظى بالعدد الأكبر من عدد المشاريع بنسبة 61.93% يليه قطاع البناء 15.76% ثم قطاع الخدمات 15.09% فيما وزعت باقي النسبة على القطاعات الباقية، من خلال الجدول لاحظنا أن هناك مشروع أجنبي واحد في قطاع الإتصالات ويرجع السبب في ذلك للإحتكار الذي يميز هذا القطاع، كما لاحظنا من خلال الجدول أن كل المشاريع هي أما مشاريع متوسطة (الزراعة، البناء، الصناعة، النقل، الخدمات) أو مشاريع كبرى (الصحة، السياحة، الإتصالات)، ويرجع السبب في ذلك كما ذكرنا سابقا إلى طبيعة المستثمر الأجنبي.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية وذلك من خلال تصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى، وكانت مساهمتها في التصدير خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2018 وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (16/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خلال الفترة من 2004 إلى 2018 مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات خارج قطاع المحروقات	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات (%)	نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (%)
2004	31713	781	315.44	0.99	40.39
2005	44395	907	806.72	1.82	88.94
2006	54613	1184	644	1.18	54.39
2007	59518	1332	1032.22	1.73	77.49
2008	78233	1937	1308.56	1.67	67.56
2009	43689	1066	805.45	1.84	75.56
2010	56665	1526	1223	2.16	80.14
2011	73390	2062	1771	2.41	85.89
2012	73981	2062	1909	2.58	92.58
2013	65917	2014	1772	2.69	87.98
2014	62886	2582	2392	3.80	92.64
2015	37787	1969	1811.58	4.79	92.01
2016	28883	1805	1621	5.61	89.81
2017	37191	1930	1650	4.44	85.49
2018	41168	2830	2449	5.95	86.54

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°10, op.cit, p40.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p47.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p51.

يعكس لنا الجدول أعلاه الصورة الواضحة للإقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2018 إذ قدر متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات بـ 2.91% بلغت سنة 2018 أقصاها بـ 5.95% وأدناها سنة 2004 بـ 0.99%، على الرغم من تطور النسبة بشكل طفيف إلا أنها مازالت ضعيفة جدا مقارنة بالدول المتقدمة، أما فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات فبلغ متوسطها 79.83% بلغت هذه النسبة أدناها سنة 2004 بـ 40.39% سنة 2004 أقصاها سنة 2018 بـ 86.54%، تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات مرتفعة وهذا ما يدل على تواجد نسيج مهم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، ولكن لا يزال في الحاجة إلى المزيد من الإهتمام والتطوير.

-
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p53.
 - 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p35.
 - 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p50.
 - 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p48.
 - 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p55.
 - 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p54.
 - 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p50.
 - 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p54.
 - 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p38.
 - 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p38.

المبحث الثاني: تقييم هيئات الوزارة و وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 أشرفت الوزارة الوصية وبصورة مباشرة على المشاتل ومراكز التسهيل، كما أنشأت عدة وكالات من قبل الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الوكالات، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

المطلب الأول: تقييم المشاتل ومراكز التسهيل

تعتبر المشاتل ومراكز التأهيل من الهيئات المستحدثة من قب الوزارة الوصية في إطار مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيلها، وذلك للرفع من مردوديتها الإنتاجية وتحسين جودة منتجاتها أو خدماتها المقدمة.

أولاً: تقييم المشاتل: يتم تقييم المشاتل من خلال المشاريع المصرح بها ومساهمتها في التشغيل على النحو التالي:

أ- المشاريع المصرحة من قبل المشاتل: يمثل الجدول الموالي المشاريع المصرح بها من قبل المشاتل:

الجدول رقم (17/04) المشاريع المصرحة من قبل المشاتل

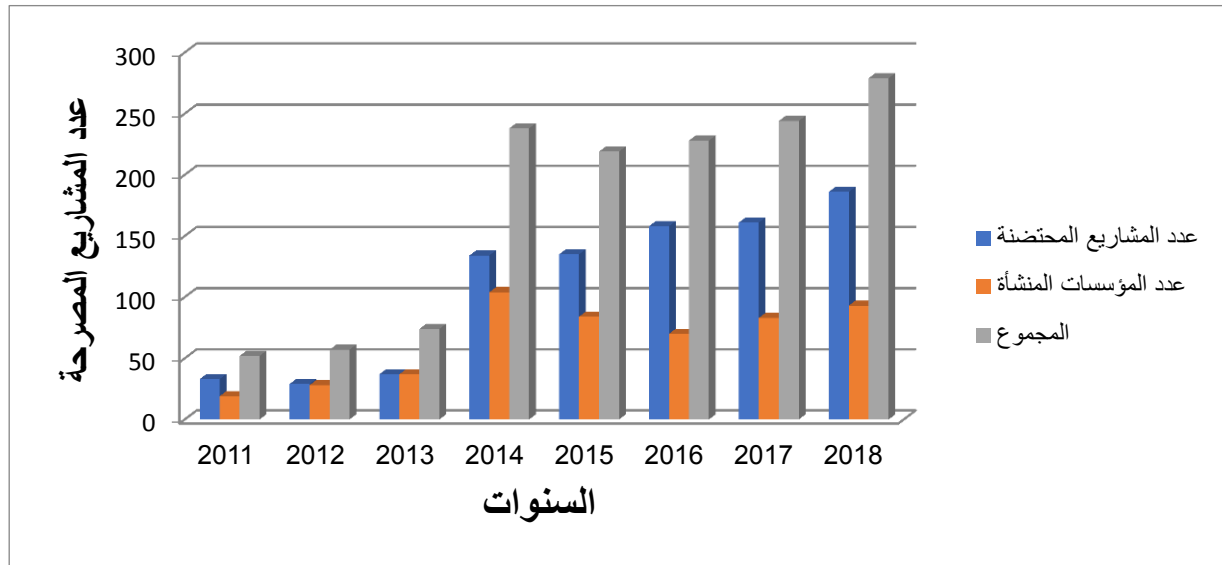
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع المحتضنة	33	29	37	134	135	158	161	186
عدد المؤسسات المنشأة	19	28	37	104	84	70	83	93
عدد المناصب المستحدثة	68	363	375	1025			546	539
عدد المناصب الإجمالية	68	431	806	1831			2377	2916

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p29.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p28.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p31.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p29.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p22.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p22.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p29.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p30.

لتوضيح الجدول أعلاه قمنا بتمثيله بيانياً على النحو التالي:
الشكل رقم (11/04) عدد المشاريع المصروفة من قبل المشاتل



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (17/04).

من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع المصروفة لدى المشاتل يتزايد بشكل مستمر إذ أنه بلغ سنة 2011 52 مشروع ليرتفع إلى 279 مشروع سنة 2018، كما نلاحظ أن الفارق بين عدد المشاريع المحتضنة والمشاريع المنشأة في تزايد بالأخص خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وعلى الرغم من هذا يبقى عدد المشاريع المصروح بها من قبل المشاتل ضعيفة جداً مقارنة بالخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى نقص إدراك أهمية هذه المشاتل من قبل أصحاب المؤسسات وهنا يجب على الوزارة الوصية تكثيف الندوات الوطنية التي من شأنها شرح أهمية المشاتل وتأثيرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نقص إدراك أهمية المشاتل كان لقلة عدد المشاتل أثر في نقص عدد المشاريع المصروح بها، ففي سنة 2011 غطت المشاتل أربع ولايات فقط من أصل 48 ولاية بينما في سنة 2018 زاد هذا العدد ليبلغ 16 ولاية مما أثر بدوره على زيادة العدد الإجمالي.

ب-تقييم دور المشاتل في التشغيل: يمثل الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصروفة من قبل المشاتل في التشغيل:

الجدول رقم (18/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل المشاتل في التشغيل

عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل المشاتل			عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفئة التشغيلية	السنوات
النسبة التشغيلية (%)	النسبة التشغيلية (%)	العدد			
0.004	0.0007	68	1724197	9599000	2011
0.023	0.004	431	1848117	10170000	2012
0.04	0.0074	806	2001892	10788000	2013
0.09	0.018	1831	2157232	10239000	2014
0.09	0.022	2377	2655470	10858000	2017
0.11	0.026	2916	2724264	11001000	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (06/04) والجدول رقم (17/04).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المساهمة في التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها من قبل مراكز التسهيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز نسبة 0.11% سنة 2018، بينما كانت تقدر بـ 0.004% سنة 2011 وعلى الرغم من أن النسبة ضعيفة جدا ولا ترقى لهدف إنشاء هذه المراكز إلا إنه من الملاحظ التحسن في هذه النسبة، ويمكن أن تكون فعالة إذ طبقت الدولة سياسة إشارية لتعريف بأهمية المشاتل وزيادة التغطية لعدد أكبر من الولايات، كما بين لنا الجدول أعلاه نسبة المساهمة في التشغيل بالنسبة للفئة الإجمالية، وهي في الإجمال لم تتجاوز نسبة 0.026% كأقصى نسبة سنة 2018، ولزيادة تأثير هذه المشاتل في التشغيل يجب العمل بالحلول المذكورة سابقة، والقيام بدراسة مسبقة لإحتمالية تطوير أدائها مستقبلا وذلك لتجنب تحميل الوزارة أعباء مالية جديدة لا فائدة منها.

ثانيا: تقييم مركز التسهيل: ساهمت مراكز التسهيل في التشغيل من خلال إستقبال عدد من المشاريع على النحو التالي:

أ- المشاريع المصرحة من قبل مراكز التسهيل: الجدول التالي يمثل المشاريع المصرحة بها من قبل مراكز التسهيل:

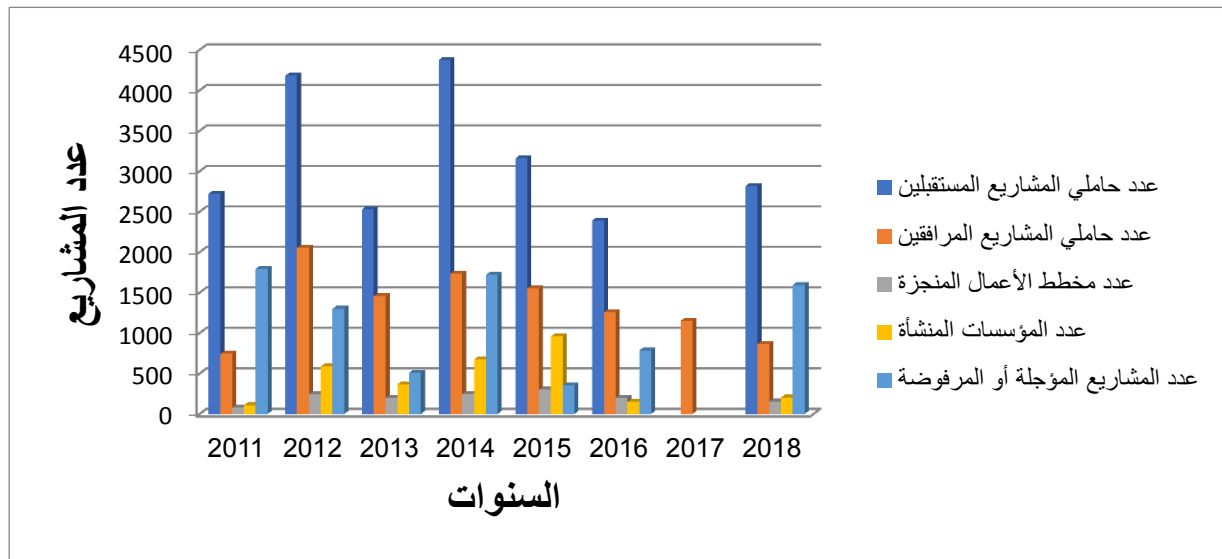
الجدول رقم (19/04) المشاريع المصرحة بها من قبل مراكز التسهيل

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد حاملي المشاريع المستقبلين	2721	4180	2528	4373	3158	2390		2817
عدد حاملي المشاريع المرافقين	742	2052	1455	1735	1550	1256	1152	863
عدد مخطط الأعمال المنجزة	76	242	197	245	301	200		156
عدد المؤسسات المنشأة	109	587	366	675	957	148		204
عدد المشاريع المؤجلة أو المرفوضة	1794	1299	510	1718	350	786		1594
عدد مناصب الشغل المستحدثة	360	1544	2190	3128	3418	4315		3477
عدد المناصب الإجمالية	360	1904	4094	7222	10640	14955		18432

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

تم تمثيل الجدول أعلاه بيانيا على النحو التالي:

الشكل رقم (12/04) المشاريع المعالجة من قبل مراكز التسهيل



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (19/04).

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p29.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p32.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p28.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p21.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p21.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p28.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p28.

وضح لنا الجدول أعلاه والرسم البياني الملفات المعالجة من قبل مراكز التسهيل، ومن الملاحظ أن عدد المشاريع المؤجلة أو المرفوضة بلغ سنة 2011 ما يقدر بـ 65.93% لينخفض إلى أدنى قيمة له سنة 2015 بـ 11.08% ويرتفع بعدها إلى غاية 56.58% سنة 2018، كما نلاحظ أن نسبة المؤسسات المنشأة قليلة جدا مقارنة بعدد حاملي المشاريع المستقبليين وهذا راجع إلى إن الهدف الأساسي من إنشاء مراكز التسهيل المرافقة والدعم ومحاولة تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط الإقتصادي والإداري لتدعيم مركزها التنافسي، ويمكن إرجاع سبب إرتفاع عدد المشاريع المؤجلة أو المرفوضة إلى عدة أسباب ومن أهمها:

- الضغط الحاصل على المراكز بسبب نقص عدد المراكز في القطر الوطني؛
 - نقص في الموارد البشرية المؤهلة لتأطير عمليات المركز المختلفة؛
 - بسبب نقص الإحصائيات قد يكون طبيعة حاملي المشاريع المستقبليين أغلبهم مما يسعون إلى إنشاء مؤسسات وهذا ليس من ضمن أولويات مركز التسهيل.
- ب- تقييم دور مراكز التسهيل في التشغيل: الجدول الموالي يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها من قبل مراكز التسهيل في التشغيل:

الجدول رقم (20/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل مراكز التسهيل في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة لدى مراكز التسهيل	
			العدد	نسبة التشغيل (%)
2011	9599000	1724197	360	0.021
2012	10170000	1848117	1904	0.1
2013	10788000	2001892	4094	0.2
2014	10239000	2157232	7222	0.33
2015	10594000	2371020	10640	0.45
2016	10845000	2540698	14955	0.59
2018	11001000	2724264	18432	0.68

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (04/04) والجدول رقم (08/01).

من خلال الجدول رقم (20/04) نلاحظ أن نسبة مساهمة مراكز التسهيل في التشغيل بالنسبة لإجمالي عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت كحد أقصى 0.65% سنة 2018، بينما بلغت النسبة

الإجمالية للمساهمة في التشغيل بالنسبة للفئة التشغيلية 0.17%، إن تحسن مستوى المساهمة في التشغيل بالنسبة لمراكز التسهيل مرهون بتطويرها من خلال زيادة اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى السعي إلى تغطية أكبر قدر من الولايات خاصة الصحراوية منها نظرا لما تعرفه هذه الأخيرة من تطور فلاحى ملحوظ بالإضافة إلى بعد المسافات بينها وبين مراكز التسهيل

المطلب الثاني: تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من أهم الوكالات المنشأة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيما يلي سنقوم بعملية تقييم لدور الوكالة في التشغيل والإستثمار على النحو التالي:

أولاً: المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تم التصريح بالمشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2018 وفقا للجدول الموالي:

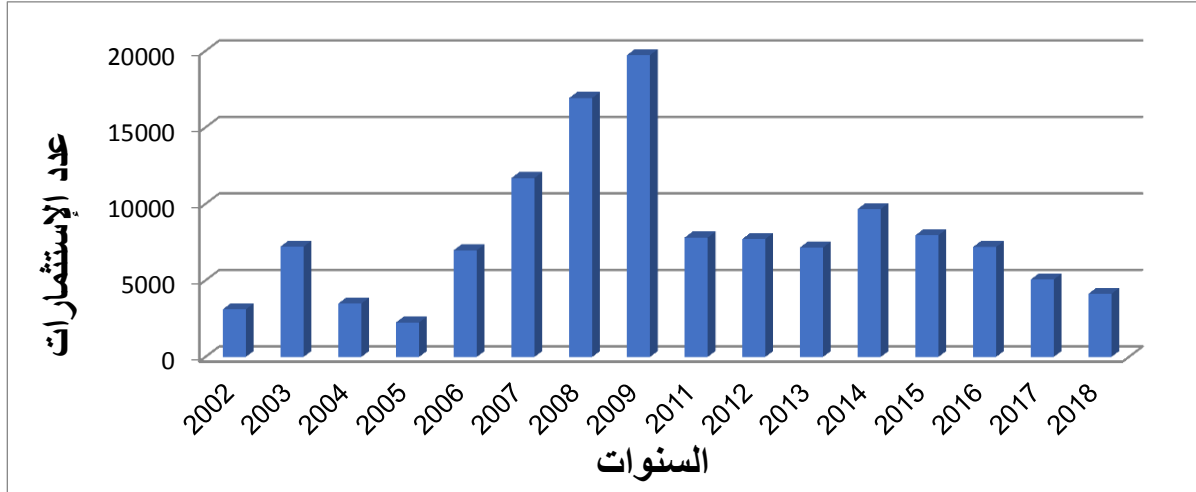
الجدول رقم (21/04) المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

السنوات	2002	2003	2004	2005
عدد المشاريع	3109	7211	3484	2255
مبلغ المشاريع (مليون دج)	368882	490459	386402	511529
عدد العمال			74173	78951
السنوات	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع	6975	11697	16925	19729
مبلغ المشاريع (مليون دج)	707730	937822	2401890	907882
عدد العمال	123583	158883	196754	155905
السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع	7803	7715	7157	9668
مبلغ المشاريع (مليون دج)	1378177	815545	1716136	2192530
عدد العمال	140110	91415	148943	150641
السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	7950	7185	5057	4124
مبلغ المشاريع (مليون دج)	1473414	1839044	1905207	1673943
عدد العمال	143330	164414	167618	143044

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

لتوضيح التغيرات الحاصلة على مستوى المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مثل الجدول أعلاه في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (13/04) عدد الإستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

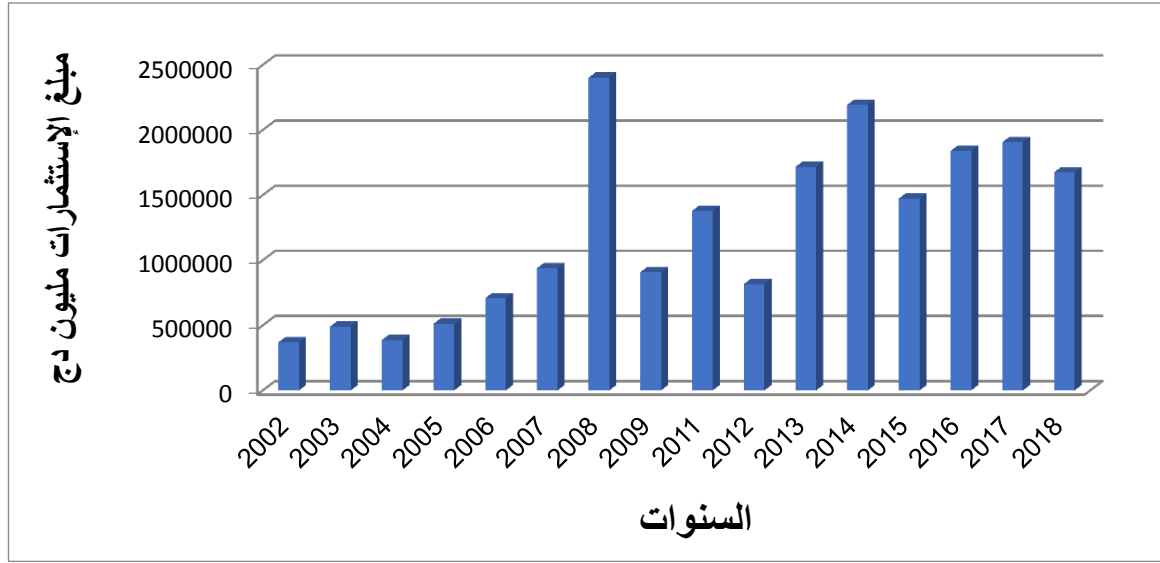


المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (21/04).

* أنظر في ذلك إلى:

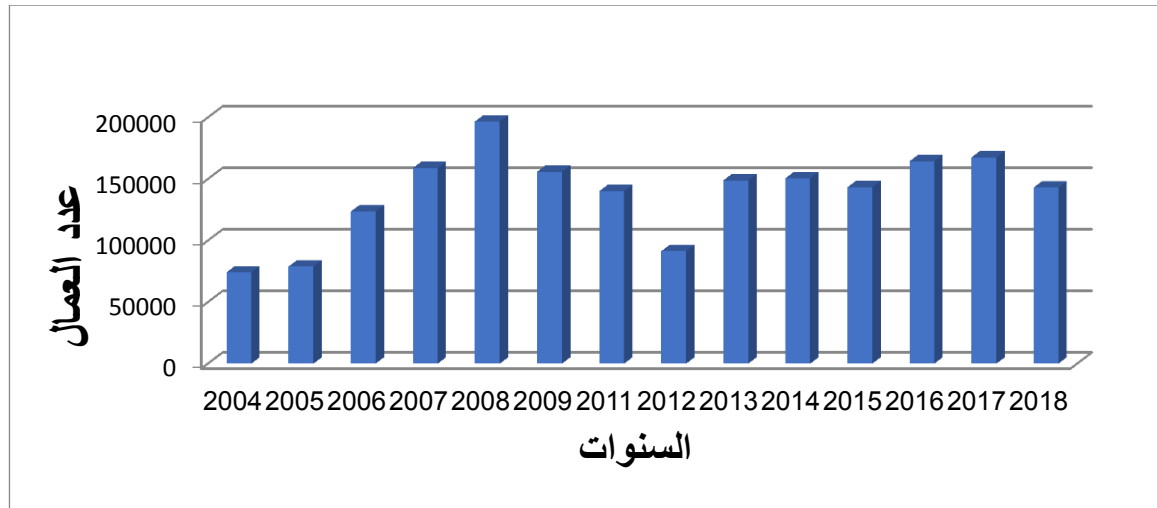
- 1- Bulletin d'information Economique, N°4, op.cit, pp18, 19.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°6, op.cit, p20.
- 3- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p19.
- 4- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p24.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p28.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p31.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p31.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p17.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p18.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p17.
- 15- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p19.

الشكل رقم (14/04) مبلغ الإستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم (21/04).

الشكل رقم (15/04) عدد العمال المشاريع المصرح بهم لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم (21/04).

نلاحظ من الجدول والأشكال البيانية أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل وكالة التشغيل في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2002 ما يقدر بـ 3109 مؤسسة في حين بلغت 4124 مؤسسة سنة 2018، إلا أننا نلاحظ هناك زيارة كبيرة سنة 2007، 2008، 2009 إذ بلغت 19729 مؤسسة سنة 2009 كأقصى حد، ونفس الملاحظة يمكن ملاحظتها بالنسبة لمبلغ الإستثمار فقد عرف كبيرة سنة 2008 ليلغ 2401890 مليون دينار جزائري ويرجع السبب في هذا لإرتباط عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار البترول نظرا لكونه المصدر الرئيسي للتمويل إذ عرف سعر البترول إرتفاع متزايد خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2009 وعلى وجه الخصوص سنة 2008 وهذا ما ينعكس على مبلغ الإستثمارات لسنة 2008، كما أننا نلاحظ أيضا أن مبلغ الإستثمار بدأ بالزيادة بعد

أن عرف نقص كبير سنة 2009 إلى أن بلغ أقصاه سنة 2014 والسبب في ذلك هو إنتهاء مدة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع فرض الدولة لسياسة التقشف وعدم وضوح رؤية متكاملة لإستكمال البرنامج الوطني أو إستحداث برنامج جديد، أما فيما يتعلق بعدد العمال فإننا نلاحظ ثباته خلال من 2004 إلى غاية 2018 وهذا راجع إلى طبيعة المشاريع الممولة، ففي سنة 2008 لاحظنا أن مبلغ الإستثمارات كبير إلا أن عدد العمال لم يرتفع بقدر إرتفاع مبلغ الإستثمارات مما يدل إن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ركزت بالدرجة الأولى على الإستثمارات ذات النشاط الصناعي

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

صنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى ثلاثة أصناف، حسب الطابع القانوني، حسب حجم المؤسسة وحسب ملكية رؤوس الأموال على النحو التالي:

أ- حسب الطابع القانوني:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني إلى مؤسسات عامة، خاصة ومختلطة وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (22/04) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب الطابع القانوني

2009		2008		2007		2006		السنوات الطابع القانوني
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
99.81	19692	99.62	16860	99.49	11637	99.33	6928	خاص
0.17	34	0.33	56	0.44	52	0.56	39	عام
0.02	3	0.05	9	0.07	8	0.11	8	مختلط
100	19729	100	16925	100	11697	100	6975	المجموع
2014		2013		2012		2011		السنوات الطابع القانوني
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
97.62	9668	98.48	5987	98.48	7598	98.6	7696	خاص
2.21	219	1.46	113	1.46	113	1.35	105	عام
0.17	17	0.05	4	0.05	4	0.03	2	مختلط
100	9904	100	7157	100	7715	100	7803	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.

بين لنا الجدول رقم (08/04) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث لاحظنا إستحوذ القطاع الخاص على غالبية المؤسسات الممولة من قبل الوكالة بمعدل متوسط بلغ 98.93% خلال الفترة من 2006 وإلى غاية 2014، كان أقصاه سنة 2009 بـ 99.81% وأدناه سنة 2014 بـ 97.93%، بينما لاحظنا ضئالة مساهمة القطاع العام والمختلط إذ بلغ المعدل المتوسط على التوالي 1.00%، 0.07%، وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تسعى إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نظرا لقدرة القطاع الخاص على التطور في حالة توفر المحيط المناسبة وإهتمام القطاع العام بأولويات أخرى.

ب- حسب حجم المؤسسة:

صنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها إلى عدة أصناف فمنها مصغرة والتي توظف من عامل إلى 9 عمال، الصغيرة توظف من 10 عمال إلى غاية 49 عامل، متوسطة توظف من 50 عامل إلى غاية 249 عامل ومؤسسات كبيرة والتي توظف أكثر من 250 عامل.

الجدول أدناه بين لنا تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب حجم المؤسسة والتي قسمت إلى أربعة أصناف كما ذكرنا سابقا، بلغ المعدل المتوسط لتمويل المؤسسة المصغرة 66.25% خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2017 تراوح بين 80.07% سنة 2009 و 38.5% سنة 2017، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد بلغ المعدل المتوسط بـ 26.95% سجل سنة 2017 أقصى نسب له 43.52% أما أدنى نسبة 18.24% سنة 2009، كان نصيب المؤسسات المتوسطة المتوسط في التمويل 6.25% بلغ أعلى حد 16.59% سنة 2017 وأدنى حد سنة 2009 بـ 1.59%، المعدل المتوسط للمؤسسات الكبرى 1.38% ويرجع السبب في تباين هذه الأرقام إلى طبيعة المؤسسات وقيمة تمويلها من قبل الوكالة، إذ أن ما يميز المؤسسات المصغرة الطابع الحرفي لذا تجد أعداد المؤسسات المصغرة الممولة من قبل الوكالة كبير وكلما زاد حجم المؤسسة قلت إمكانية تمويلها من قبل الوكالة نظرا لما تحتاجه من تمويل أكبر مقارنة بسابقتها.

- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.

الجدول رقم (23/04) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب حجم المؤسسة

2009		2008		2007		السنوات حجم المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
80.07	15797	70.09	11863	73.51	8598	0-9
18.24	3598	26.62	4506	22.78	2664	10-49
1.59	313	3.00	508	3.32	388	50-249
0.11	21	0.28	48	0.40	47	أكثر من 250
100	19729	100	16925	100	11697	المجموع
2014		2012		2011		السنوات حجم المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
70.27	6960	74.22	5726	75.16	5865	0-9
23.70	2347	21.52	1660	20.74	1618	10-49
5.54	549	3.95	305	3.51	275	50-249
0.48	48	0.31	24	0.59	46	أكثر من 250
100	9904	100	7715	100	7803	المجموع
2017		2016		2015		السنوات حجم المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
38.50	1947	53.08	3814	61.35	4877	0-9
43.52	2201	35.07	2520	30.36	2414	10-49
16.59	839	10.95	787	7.80	620	50-249
1.38	70	0.89	64	0.49	39	أكثر من 250
100	5057	100	7185	100	7950	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p33.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p34.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p18.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p19

ت - حسب ملكية رؤوس الأموال:

ملكية رؤوس الأموال تقسم إلى نوعين وهما أما محلي أو أجنبي وفقا للجدول التالي:
الجدول رقم (24/04) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب ملكية رؤوس الأموال

2008		2007		2006		2005		السنوات نوع الإستثمار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
99	16823	99	11563	99	6875	96	2171	محلي
1	102	1	134	1	100	4	84	أجنبي
100	16925	100	11697	100	6975	100	2255	المجموع
2014		2013		2012		2011		السنوات نوع الإستثمار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
98.94	9799	99.27	8830	99.78	7698	99.71	7780	محلي
1.06	105	0.73	65	0.22	17	0.29	23	أجنبي
100	9904	100	8895	100	7715	100	7803	المجموع
2018		2017		2016		2015		السنوات نوع الإستثمار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
97.83	4105	97.71	4941	97.63	7015	98.59	7838	محلي
2.17	91	2.29	116	2.37	170	1.41	112	أجنبي
100	4196	100	5057	100	7185	100	7950	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p18

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p21.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p31.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p35.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p33.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p18.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p19.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p18.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p20.

من الجدول أعلاه نلاحظ المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب طبيعة رؤوس الأموال يغلب عليها الإستثمار المحلي إذ بلغ المعدل المتوسط لتمويل المشاريع المحلية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2018 بـ 98.54% بينما بلغ المعدل متوسط لتمويل المشاريع الأجنبية 1.46%، ويرجع السبب في ذلك لطبيعة المشاريع من جهة حيث يميز غالبيتها الحجم المصغر أو الصغيرة أو المتوسط وهذا لا يتناسب مع الأهداف الإستثمارية للمستثمر الأجنبي الذي يهدف إلى تعظيم الربح في ظل إستغلال أقصى لموارده المتاحة، بالإضافة لذلك فقد أنشأت الوكالة الوطنية لتدعيم المستثمر المحلي بالدرجة الأولى إلا في القطاعات التي يملك فيها المستثمر الأجنبي خبرة أكبر وتكنولوجيا أفضل.

ثالثا: تقييم دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في التشغيل

يقيم دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في المساهمة في التشغيل من حيث مساهمة المشاريع الممولة من قبل الوكالة بالنسبة لفئة التشغيلية وبالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الفئة الأكثر فعالية في المساهمة في التشغيل، وذلك على النحو التالي:

أ- بالنسبة للمساهمة في التشغيل:

يمثل الجدول الموالي نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في التشغيل :

الجدول رقم (25/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة	
			العدد	نسبة التشغيل (%)
2004	7798412	838504	74173	0.95
2005	8044220	1157856	78951	0.98
2006	8868804	1252647	123583	1.39
2007	8594243	1355399	158883	1.85
2008	9146000	1540209	196754	2.15
2009	9472000	1756964	155905	1.65
2011	9599000	1724197	140110	1.46
2012	10170000	1848117	91415	0.9
2013	10788000	2001892	148943	1.38
2014	10239000	2157232	150641	1.47
2015	10594000	2371020	143330	1.35
2016	10845000	2540698	164414	1.52
2017	10858000	2655470	167618	1.54
2018	11001000	2724264	143044	1.3

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (21/04) والجدول رقم (06/04).

بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالنسبة لإجمالي عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل متوسط خلال الفترة 2004 إلى غاية 2018 بـ 7.89%، وبلغت كأقصى حد سنة 2008 بـ 12.77% بينما بلغت الحد الأدنى سنة 2012 بـ 4.95%، وهذا راجع كما قلنا سابقا إلى التذبذبات الحاصلة في سعر البترول وتأثيره على القدرة التمويلية للوكالة، أي أنه ينتظر من الوكالة في ظل توفر الظروف الملائمة مردود أكبر. في ما يخص مساهمة الوكالة بالنسبة للفئة التشغيلية خلال الفترة الزمنية من 2004 إلى غاية 2018 كانت في مجملها تتراوح بين 2.15% كأقصى حد سنة 2008 و 0.9% كأدنى حد سنة 2012 وبمعدل متوسط بلغ 1.42%، إن هذه المساهمة تعتبر ضعيفة جدا ويجب على الوكالة تفعيل الخدمات المقدمة

أما عن طريق الزيادة في مواردها البشرية المؤهلة أو في زيادة التعاون بينها وبين الهيئات الأخرى المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في التشغيل:

1- حسب الطابع القانوني:

الجدول رقم (26/04) عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب الطابع القانوني

2009		2008		2007		2006		السنوات الطابع القانوني
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
97.80	152476	97.35	191549	97.78	155362	97.38	120343	خاص
1.99	3104	1.37	2699	1.68	2676	1.46	1809	عام
0.21	325	1.27	2506	0.53	845	1.16	1431	مختلط
100	155905	100	196754	100	158883	100	123583	المجموع
2014		2013		2012		2011		السنوات الطابع القانوني
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
82.98	125272	80.12	119339	86.16	78763	66.15	92680	خاص
9.53	14392	14.24	21206	13.42	12264	33.55	47011	عام
7.48	11295	5.64	8398	0.42	388	0.30	419	مختلط
100	150959	100	148943	100	91415	100	140110	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

يبين لنا الجدول أعلاه نسبة المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل موزعة بين القطاع الخاص والعام والمختلط، حيث بلغ المعدل المتوسط للمساهمة بينهم خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2014 على التوالي 88.22%، 9.66%، 2.13% وهذه النسب متوقعة نظرا للأعداد المشاريع المصرحة من قبل الوكالة التي يغلب عليها القطاع الخاص ثم العام ثم المختلط، ولو قارنا هذه النسبة مع نسبة

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.

المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب الطبيعة القانونية فإننا نستطيع أن نستنتج أن طبيعة المشاريع في القطاع العام والمختلط تميل إلى المشاريع الأكبر حجم منها في القطاع الخاص، ويرجع السبب في ذلك أن القطاع الخاص في العادة يلجأ إلى الشراكة مع القطاع العام في حالة عدم القدرة على تمويل المشروع بالكامل، المشروع إستراتيجي ولا يستطيع القطاع الخاص أن يستثمر فيه دون شراكة مع القطاع العام، نقل الخبرات والتكنولوجيا بين القطاعات وهذه المشاريع عادة ما تميز المشاريع المتوسطة أو الكبيرة، بالإضافة إلى أن حسب طبيعة القطاع العام فهو لا يستثمر في مؤسسة توظف أقل من 10 عمال أو حتى أقل من 50 عامل.

2- حسب حجم المؤسسة:

كانت نسبة المساهمة في التشغيل موزعة حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أربعة أصناف مصغرة، صغيرة، متوسطة وكبيرة بمعدل متوسط بلغ خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2017 على التوالي 16.73%، 32.96%، 29.39%، 20.91%، أي أن للمؤسسات الصغيرة الأثر الأكبر في التشغيل ثم المؤسسات المتوسطة ثم الكبيرة وفي الأخير المصغرة، وهذا تقريبا عكس الترتيب المقدم في إحصائيات تمويل الوكالة حسب المؤسسة إذ أن نسبة المؤسسات المصغرة الممولة من الوكالة بلغ 66.25% كأكثر نوع من الملفات المستقبلية إلا أن تأثيرها في التشغيل كان الأقل من بين الأنواع الأخرى، ويرجع السبب إلى طبيعة المؤسسات من حيث الطاقة الإستيعابية في التشغيل، والجدول أدناه يوضح لنا توزيع المساهمة في التشغيل حسب حجم المؤسسة

الجدول رقم (27/04) عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب حجم المؤسسة

2009		2008		2007		السنوات حجم المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
36.89	57521	24.3	47802	20.58	32700	0-9
40.99	63900	42.44	83502	33.25	52830	10-49
16.62	25915	22.34	43953	21.36	33943	50-249
5.50	8569	10.93	21494	24.80	39410	أكثر من 250
100	155905	100	196754	100	158883	المجموع
2014		2012		2011		السنوات حجم المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
13.90	20976	19.08	17438	13.53	18962	0-9
30.43	45944	35.68	32618	22.51	31533	10-49
34.30	51772	30.97	28313	18.57	26020	50-249
21.37	32267	14.27	13046	45.39	63595	أكثر من 250
100	150959	100	91415	100	140110	المجموع
2017		2016		2015		السنوات حجم المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
4.76	7985	8.11	13335	9.44	16117	0-9
27.71	46.447	32.57	53555	31.08	49899	10-49
44.47	74.536	42.27	69504	33.61	57406	50-249
23.06	38650	17.04	28020	25.86	19908	أكثر من 250
100	167618	100	164414	100	143330	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p33.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p34.

3- حسب ملكية رؤوس الأموال:

قسم عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ملكية رؤوس الأموال وفقا للجدول الموالي:
الجدول رقم (28/04) عدد عمال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب ملكية رؤوس الأموال

2008		2007		2006		2005		السنوات نوع الإستثمار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
95	186031	92	145863	77	94787	89	70295	محلي
5	10723	8	13020	23	28796	11	8656	أجنبي
100	196754	100	158883	100	123583	100	78951	المجموع
2014		2013		2012		2011		السنوات نوع الإستثمار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
87.96	132784	88.53	131861	96.22	87959	91	128051	محلي
12.04	18175	11.47	17082	3.78	3456	9	12059	أجنبي
100	150959	100	148943	100	91415	100	140110	المجموع
2018		2017		2016		2015		السنوات نوع الإستثمار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
93.44	133666	91.33	153093	89.87	147752	89.57	128379	محلي
6.56	9378	8.67	14525	10.13	16662	10.43	14951	أجنبي
100	143044	100	167618	100	164414	100	143330	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p18.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p19
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p18

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p21.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p31.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p35.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p33.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p18.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p19.

وزعت نسبة المساهمة في التشغيل بين الإستثمار المحلي والأجنبي بمعدل متوسط خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2018 على التوالي 90.08%، 9.92% مما لاشك فيه أن نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي ضعيفة جدا في التشغيل وهذا راجع إلى عدم أسباب من أهمها طبيعة المشاريع الممولة من قبل الوكالة والمناخ الإستثماري بصفة عامة، إذ أن المستثمر الأجنبي يميل إلى الإستثمار في المشاريع المتوسطة أو الكبرى والدليل الإختلاف بين نسبة المشاريع الممولة والتي بلغت 1.46% ونسبة المساهمة في التشغيل والتي بلغت 9.92%.

رابعا: تأثير الوكالة الوطنية على حجم الإستثمارات:

أ- بالنسبة لإجمالي الإستثمار: يمثل الجدول التالي مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

الجدول رقم (29/04) مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

السنوات	2002	2003	2004	2005
مبلغ المشاريع (مليون دج)	368882	490459	386402	511529
السنوات	2006	2007	2008	2009
مبلغ المشاريع (مليون دج)	707730	937822	2401890	907882
السنوات	2011	2012	2013	2014
مبلغ المشاريع (مليون دج)	1378177	815545	1716136	2192530
السنوات	2015	2016	2017	2018
مبلغ المشاريع (مليون دج)	1473414	1839044	1905207	1673943

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (21/04).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المشاريع الممولة من قبل الوكالة ساهمت في زيادة قيمة الإستثمارات على مستوى الإقتصاد الوطني خلال الفترة من 2002 وإلى غاية 2018 بقيمة تراوحت بين 368882 مليون دينار جزائري كأدنى قيمة سنة 2002 و 2401890 مليون كأقصى قيمة لها، ويرجع السبب في تذبذب قيمة الإستثمارات خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل مرتبطة أساسا بالوضعية العامة للإقتصاد الوطني من حيث تذبذبات أسعار البترول بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية للدولة كسياسة التقشف مما إنعكس بالإيجاب أو السلب على أداء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p18.

12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p20.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في زيادة حجم الإستثمار:

1- حسب الطابع القانوني:

قسمت مبالغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب الطابع القانوني إلى خاص، عام، مختلط وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (30/04) تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مليون دينار جزائري حسب الطابع القانوني

2009		2008		2007		2006		السنوات الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
81.62	740977	63.47	1524390	85.62	802952	74.3	525831	خاص
14.68	133324	21.32	512050	8.7	81635	9.07	64179	عام
3.7	33581	15.21	365450	5.68	53235	16.63	117719	مختلط
100	907882	100	2401890	100	937822	100	707729	المجموع
2014		2013		2012		2011		السنوات الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
42.02	921238	48.39	830282	54.45	444038	63.23	871439	خاص
51.91	1138206	36.24	622004	45.51	371138	36.62	504651	عام
6.07	133086	15.37	263850	0.05	369	0.15	2087	مختلط
100	2192530	100	1716136	100	815545	100	1378177	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

من الجدول أعلاه بلغت مساهمة القطاع الخاص في زيادة قيمة الإستثمارات خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2014 معدل متوسطة قدر ب 64.14%، بينما بلغ المعدل المتوسط لمساهمة القطاع العام خلال نفس الفترة 28.01% فيما بلغ المعدل المتوسط للقطاع المختلط ب7.86%، بالإعتماد على الجدول رقم(08/04) والذي يقسم نسب المؤسسات الممولة من قبل الوكالة حسب الطبيعة القانونية إلى خاص،

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.

عام ومختلط بالنسب 98.93%، 1%، 0.07% على التوالي نلاحظ أن هذه النسب مختلفة عن نسب المساهمة في قيمة الإستثمار وهذا راجع إلى أن المؤسسات المصغرة والصغيرة والتي تمثل العدد الأكبر من المؤسسات الممولة من قبل الوكالة غالبيتها ذات طبيعة خاص، أما المؤسسات المتوسطة والكبيرة فهي في الغالب ذات طبيعة عامة أو مختلطة وهذا ما يفسر تراجع النسبة بين عدد المؤسسات الخاصة ومساهمتها القيمة الإجمالية للمؤسسات الممولة من قبل الوكالة نظرا لما يميز به كل نوع من المؤسسات من حيث إحتياجات التمويل، وعلى الرغم من هذا يبقى القطاع الخاص له أهمية كبيرة في المساهمة في القيمة الإجمالية للمؤسسات الممولة من قبل الوكالة.

2- حسب حجم المؤسسة:

يوضح لنا الجدول أدناه ترتيب مساهمة المؤسسات الممولة من الوكالة حسب حجم المؤسسة في قيمة الأموال المستثمر في المؤسسات الممولة، حيث بلغ المعدل المتوسط خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2017 للأصناف الأربعة وهي المصغرة، الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة 11.9%، 30.23%، 29.96%، 27.6% على التوالي ومن الملاحظ هنا أن المؤسسات مرتبة الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة، المصغرة، كما نلاحظ أيضا تقارب نسب المساهمة بين الأنواع الثالث الأخيرة وهذا راجع إلى التوازن الموجود بين رأس مال المشروع وعدد المؤسسات الممولة من قبل الوكالة.

الجدول رقم (31/04) تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب حجم المؤسسة مليون دينار جزائري

2009		2008		2007		السنوات حجم المؤسسة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
31.45	285565	10.33	248031	13.13	123128	0-9
39.33	357066	38.50	924759	35.89	336627	10-49
11.78	106936	30.69	737180	28.41	266422	50-249
17.44	158315	20.48	491920	22.57	211645	أكثر من 250
100	907882	100	2401890	100	937822	المجموع
2014		2012		2011		السنوات حجم المؤسسة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
10.51	230375	12.01	97962	8.05	110909	0-9
23.72	520073	38.19	311473	14.49	199633	10-49
45.22	991515	22.26	181503	18.52	255186	50-249
20.55	450566	27.54	224607	58.95	812450	أكثر من 250
100	2192529	100	815545	100	1378178	المجموع
2017		2016		2015		السنوات حجم المؤسسة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
4.60	87688	7.59	139600	9.44	139160	0-9
26.03	495857	24.88	521715	31.08	457967	10-49
42.00	800203	37.17	683656	33.61	495246	50-249
27.37	521459	27.36	503074	25.86	381041	أكثر من 250
100	1905207	100	1848045	100	1473414	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p33.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p34.

3- حسب ملكية رؤوس الأموال:

تتمثل ملكية رؤوس الأموال في الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي، الجدول الموالي يوضح ذلك:
الجدول رقم (32/04) تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
حسب ملكية رؤوس الأموال
مليون دينار جزائري

2008		2007		2006		2005		السنوات نوع الإستثمار
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
63	1504298	84	792072	64	454206	78	398612	محلي
37	897591	16	145750	36	253524	22	112917	أجنبي
100	2401889	100	937822	100	707730	100	511529	المجموع
2014		2013		2012		2011		السنوات نوع الإستثمار
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
92.24	2022302	80.66	1384321	94.91	773997	70	963289	محلي
7.76	170227	19.34	331815	5.09	41547	30	414888	أجنبي
100	2192529	100	1716136	100	815544	100	1378177	المجموع
2018		2017		2016		2015		السنوات نوع الإستثمار
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
91.42	1530299	85.74	1633545	82.07	1509264	92.32	1360269	محلي
8.58	143644	14.26	271663	17.93	329781	7.68	113145	أجنبي
100	1673943	100	1905208	100	1839045	100	1473414	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p18.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p19
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p18

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p21.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p31.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p35.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p33.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p18.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p19.

من الواضح أن نسب مساهمة الإستثمار المحلي في قيمة الإستثمارات الخاصة بالمؤسسات الممولة من قبل الوكالة أكبر بكثير من مساهمة الإستثمار الأجنبي، إذ بلغ متوسط معدل مساهمة الإستثمار المحلي خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2018 بـ 81.53% في حين بلغ متوسط معدل مساهمة الإستثمار الأجنبي خلال نفس الفترة 18.47% وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا.

المطلب الثالث: تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تختص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالدرجة الأولى بتمويل المشاريع الشبابية وذلك بهدف إدماجهم في سوق العمل وفيما يلي عملية تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل والإستثمار

أولاً: المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يمثل الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا مبلغها بالدينار جزائري وعدد عمالهم، ومن خلال الجدول أدناه والأشكال البياني نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة في زيادة مستمرة خلال الفترة من 2003 وإلى غاية 2018، كما نلاحظ أن تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة ينقسم إلى ثلاثة مراحل الأولى من 2003 إلى غاية 2009 شهدت هذه المرحلة تطور بطيء لعدد المشاريع الممولة إذ بلغت عدد المشاريع الممولة سنة 2003 52393 مشروع بينما بلغت 105300 مشروع سنة 2009 أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 8818 مشروع سنويا، المرحلة الثانية من 2009 إلى غاية 2015 والتي عرفت تطور سريع لعدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة ففي سنة 2015 مولت الوكالة 356718 أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 41903 مشروع أما المرحلة الثالثة إمتدت من سنة 2015 إلى غاية 2018 ولقد تميزت بتراجع معدل إرتفاع المشاريع الممولة من قبل الوكالة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2018 من قبل الوكالة 377921 مشروع أي أن متوسط الزيادة السنوية خلال هذه الفترة قدرت بـ 7068 مشروع، إنعكس هذا التقسيم المرحلي لعدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة على مبلغ المشاريع الممولة وعدد عمال المشاريع وإتبعته نفس التقسيم المرحلي، فبالنسبة لمبلغ المشاريع فقد بلغ سنة 2003 بـ 86811278933 في حين بلغ سنة 2009 بـ 231989135000 أي بمعدل زيادة سنوية قدرت بـ 24196309350، وبلغ في سنة 2015 مبلغ المشاريع بـ 1104732852871 أي بمعدل زيادة متوسطة سنويا 145457286200 ، سنة 2018 بلغ مبلغ المشاريع 1208089729773 هذا يعني أن معدل الزيادة السنوية يساوي 34452292330، أما فيما يخص عدد العمال للمشاريع الممولة من قبل الوكالة سنة 2004 فقد بلغ 165640 وفي سنة 2009 بلغ 298188 أي بمعدل زيادة متوسطة سنويا بلغ 26510، سجلت الوكالة سنة 2015 عدد

11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p18.

12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p20.

عمال المشاريع الممولة بـ 855498 أي بمعدل زيادة متوسطة سنويا بلغ 92885، سنة 2018 كان عدد عمال المشاريع الممولة من قبل الوكالة 901921 أي بمعدل متوسط الزيادة السنوية 15475، يرجع سبب تقسيم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إلى عدة عوامل أهمها مدى تقبل أصحاب المشاريع للوكالة أثر هذا العامل في المرحلة الأولى على وجه الخصوص على توجه أصحاب المشاريع إلى التمويل عن طريق الوكالة نظرا لكونها جهاز جديد ولكونها تحمل فكرة غير مقبولة من قبل غالبية المجتمع، الوضعية العامة للإقتصاد الوطني أثر هذا العامل على المرحلة الثانية من نشاط الوكالة من خلال التحسن في أسعار البترول وما تبعها من توفر في السيولة المالية على مستوى الوطني مما أدى إلى الزيادة السريعة في المعدل المتوسط السنوي لزيادة عدد المشاريع الممولة، النتائج المحققة من قبل المشاريع الممولة هذا العامل كان له الأثر الكبير في المرحلة الثانية فمن خلال القروض المتعثرة الخاص بأصحاب المشاريع بالإضافة إلى تدهور مستوى الإقتصاد الوطني عرف المعدل المتوسط في الزيادة السنوية تراجع عن المرحلة التي سبقتة.

الجدول رقم (33/04) المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

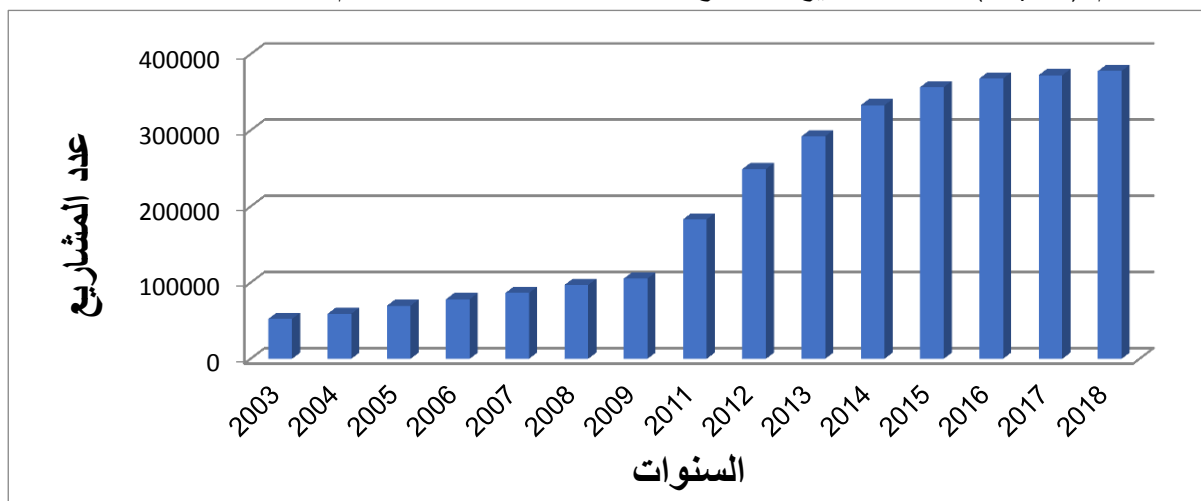
السنوات	2003	2004	2005
عدد المشاريع	52393	59070	69633
مبلغ المشاريع (دج)	86811278933	101308553761	129346362000
عدد العمال		165640	196123
السنوات	2006	2007	2008
عدد المشاريع	78278	86380	97015
مبلغ المشاريع (دج)	153689000000	177281721000	207972812000
عدد العمال	220623	243308	274741
السنوات	2009	2011	2012
عدد المشاريع	105300	183124	249147
مبلغ المشاريع (دج)	231989135000	477351691000	691740510995
عدد العمال	298188	485074	614555
السنوات	2013	2014	2015
عدد المشاريع	292186	333042	356718
مبلغ المشاريع (دج)	849759905377	1007058251898	1104732852871
عدد العمال	710788	803928	855498
السنوات	2016	2017	2018
عدد المشاريع	367980	372386	377921
مبلغ المشاريع (دج)	1156666450000	1178755906815.73	1208089729773
عدد العمال	878264	888069	901921

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

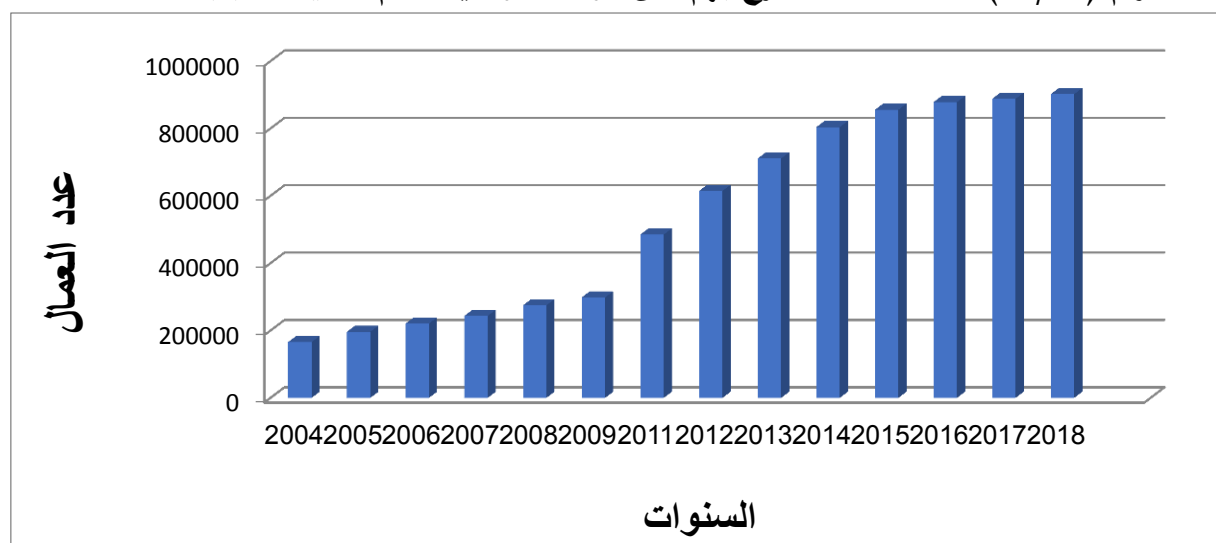
- 1- Bulletin d'information Economique, N°4, op.cit, p20.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°6, op.cit, p22.
- 3- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p23.
- 4- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p29.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p33.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p36.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p36.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p41.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p39.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p45.

تم تمثيل الجدول أعلاه في الأشكال البيانية أدناه، وذلك لإعطاء صورة أكثر وضوح لتغيرات الحاصلة في المشاريع الممولة الشباب من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشكل رقم (16/04) عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (33/04).

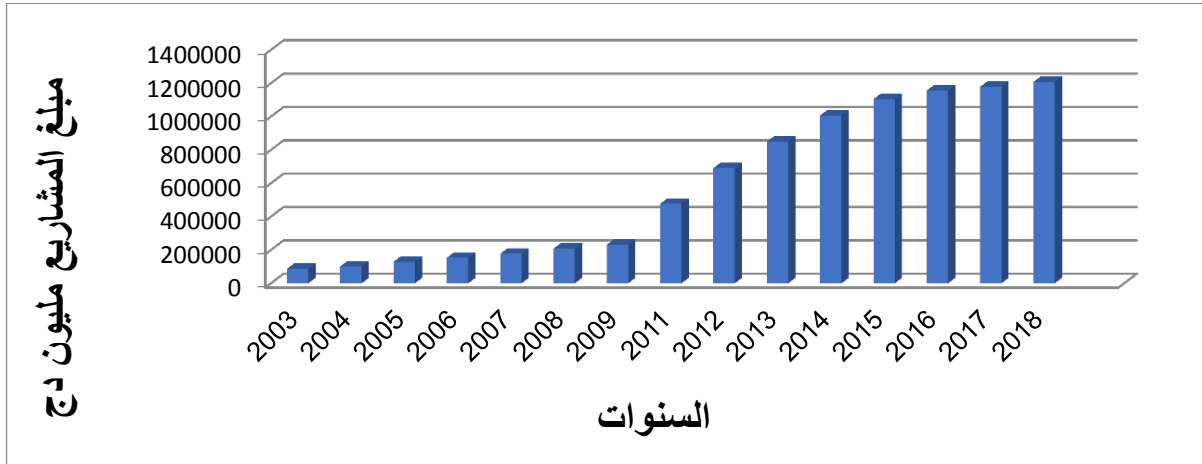
الشكل رقم (17/04) عدد العمال المصرح بهم لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (33/04).

- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p43.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p23.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p25.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p25.
- 15- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p26.

الشكل رقم (18/04) مبلغ المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم (33/04).

ثانيا: تصنيف المؤسسات الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

صنفت المؤسسات الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى إثني عشر قطاع حسب تنوع

نشاطها والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (34/04) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط

2006		2005		2004		2003		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
29.20	22857	27.59	19214	26.15	14857	23.45	12288	الخدمات
12.43	9731	12.77	8893	13.32	7567	12.27	6429	الزراعة
15.14	11852	14.65	10199	14.10	8012	13.01	6816	الصناعة التقليدية
5.30	4152	5.05	3516	4.92	2797	4.62	2420	الصناعة
4.01	3141	3.68	2563	3.34	1900	2.89	1513	البناء والأشغال العمومية
15.36	12023	17.24	12002	21.07	11967	22.79	11938	نقل المسافرين
13.84	10832	14.78	10293	17.08	9705	17.46	9150	نقل البضائع
0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	نقل التبريد
1.57	1232	1.39	968	0.00	0	1.05	549	الصيانة
2.50	1955	2.38	1659	0.00	0	2.15	1129	الأعمال الحرة
0.36	284	0.23	162	0.00	0	0.16	83	الصيد
0.28	219	0.24	164	0.00	0	0.15	78	الري
100	78278	100	69633	100	56805	100	52393	المجموع
2011		2009		2008		2007		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
30.29	55477	31.61	33289	31.25	30315	30.30	26172	الخدمات
9.94	18202	10.85	11429	11.32	10981	11.89	10269	الزراعة
13.96	25562	15.87	16716	15.73	15261	15.49	13380	الصناعة التقليدية
4.98	9121	5.72	6025	5.75	5583	5.55	4795	الصناعة
7.06	12922	5.08	5350	4.78	4634	4.35	3759	البناء والأشغال العمومية
8.16	14938	12.05	12684	12.90	12511	14.09	12174	نقل المسافرين
16.53	30269	13.07	13758	12.68	12302	13.22	11423	نقل البضائع
4.13	7565	0.00	0	0.00	0	0.00	0	نقل التبريد
2.06	3781	2.15	2266	2.06	1999	1.78	1539	الصيانة
2.30	4213	2.75	2898	2.69	2613	2.57	2216	الأعمال الحرة

2015		2014		2013		2012		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0.35	639	0.51	537	0.52	503	0.46	399	الصيد
0.24	435	0.33	348	0.32	313	0.29	254	الري
100	183124	100	105300	100	97015	100	86380	المجموع
28.99	103401	29.68	98856	30.04	87766	29.39	73221	الخدمات
14.03	50042	12.99	43263	11.27	32933	9.96	24812	الزراعة
11.86	42302	12.05	40132	12.28	35877	12.43	30977	الصناعة التقليدية
6.30	22481	5.64	18800	4.69	13707	4.62	11513	الصناعة
8.58	30616	8.04	26791	7.44	21729	6.98	17401	البناء والأشغال العمومية
5.32	18984	5.69	18942	6.25	18269	6.85	17066	نقل المسافرين
15.85	56531	16.97	56527	19.23	56187	21.22	52870	نقل البضائع
3.75	13382	3.99	13285	4.26	12444	4.14	10317	نقل التبريد
2.41	8605	2.21	7373	2.00	5852	1.89	4713	الصيانة
2.45	8740	2.26	7535	2.08	6085	2.02	5043	الأعمال الحرة
0.31	1094	0.30	1011	0.29	854	0.30	750	الصيد
0.15	540	0.16	517	0.17	483	0.19	464	الري
100	356718	100	333042	100	292186	100	249147	المجموع
2018		2017		2016		السنوات قطاع النشاط		
%	العدد	%	العدد	%	العدد			
28.46	107563	28.64	106644	28.73	105754	الخدمات		
14.88	56225	14.72	54803	14.53	53488	الزراعة		
11.34	42864	11.47	42715	11.58	42621	الصناعة التقليدية		
6.93	26195	6.78	25257	6.67	24547	الصناعة		
8.92	33697	8.82	32832	8.77	32284	البناء والأشغال العمومية		
5.02	18986	5.10	18986	5.16	18985	نقل المسافرين		
14.96	56530	18.77	69915	15.36	56530	نقل البضائع		
3.54	13385	0.00	0	3.64	13385	نقل التبريد		
2.64	9990	2.56	9537	2.54	9359	الصيانة		

2.86	10801	2.69	10021	2.57	9456	الأعمال الحرة
0.30	1131	0.30	1131	0.31	1127	الصيد
0.15	554	0.15	545	0.15	544	الري
100	377921	100	372386	100	368080	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

من خلال الجدول أعلاه تبين أن المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مقسمة إلى إثني عشر (12) صنف وهي كالتالي: الخدمات، الزراعة، الصناعة التقليدية، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، نقل المسافرين، نقل البضائع، نقل التبريد، الصيانة، الأعمال الحرة، الصيد والري، بلغت نسبة المعدل المتوسط لتوزيع عدد المؤسسات الممولة من قبل الوكالة على القطاعات المذكورة سابقا خلال الفترة من 2003 إلى غاية 2018 على التوالي 28.92%، 12.48%، 13.40%، 5.57%، 6.18%، 10.87%، 16.07%، 1.83%، 1.89%، 2.28%، 0.31%، 0.20%، نلاحظ أن القطاعات التالية تجاوز معدلها 10% وهي بالترتيب الخدمات، نقل البضائع، الصناعة التقليدية، الزراعة ونقل المسافرين.

تولي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الأولوية الأولى في التمويل لمشاريع الشباب، وهذا ما ينعكس على نوعية المشاريع الممولة من قبلها، فنجد الشباب يتوجهون بالدرجة الأولى إلى قطاع الخدمات والذي يتميز بقلّة درجة المخاطرة من حيث الربح والخسارة وبقلّة رأس المال المطلوب، وهذا التوجه راجع إلى إفتقار الشباب إلى الخبرة الكافية في المجالات الإستثمارية والقدرة المالية المحدودة التي تحتاجه عدة قطاعات كقطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية، نقل التبريد، الصيانة، الأعمال الحرة، الصيد والري، بالإضافة إلى أن هذه القطاعات تتطلب الخبرة الميدانية فهي أيضا تتميز بحدّة المنافسة مما يجعل

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°4, op.cit, p20.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°6, op.cit, p22.
- 3- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p22.
- 4- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p29.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p33.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p36.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p36.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p41.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p39.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p45.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p43.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p23.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p25.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p25.
- 15- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p26.

إحتمال الإستمرارية بها أقل مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا ما ينطبق أيضا على القطاعات الأخرى (نقل البضائع، الصناعة التقليدية، الزراعة ونقل المسافرين).

ثالثا: تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل

ساهمت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في التشغيل على النحو التالي:

أ- بالنسبة للمساهمة في التشغيل

شكلت مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل بالنسبة للعدد الإجمالي لعمال

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالنسبة للفئة التشغيلية نسبة معتبرة وهذا ما يجسده الجدول التالي:

الجدول رقم(35/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة	
			العدد	نسبة التشغيل (%)
2004	7798412	838504	165640	19.75
2005	8044220	1157856	196123	16.94
2006	8868804	1252647	220623	17.61
2007	8594243	1355399	243308	17.95
2008	9146000	1540209	274741	17.84
2009	9472000	1756964	298188	16.97
2011	9599000	1724197	485074	28.13
2012	10170000	1848117	614555	33.25
2013	10788000	2001892	710788	35.51
2014	10239000	2157232	803928	37.27
2015	10594000	2371020	855498	36.08
2016	10845000	2540698	878264	34.57
2017	10858000	2655470	888069	33.44
2018	11001000	2724264	901921	33.11

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم(33/04) والجدول رقم (06/04).

بلغت مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2018 بمعدل متوسط 27.03% بلغ أقصاه سنة 2014 بـ 37.27% وبلغ أدناه سنة 2005 بـ 16.94%، يرجع سبب التذبذب في هذه النسبة إلى عدة أسباب من أهمها الوضع الإقتصادي العام، تقبل الشباب لنوع التمويل المطروح من قبل الوكالة والتجارب السابقة للمشاريع الممولة، وعلى العموم تعتبر مساهمة الوكالة في التشغيل معتبرة.

كما ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة من 2004 وإلى غاية 2018 بالنسبة للفئة التشغيلية على المستوى الوطني معدل متوسط بلغ 5.29%، حققت هذه المساهمة أعلاها 8.20% سنة 2018 وأدناها 2.12 سنة 2004، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إلى حد كبيرة، ويرجع الاختلاف الموجود بين النتائج المحققة لمساهمة الوكالة في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة للفئة التشغيلية إلى الاختلاف بين التغير السنوي في عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغير السنوي بالنسبة للفئة التشغيلية على المستوى الوطني.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في التشغيل

يمثل الجدول الموالي تصنيف عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط على النحو التالي:

الجدول رقم (36/04) تصنيف عمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة الممولة من قبل الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط

2007		2006		2005		2004		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
29.55	71896	28.59	63084	27.30	53546	26.28	41889	الخدمات
10.90	26510	11.36	25059	11.63	22818	12.16	19374	الزراعة
19.11	46506	18.99	41897	18.77	36816	18.68	29777	الصناعة التقليدية
7.06	17181	6.83	15060	6.61	12957	6.53	10406	الصناعة
6.02	14651	5.75	12677	5.33	10451	4.96	7907	البناء والأشغال العمومية
12.52	30462	13.64	30095	15.32	30048	18.80	29968	نقل المسافرين
9.62	23407	10.07	22226	10.80	21173	12.58	20053	نقل البضائع
0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	نقل التبريد
1.75	4249	1.54	3396	1.38	2707	0.00	0	الصيانة
2.26	5500	2.21	4869	2.12	4161	0.00	0	الأعمال الحرة
0.77	1870	0.59	1307	0.38	741	0.00	0	الصيد
0.44	1073	0.43	953	0.36	705	0.00	0	الري
100	243308	100	220623	100	196123	100	159374	المجموع
2012		2011		2009		2008		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
29.25	179758	29.89	144997	30.75	91693	30.41	83538	الخدمات

10.13	62230	9.76	47362	9.97	29729	10.37	28479	الزراعة
15.72	96638	17.13	83082	19.18	57200	19.16	52640	الصناعة التقليدية
6.17	37910	6.53	31659	7.22	21524	7.23	19857	الصناعة
9.40	57759	9.37	45447	6.86	20445	6.49	17832	البناء والأشغال العمومية
6.54	40207	7.51	36408	10.64	31720	11.39	31280	نقل المسافرين
14.75	90647	11.45	55551	9.45	28171	9.19	25247	نقل البضائع
3.17	19503	3.09	14968	0.00	0	0.00	0	نقل التبريد
2.01	12325	2.11	10255	2.11	6300	2.02	5555	الصيانة
1.95	11966	2.11	10232	2.40	7166	2.35	6465	الأعمال الحرة
0.61	3749	0.69	3330	0.93	2765	0.92	2537	الصيد
0.30	1863	0.37	1783	0.49	1475	0.48	1311	الري
100	614555	100	485074	100	298188	100	274741	المجموع
2016		2015		2014		2013		السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	قطاع النشاط
28.01	245959	28.20	241241	28.86	231979	29.49	209576	الخدمات
14.40	126478	14.00	119801	13.13	105564	11.44	81338	الزراعة
14.29	125520	14.60	124937	14.95	120203	15.45	109852	الصناعة التقليدية
8.13	71442	7.82	66925	7.20	57894	6.23	44285	الصناعة
10.75	94457	10.63	90936	10.23	82207	9.81	69700	البناء والأشغال العمومية
4.97	43679	5.11	43677	5.42	43598	5.97	42419	نقل المسافرين
10.96	96237	11.25	96241	11.97	96234	13.47	95729	نقل البضائع
2.75	24132	2.82	24128	2.98	23987	3.21	22799	نقل التبريد
2.43	21330	2.37	20277	2.22	17885	2.08	14763	الصيانة
2.45	21474	2.33	19911	2.15	17312	1.99	14162	الأعمال الحرة
0.63	5536	0.63	5415	0.63	5080	0.60	4259	الصيد
0.23	2020	0.23	2009	0.25	1985	0.27	1906	الري
100	878264	100	855498	100	803928	100	710788	المجموع
				2018		2017		السنوات
				%	العدد	%	العدد	قطاع النشاط

27.75	250286	27.93	248060	الخدمات
14.74	132927	14.55	129177	الزراعة
13.97	125997	14.15	125696	الصناعة التقليدية
8.39	75714	8.24	73210	الصناعة
10.87	98014	10.78	95736	البناء والأشغال العمومية
4.84	43681	4.92	43681	نقل المسافرين
10.67	96237	13.55	120369	نقل البضائع
2.68	24132	0.00	0	نقل التبريد
2.55	23032	2.48	22021	الصيانة
2.70	24308	2.54	22549	الأعمال الحرة
0.62	5549	0.62	5549	الصيد
0.23	2044	0.23	2021	الري
100	901921	100	888069	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المساهمة في عدد العمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة مقسمة بين إثني عشر (12) قطاع على النحو التالي بالترتيب: الخدمات 28.73%، الصناعة التقليدية 16.73%، الزراعة 12.04%، نقل البضائع 11.41%، نقل المسافرين 9.11%، البناء والأشغال العمومية 8.38%، الصناعة 7.16%، الأعمال الحرة 2.11%، الصيانة 1.93%، نقل التبريد 1.48%، الصيد 0.62%، الري 0.31%، ويتمحور السبب في إختلاف نسبة

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°4, op.cit, p20.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°6, op.cit, p22.
- 3- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p22.
- 4- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p29.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p33.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p36.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p36.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p41.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p39.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p45.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p43.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p23.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p25.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p25.
- 15- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p26.

المساهمة بين مختلف القطاعات إلى نوعية المشاريع الممولة من قبل الوكالة من جهة من حيث المخاطرة المتوقعة من المشروع وإمكانية التوسع مستقبلا وحجم المشروع الذي يتميز عادة بصغر حجمه من جهة أخرى وهذا ما تم الإشارة إليه سابقا في تصنيف المؤسسات الممولة من قبل الوكالة.

رابعا: تأثير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الإستثمار
أ- بالنسبة للقيمة الإجمالية:

ساهمت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الرفع من قيمة الإستثمار الوطني على النحو التالي:
الجدول رقم (37/04) مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

السنوات	2003	2004	2005
مبلغ المشاريع (دج)	86811278933	101308553761	129346362000
السنوات	2006	2007	2008
مبلغ المشاريع (دج)	153689000000	177281721000	207972812000
السنوات	2009	2011	2012
مبلغ المشاريع (دج)	231989135000	477351691000	691740510995
السنوات	2013	2014	2015
مبلغ المشاريع (دج)	849759905377	1007058251898	1104732852871
السنوات	2016	2017	2018
مبلغ المشاريع (دج)	1156666450000	1178755906815.73	1208089729773

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (33/04).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد إرتفعت من 86811278933 دج سنة 2003 إلى 1208089729773 دج سنة 2018، وتعتبر هذه المساهمة معتبرة كون الوكالة تستقطب العديد من مشاريع الشباب لتمويلها، ونظرا للأولوية التي تحظى بها من قبل الدولة في مجال دعم الشباب.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في قيمة الإستثمارات:

كانت مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقسمة إلى عدة أقسام حسب تنوع قطاع النشاط، كما أن مساهمة كل قطاع إختلفت عن القطاع الآخر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (38/04) تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط

2006		2005		2004		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة مليون دج	%	القيمة ألف دج	%	القيمة دج	
26.92	41379	24.80	32075723	22.29	21899907876	الخدمات
12.39	19038	12.65	16360619	12.66	12438379339	الزراعة
15.31	23529	15.05	19464598	14.74	14485438582	الصناعة التقليدية
7.76	11930	7.15	9242254	6.25	6139122682	الصناعة
5.07	7785	4.63	5992330	3.87	3804641087	البناء والأشغال العمومية
13.75	21131	16.28	21054547	21.27	20897814125	نقل المسافرين
14.38	22105	15.75	20369621	18.92	18593908909	نقل البضائع
0.00	0	0.00	0	0.00	0	نقل التبريد
1.24	1899	1.08	1391433	0.00	0	الصيانة
1.64	2528	1.61	2088798	0.00	0	الأعمال الحرة
0.82	1260	0.44	568778	0.00	0	الصيد
0.72	1107	0.57	737661	0.00	0	الري
100	153691	100	129346362	100	98259212600	المجموع
2009		2008		2007		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة ألف دج	%	القيمة ألف دج	%	القيمة ألف دج	
29.57	68590984	29.24	60816221	28.35	50255869	الخدمات
10.66	24725106	11.20	23297377	11.76	20848672	الزراعة
15.08	34983262	15.24	31696592	15.38	27261089	الصناعة التقليدية
8.48	19682746	8.51	17690332	8.21	14562462	الصناعة
6.66	15457525	6.15	12784462	5.46	9687997	البناء والأشغال العمومية
10.21	23681851	11.05	22985342	12.23	21685507	نقل المسافرين
13.83	32094745	13.08	27196353	13.58	24081987	نقل البضائع
0.00	0	0.00	0	0.00	0	نقل التبريد
1.64	3808448	1.63	3387906	1.42	2522173	الصيانة
1.66	3855293	1.70	3531390	1.69	2997839	الأعمال الحرة
1.33	3087878	1.35	2812465	1.14	2029797	الصيد

0.87	2021292	0.85	1774371	0.76	1348329	الري
100	231989130	100	207972811	100	177281721	المجموع
2013		2012		2011		السنوات
%	القيمة دج	%	القيمة دج	%	القيمة ألف دج	قطاع النشاط
31.61	268596533188	30.41	210328527568	29.49	140783982	الخدمات
11.96	101655354789	10.31	71318568083	9.99	47688444	الزراعة
10.51	89338525794	10.64	73601576467	11.90	56781857	الصناعة التقليدية
6.98	59310706468	6.79	47003634058	7.29	34786510	الصناعة
9.39	79799307785	9.02	62369492423	9.30	44415103	البناء والأشغال العمومية
5.24	44526189917	5.97	41304490843	6.98	33332739	نقل المسافرين
17.00	144446508878	19.67	136078567624	17.21	82149950	نقل البضائع
3.61	30659332340	3.58	24779329998	3.73	17790325	نقل التبريد
1.46	12367516885	1.33	9171606789	1.42	6774615	الصيانة
1.27	10832632853	1.20	8304301446	1.33	6364911	الأعمال الحرة
0.63	5384897511	0.68	4685203788	0.81	3866360	الصيد
0.34	2875398968	0.40	2795211906	0.55	2616896	الري
100	849792905376	100	691740510993	100	477351692	المجموع
2016		2015		2014		السنوات
%	القيمة مليون دج	%	القيمة دج	%	القيمة دج	قطاع النشاط
29.12	338511.31	29.73	328470024600	30.85	310695178083	الخدمات
16.62	193249.46	15.94	176067994300	14.32	144225884946	الزراعة
9.42	109526.1	9.83	108582022196	10.15	102227544705	الصناعة التقليدية
9.56	111185.15	9.09	100471609694	8.25	83127897950	الصناعة
10.99	127727.7	10.34	114206153185	9.84	99117572796	البناء والأشغال العمومية
4.01	46624.69	4.22	46617872026	4.62	46501408991	نقل المسافرين
12.52	145557.15	13.18	145558855730	14.45	145545707740	نقل البضائع
2.90	33760.56	3.06	33755061939	3.32	33404408927	نقل التبريد
2.03	23650.77	1.93	21321269192	1.71	17246297698	الصيانة
1.91	22214.71	1.75	19313662381	1.52	15296764448	الأعمال الحرة
0.64	7467.97	0.65	7211282240	0.65	6578764941	الصيد

0.27	3190.8	0.29	3157045389	0.31	3090820674	الري
100	1162666.37	100	1104732852872	100	1007058251899	المجموع
			2018			2017
		%	القيمة دج	%	القيمة دج	
		28.84	348462073223	29.11	343115218117.83	
		17.13	206984171577	16.95	199774172502.61	
		9.12	110206691247	9.32	109802763592.26	
		10.08	121806336084	9.79	115381773070.84	
		10.70	129293743416	10.57	124569035981.83	
		3.86	46632841373	3.96	46632841373.14	
		12.05	145557153559	15.21	179324312370.07	
		2.80	33767158812	0.00	0.00	
		2.22	26770187171	2.11	24849436125.82	
		2.30	27833012532	2.09	24608760119.82	
		0.62	7499507851	0.64	7499507850.52	
		0.27	3276852930	0.27	3198085710.99	
		100	1208089729775	100	1178755906815.73	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°4, op.cit, p20.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°6, op.cit, p22.
- 3- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p22.
- 4- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p29.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p33.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p36.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p36.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p41.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p39.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p45.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p43.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p23.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p25.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p25.
- 15- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p26.

قسم مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب على مختلف القطاعات بنسب التالية على التوالي الخدمات 28.60%، نقل البضائع 15.06%، الزراعة 13.18%، الصناعة التقليدية 12.26%، نقل المسافرين 8.83%، الصناعة 8.16%، البناء والأشغال العمومية 8.00%، نقل التبريد 1.64%، الأعمال الحرة 1.55%، الصيانة 1.52%، الصيد 0.74%، الري 0.46%، ويرجع الاختلاف في نسب توزيع مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة إلى الأسباب المذكورة سابقا.

المطلب الرابع: تقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تميزت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصغر حجم التمويل مقارنة بالوكالة الأخرى فهي تعطي الأولوية للمشاريع المصغرة، مما أدى إلى وجود عدد كبير من المشاريع المصغر من قبلها نظرا لكبر هذه الشريحة في المجتمع.

أولا: المشاريع المصرفة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يبين الجدول الموالي إحصائيات حول المشاريع المصغر بها من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمتعلق بعددها، مبالغها وعدد عمالها.

الجدول رقم (39/04) المشاريع المصرفة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنوات	2006	2009	2011	2012
عدد المشاريع	25550	145614	304671	451608
مبلغ المشاريع (دج)	694227618.44	4472283287.94	10337506181.27	18330986191.38
عدد العمال			475007	677412
السنوات	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع	562194	679852	763954	785317
مبلغ المشاريع (دج)	25920808280.70	37349323788.33	46095478104	48789924867.32
عدد العمال	843465	1019778	1145933	1177976
السنوات	2017	2018		
عدد المشاريع	827161	877525		
مبلغ المشاريع (دج)	47206240144.96	56922905847.33		
عدد العمال	1240742	1302278		

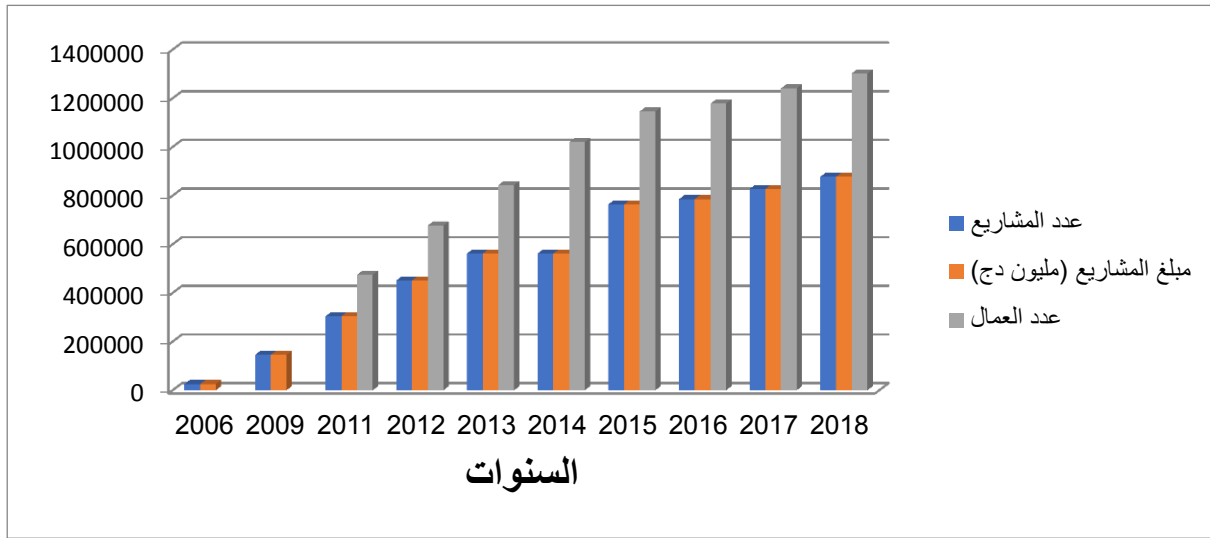
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p31.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p 39.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p 44.

لإعطاء تفسير أوضح للجدول تم تمثيله بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (19/04) المشاريع المصروفة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم (39/04).

من الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع المصروفة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تزايد بشكل مستمر خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2018، حيث بلغ سنة 2006 عدد المشاريع 25550 مشروع، أما سنة 2018 فقد بلغ عدد المشاريع 877525 أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 70998 مشروع، أما بالنسبة لمبلغ المشاريع المصروفة من قبل الوكالة فقد عرفت هي الأخرى زيادة مستمرة خلال نفس الفترة وذلك تبعا لزيادة المترتبة في زيادة عدد المشاريع إذ بلغ سنة 2006 مبلغ المشاريع 694227618.44 دج فيما بلغت سنة 2018 بـ 56922905847.33 دج أي بمتوسط زيادة سنوية قدر بـ 4685723185 دج، تزايد عدد العمال بشكل مستمر خلال نفس الفترة حيث بلغ سنة 2011 وبلغ 1302278 سنة 2018 أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 118182 عامل.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يوضح لنا الجدول التالي تصنيف المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p40 .
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, pp 46,47.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, pp 45,46.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p44.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, pp47, 48.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p24.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p25.

الجدول رقم (40/04) تصنيف المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط

2011		2009		2006		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
21.57	65703	20.39	29693	6.86	1752	الخدمات
17.76	54119	20.20	29409	28.90	7384	الزراعة
21.81	66440	28.18	41039	13.54	3459	الصناعة التقليدية
32.11	97836	25.42	37008	47.72	12192	الصناعة
6.75	20573	5.81	8465	2.99	763	البناء والأشغال العمومية
100	304671	100	145614	100	25550	المجموع
2014		2013		2012		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
20.89	142010	20.82	117065	21.09	95256	الخدمات
14.97	101767	15.87	89232	16.89	76291	الزراعة
17.42	118410	17.37	97662	19.08	86158	الصناعة التقليدية
38.01	258419	37.36	210041	34.81	157184	الصناعة
8.42	57262	8.52	47896	8.12	36658	البناء والأشغال العمومية
0.21	1407	0.05	298	0.01	61	تجارة
0.08	577	0.00	0	0.00	0	الصيد
100	679852	100	562194	100	451608	المجموع
2017		2016		2015		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
20.53	169827	20.88	164013	20.85	159281	الخدمات
13.92	115161	14.18	111351	14.30	109264	الزراعة
17.53	144976	17.41	136746	17.46	133362	الصناعة التقليدية
39.01	322708	38.53	302578	38.54	294425	الصناعة
8.50	70294	8.52	66884	8.43	64427	البناء والأشغال العمومية
0.41	3407	0.38	2971	0.33	2512	تجارة
0.10	788	0.10	774	0.09	683	الصيد
100	827161	100	785317	100	763954	المجموع

2018		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	
20.13	176613	الخدمات
13.75	120690	الزراعة
17.62	154593	الصناعة التقليدية
39.38	345545	الصناعة
8.60	75434	البناء والأشغال العمومية
0.44	3826	التجارة
0.09	824	الصيد
100	877525	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

صنفت المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2018 إلى سبع قطاعات وهي الخدمات، الزراعة، الصناعة التقليدية، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والصيد حيث كان لقطاع الصناعة النصيب الأكبر من المشاريع الممولة بنسبة 37.09% يليها قطاع الخدمات بنسبة 19.40%، الصناعة التقليدية 18.74%، الزراعة 17.07%، البناء والأشغال العمومية 7.47%، التجارة 0.18%، الصيد 0.05%، يرجع هذا التصنيف إلى طبيعة الصيغ المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي لا تؤهل المستفيد منها من إنشاء مشاريع صناعية كبرى وإنما يكتفي فقط بالصناعات الصغيرة وهذا ما يتضح لنا في نسبة المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي لم تتجاوز نسبة 7.47%، أما فيما يخص الصناعات التقليدية والزراعة فهي لا تتطلب كثافة في رأس المال لإنطلاق المشاريع الخاصة مما أدى إلى إرتفاع نسبة تقديم طلب التمويل لمشاريع الزراعة والصناعات التقليدية.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p31.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p 39.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p 44.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p40 .
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p47.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p46.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p44.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, pp47, 48.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p24.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p25.

ثالثاً: تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل

كانت نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل على النحو التالي:

أ- بالنسبة للمساهمة في التشغيل:

الجدول رقم(04/41) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة		
			العدد	نسبة التشغيل(%)	نسبة التشغيل(%)
2011	9599000	1724197	475007	4.95	27.55
2012	10170000	1848117	677412	6.66	36.65
2013	10788000	2001892	843465	7.82	42.13
2014	10239000	2157232	1019778	9.6	47.27
2015	10594000	2371020	1145933	10.82	48.33
2016	10845000	2540698	1177976	10.86	46.36
2017	10858000	2655470	1240742	11.43	46.72
2018	11001000	2724264	1302278	11.84	47.8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم(04/39) والجدول رقم (04/06).

يبين لنا الجدول أعلاه نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل بالنسبة للعدد الإجمالي عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تراوحت نسبة المساهمة بين 27.55% و 47.80%، وبالنسبة لمساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل للفئة التشغيلية فقد تراوحت بين 4.95% و 11.84% تعتبر هذه النسب مرتفعة مما يدل على أهمية هذه الوكالة ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة التمويل الممنوح من قبل الوكالة وكثرة عدد المشاريع الممولة من قبلها إذ تعنى هذه الوكالة بالشباب ذوي الدخل المحدود والذين يتجهون إلى التمويل الأقل درجة من المخاطرة من حيث القدرة على التسديد ومن جهة أخرى المشاريع الأقل حجم والتي تفتح لهم آفاق مستقبلية بالإضافة إلى إكتساب الخبرة الميدانية تدريجياً.

ب- بالنسبة لنوع التمويل الأكثر تأثير في التشغيل:

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نوعين أساسيين من التمويل وهما تمويل شراء المواد الأولية والتمويل الثلاثي، وكل صيغة لها تأثير مختلف في التشغيل وذلك وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم(42/04) تصنيف عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل

2015		2014		2013		2012		السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
90.74	1039841	91.60	934081	92.99	784312	93.74	634994	تمويل شراء المواد الأولية
9.26	106092	8.40	85697	7.01	59153	6.26	42418	تمويل ثلاثي
100	1145933	100	1019778	100	843465	100	677412	المجموع
2018		2017		2016		السنوات		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
90.30	1176008	90.30	1120395	90.26	1063262			تمويل شراء المواد الأولية
9.70	126270	9.70	120347	9.74	114714			تمويل ثلاثي
100	1302278	100	1240742	100	1177976			المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

من الجدول أعلاه لاحظنا أن تمويل شراء المواد الأولية له التأثير الأكبر في التشغيل خلال الفترة الزمنية من 2012 إلى 2018 بمعدل متوسط قدره 91.42%، بينما لم يتعدى التمويل الثلاثي معدل متوسط 8.58% خلال نفس الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة والتي تحتاج بالدرجة الأولى إلى تمويل بمبالغ صغيرة لبدائية نشاطها وعادة ما تكون إنطلاقتها بشراء المواد الأولية اللازمة لذلك، عكس التمويل الثلاثي الذي يمول المشروع بمبالغ أكبر مقارنة من

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p 40 .
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p46.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p45.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, pp43, 44.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, pp47.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p24.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p24.

التمويل الأول ولا يشترط توجيه الأموال إلى شراء المواد الأولية أي أن المشاريع الممولة من قبل التمويل الثلاثي عادة ما تكون مشاريع لا تقتصر على المواد الأولية وإنما تحتاج إلى آلات ومعدات.

رابعاً: تأثير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الإستثمار
أ- بالنسبة للقيمة الإجمالية:

يوضح الجدول التالي مبالغ التمويل الإجمالية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمشاريع المصرح بها:

الجدول رقم (43/04) مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنوات	2006	2009	2011	2012
مبلغ المشاريع (دج)	694227618.44	4472283287.94	10337506181.27	18330986191.38
السنوات	2013	2014	2015	2016
مبلغ المشاريع (دج)	25920808280.70	37349323788.33	46095478104	48789924867.32
السنوات	2017	2018		
مبلغ المشاريع (دج)	47206240144.96	56922905847.33		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (39/04).

ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية خلال الفترة من 2006 إلى 2018 حيث بلغت قيمة الإستثمارات الممولة من قبل الوكالة سنة 2003 بـ 694227618.44 دج وإستمرت هذه القيمة بالتزايد إلى أن وصلت إلى 56922905847.33 دج سنة 2018 بمتوسط زيادة سنوية قدرها 4685723185.74 دج أي أن المبلغ الزيادة السنوية تجاوزت 4.5 مليار دج وهي زيادة تعتبر سريعة مما يعكس أهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في زيادة قيمة الإستثمارات الوطنية.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في قيمة الإستثمارات:

وزعت قيمة مبلغ المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على عدة قطاعات والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (44/04) مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط

2011		2009		2006		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
24.41	2522904494.71	24.54	1097521568.52	7.55	52443642.81	الخدمات
17.09	1767177160.60	18.92	846077091.52	28.48	197719725.37	الزراعة
19.41	2006562531.64	26.02	1163484504.09	13.40	92992972.33	الصناعة التقليدية
31.28	3233200688.50	23.51	1051210960.35	47.36	328754057.01	الصناعة
7.81	807661305.82	7.02	313989163.46	3.21	22317220.92	البناء والأشغال العمومية
100	10337506181.27	100	4472283287.94	100	694227618.44	المجموع
2014		2013		2012		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
29.43	10990646925.47	27.24	7060853455.93	25.35	4646022252.04	الخدمات
14.48	5407753251.81	15.07	3907131390.71	16.28	2983852354.77	الزراعة
14.81	5532515197.50	14.59	3780636623.84	15.94	2922405084.03	الصناعة التقليدية
30.26	11303082163.27	32.81	8505909425.56	32.91	6032825712.26	الصناعة
10.02	3741754325.81	10.04	2602687211.75	9.45	1732835935.77	البناء والأشغال العمومية
0.90	336527105.94	0.25	63590172.91	0.07	13044852.51	تجارة
0.10	37044818.53	0.00	0.00	0.00	0.00	الصيد
100	37349323788.33	100	25920808280.70	100	18330986191.38	المجموع
2017		2016		2015		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
32.62	15400654948.58	30.28	14772297657.04	30.09	13868027939	الخدمات
15.14	7146448181.37	13.69	6681431162.81	13.84	6381838582	الزراعة
16.43	7757806052.70	14.63	7140112411.86	14.79	6815553539	الصناعة التقليدية
32.66	15416114119.16	29.24	14266397322.82	29.56	13624900300	الصناعة
1.17	551001174.72	10.49	5118075073.30	10.25	4724690157	البناء والأشغال العمومية
1.77	837398705.86	1.49	726155444.45	1.32	607950920	تجارة
0.21	96816962.57	0.18	85455795.04	0.16	72516667	الصيد
100	47206240144.96	100	48789924867.32	100	46095478104	المجموع
				2018		السنوات قطاع النشاط
				%	القيمة	
				28.26	16088542105.63	الخدمات

13.88	7902355179.01	الزراعة
15.27	8694529417.64	الصناعة التقليدية
29.78	16951724382.27	الصناعة
10.95	6234040830.79	البناء والأشغال العمومية
1.66	946376216.26	الأعمال الحرة
0.19	105337715.73	الصيد
100	56922905847.33	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة بتمويل عدة أنواع من المشاريع والتي شملت كل من القطاعات التالية الخدمات، الزراعة، الصناعة التقليدية، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، تجارة، الصيد، وزع مبلغ المشاريع على هذه القطاعات بمعدل متوسط خلال الفترة من 2006 إلى 2018 على النحو التالي بالترتيب الصناعة 31.94%، الخدمات 25.98%، الزراعة 16.69%، الصناعة التقليدية 16.53%، البناء والأشغال العمومية 8.04%، تجارة 0.75% والصيد 0.08%، نلاحظ أن المشاريع ذات الطبيعة الصناعية هي المساهم الأكبر في رفع قيمة الإستثمارات لما تتميز به من طبيعة في كثافة رأس المال والعدد الممول من قبل الوكالة، يليها المشاريع ذات الطبيعة الخدماتية والزراعية وهي تعتبر مشاريع ذات كثافة أقل في رأس المالية وكثافة عالية في العنصر البشرية، يعتبر هذا الترتيب منطقيا من حيث تصنيف المشاريع وما يميز طبيعة كل مشروع عن الآخر.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p31.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p 39.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p 44.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p40 .
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p47.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p46.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p44.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, pp47, 48.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p24.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p25.

المطلب الخامس: تقييم لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار
CAIPIREF والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF

على الرغم من قلة الإحصائيات المتعلقة بكل من لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار CAIPIREF والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF ، إلا أنه يمكن تقييمهما ولو بصورة جزئية من خلال المعلومات المتوفرة على النحو التالي:
أولاً: لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار CAIPIREF :
أ- الملفات المعالجة:

1- حسب العدد الإجمالي:

يمكن تصنيف الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2015 في الجدول الموالي:
الجدول رقم(45/04) الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار

2013		2014		2015		
%	الملفات المعالجة	%	الملفات المعالجة	%	الملفات المعالجة	
44.37	3388	53	3331	60	13782	الملفات المقبولة
		19	1168	32	7351	الملفات المؤجلة
55.63	4248	28	1784	8	1837	الملفات المرفوضة
100	7636	100	6283	100	22970	إجمالي الملفات

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مرجعين*:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الملفات المعالجة خلال الفترة من 2013 إلى 2015 في تزايد حيث بلغ عدد الملفات المعالجة 7636 ملف سنة 2013 ليصل إلى 13782 ملف سنة 2015، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة قبول الملفات المقبولة قد إرتفع من 44.37% سنة 2013 إلى 60% سنة 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية هذه اللجنة نظرا لما تقوم به من عملية المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وبالأخص عملية ضبط العقار التي تعد من أبرز مهامها بإعتبارها من أهم المشاكل التي تعترض المؤسسات المختلفة لمزاولة نشاطها.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p55 .
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p45.

2- حسب القطاعات:

تولي لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار أولوية قصوى للملفات ذات النشاط الصناعي والملفات ذات النشاط الخدماتي، إذ تراوحت نسبة الملفات ذات النشاط الصناعي خلال الفترة من 2013 إلى 2015 بين 46% و53%، وتراوحت نسبة الملفات ذات النشاط الخدماتي خلال نفس الفترة بين 32% و38%، ويرجع السبب في هذا التصنيف إلى أهمية الوعاء العقاري بالنسبة لهاذين النوعين من النشاط، بالإضافة إلى ضرورة الترقية والمتابعة المستمرة بالنسبة لنشاطات الصناعية والخدماتية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(46/04) الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار حسب قطاع النشاط

2013		2014		2015		
%	الملفات المعالجة	%	الملفات المعالجة	%	الملفات المعالجة	
50	3850	46	2885	53	12174	الصناعة
34	2537	38	2379	32	7350	الخدمات
16	1249	15	925	15	3446	نشاط آخر
0	0	1	94	0	0	غير محدد
100	7636	100	6283	100	22970	إجمالي الملفات

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مرجعين* :

ب- مبلغ الإستثمارات وعدد العمال:

وفقا للمعطيات المتاحة لسنة 2014 فقد تم تحديد كل من مبلغ الإستثمارات وعدد العمال للملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار في الجدول الموالي:

* أنظر في ذلك إلى:

- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p56 .
4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p45.

الجدول رقم(47/04) مبلغ الإستثمارات وعدد العمال الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار لسنة 2014

الملفات المقبولة		الملفات المعالجة		2014
عدد العمال	القيمة مليار دج	عدد العمال	القيمة مليار دج	
117000	370	164000	579	

Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p59.

المصدر:

بلغت قيمة الملفات المعالجة سنة 2014 بـ 579 مليار دج فيما بلغت قيمة الملفات المقبولة سنة 2014 بـ 370 مليار دج في حين أن عدد عمال الملفات المعالجة بلغ 164000 لينخفض العدد إلى 117000 بالنسبة للملفات المقبولة، مما يلاحظ أن نسبة المساهمة للجنة في التشغيل لسنة 2014 بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 5.42%، بينما بلغت نسبة المساهمة بالنسبة للفئة التشغيلية 1.14%، تعتبر هذه النسبة ضعيفة في التشغيل ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية الوعاء العقاري، إلا أننا لاحظنا أن نسبة المساهمة في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية كانت ذات قيمة ويرجع السبب في ذلك إلى تركيز اللجنة على المؤسسات ذات الطابع الصناعي بالدرجة الأولى والتي تتميز بكثافة في رأس المال.

ثانيا: تقييم الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF

سجلت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري خلال السنتين 2016، 2018 المعطيات المسجلة

في الجدول التالي:

الجدول رقم (48/04) إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري خلال السنتين 2016، 2018

2018	2016		
79925017	68632605	مساحة المنطقة (m2)	
56565670	48208351	مساحة منطقة الإمتياز (m2)	
30229607	27072737	المساحة الإجمالية المخصصة (m2)	
3993	3104	عدد الحصص المتخصصة	
1188	703	العدد	المستثمرون المؤسسون
20397925	15823245	المساحة (m2)	
1913	1165	العدد	إنشاء أوامر الإمتياز
27218856	19064499	المساحة (m2)	
752	394	العدد	وضع وثائق الإمتياز
14587400	9598574	المساحة (m2)	
448	140	تصاريح البناء الصادرة	
396	131	المشاريع المصرحة	
12	4	المشاريع في حالة نشاط	
	1183724	مبلغ الإستثمارات مليون دج	
	126106	عدد العمال	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مرجعين*:

ساهمت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 بـ 5.85% بينما كانت مساهمتها بالنسبة للفئة التشغيلية لسنة 2016 بـ 1.23% تعد نسبة المساهمة للوكالة في التشغيل ضعيفة، أما فيما يخص المساهمة في الرفع من قيمة الإستثمارات فقد بلغت 1183724 مليون دج لسنة 2014، على الرغم من ضعف المساهمة للوكالة في التشغيل إلا أن مساهمتها في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية تعتبر ذات قيمة.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p49.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p33.

المبحث الثالث: تقييم صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتوزع الصناديق المنشأة من قبل الدول في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتوزع دور هذه الصناديق بين تمويل للمؤسسات وبين منح ضمانات للمؤسسات في جميع مراحلها من النشأة إلى توسعت المشاريع سواء بضمانات القروض العادية أو قروض الإستثمارية.

المطلب الأول: تقييم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

يعد الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أهم الصناديق الداعمة للشباب في إطار إدماجهم في سوق العمل، فهو يعتبر هيئة تمويلية للمشاريع المقترحة من قبل الشباب، بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر هيئة إستشارية في إطار متابعة التمويل للمشاريع الممولة.

أولاً: المشاريع المصرحة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

يمثل الجدول التالي المشاريع المصرح بها من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

الجدول رقم (49/04) المشاريع المصرحة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع الممولة	18490	74130	95542	114365
السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع الممولة	129814	138716	142056	145530

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

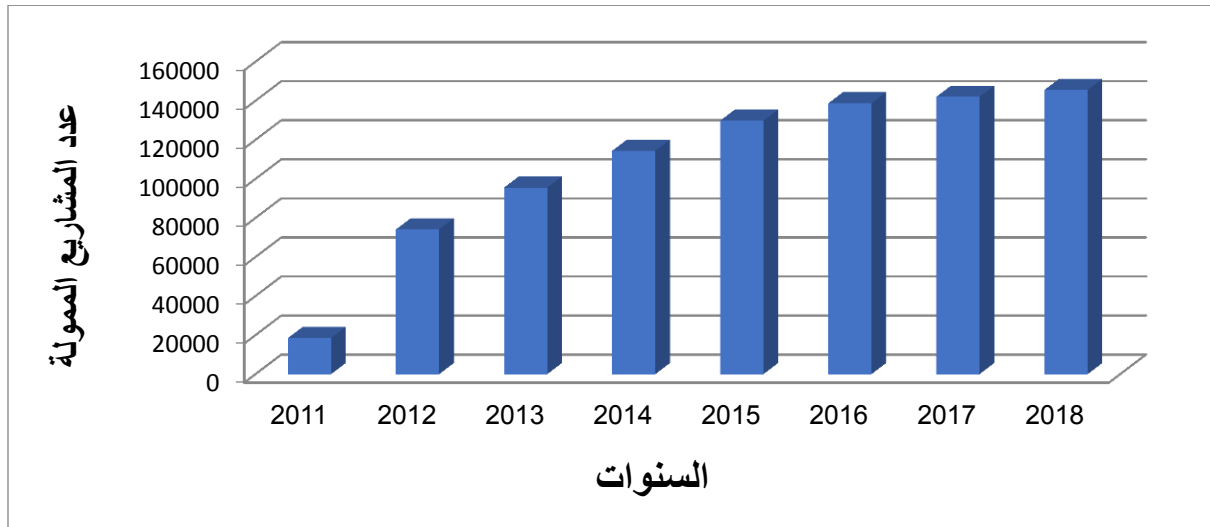
لتوضيح التغيرات الحاصلة في عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

نمثل الجدول أعلاه في الشكل البياني التالي:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p41.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p48.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p24.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p26.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p27.

الشكل رقم (20/04) عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم (49/04).

يبين لنا الجدول والشكل أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة شهد عدة تطورات خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2018، فنلاحظ أن الصندوق سنة 2011 سجل 18490 مشروع في حين أنه سجل 74130 مشروع أي بزيادة قدرت بـ 55640 مشروع، فيما لاحظنا أنه خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2015 كانت الزيادة في عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق سنويا تراوحت بين 15000 و 21000 مشروع، تميزت المرحلة بعد 2015 بالزيادة البطيئة مقارنة بما سبقها حيث لم تتجاوز الزيادة السنوية 10000 مشروع، ويرجع السبب في هذا التقسيم إلى عدة مراحل إلى سببين أساسيين وهما نمط التمويل من قبل الصندوق الذي يعتمد صيغة الإقراض بدون سعر فائدة مما يجعل منها بديل أقل تكلفة بالنسبة للمؤسسات، أما السبب الثاني فهو الوضعية العام للإقتصاد وسياسة التقشف مما أثر على تراجع عدد المشاريع المسجلة من قبل الصندوق.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة صنفت المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط إلى عدة أصناف والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(50/04) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط

2014		2013		2012		2011		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
8.34	9536	6.25	5967	4.58	3398	3.03	560	الزراعة
5.93	6782	4.37	4172	3.39	2511	2.18	403	الصناعة التقليدية
5.71	6532	5.25	5018	4.92	3647	3.19	590	البناء والأشغال العمومية
0.24	270	0.21	201	0.21	152	0.10	19	الري
7.05	8067	6.48	6195	5.86	4346	3.59	664	الصناعة
0.55	630	0.54	518	0.55	406	0.27	50	الصيانة
0.24	270	0.17	164	0.13	95	0.01	1	الصيد
0.49	560	0.39	375	0.32	234	0.19	35	الأعمال الحرة
21.22	24272	20.04	19144	18.83	13962	16.08	2973	الخدمات
39.66	45357	44.36	42387	48.11	35662	54.35	10050	نقل السلع
10.57	12089	11.93	11401	13.11	9717	17.01	3145	نقل المسافرين
100	114365	100	95542	100	74130	100	18490	المجموع
2018		2017		2016		2015		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
14.33	20859	13.42	19061	12.63	17513	10.93	14188	الزراعة
9.15	13321	8.86	12586	8.57	11886	7.60	9870	الصناعة التقليدية
5.75	8365	5.80	8233	5.82	8080	5.85	7599	البناء والأشغال العمومية
0.23	336	0.23	331	0.23	321	0.24	307	الري
7.80	11348	7.80	11083	7.74	10740	7.57	9821	الصناعة
0.59	853	0.58	818	0.57	795	0.57	737	الصيانة
0.32	463	0.30	432	0.29	404	0.27	355	الصيد
0.72	1055	0.65	923	0.60	831	0.55	711	الأعمال الحرة
21.23	30890	21.51	30550	21.71	30111	21.76	28252	الخدمات
31.50	45848	32.27	45847	33.05	45844	35.28	45793	نقل السلع
8.38	12192	8.58	12192	8.79	12191	9.38	12181	نقل المسافرين
100	145530	100	142056	100	138716	100	129814	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

صنفت المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين على البطالة إلى إحدى عشر نشاط مقسمة بنسبة إجمالية خلال الفترة من 2011 إلى 2018 بالترتيب على النحو التالي نقل السلع 39.82%، الخدمات 20.30%، نقل المسافرين 10.97%، الزراعة 9.19%، الصناعة 6.74%، الصناعة التقليدية 6.26%، البناء والأشغال العمومية 5.29%، الصيانة 0.53%، الأعمال الحرة 0.49%، الصيد 0.22%، الري 0.21%، ويرجع السبب في هذا الترتيب إلى طبيعة التمويل من قبل الصندوق الذي لا يغطي إلا نسبة 29% أو 28% على الأكثر مما يستوجب على الشباب المستثمر الإتجاه إلى المشاريع التي تتميز بإنخفاض تمويلها مقارنة بمشاريع أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الخبرة الميدانية تلعب دور في التوجهات الإستثمارية للشباب التي تضمن لهم تحقيق أرباح من شأنها تغطيه مبالغ القروض، إلا أننا لاحظنا بمقارنة النسب بين سنة 2011 وسنة 2018 نجد هناك تراجع في مشاريع نقل المسافرين ومشاريع نقل السلع، بينما نجد إرتفاع في نسبة المشاريع الزراعية، مشاريع الصناعة التقليدية والمشاريع الصناعية ويرجع السبب في ذلك إلى تشبع مشاريع النقل مما يؤدي إلى إنخفاض أرباحها من جهة ومن جهة أخرى الخبرة المتراكمة من تجارب المشاريع السابقة والتطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإنتاج مما يسهل الدخول في مشاريع متنوعة.

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p41.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p48.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p24.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p26.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p27.

ثالثاً: تقييم دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في التشغيل

يرتبط دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بشكل مباشر بفئة الشباب أصحاب المشاريع طالبي التمويل للإطلاق بمشاريعهم الخاصة، ويمكن تقييم دور الصندوق في خلق مناصب شغل على النحو التالي:

أ- بالنسبة لمساهمة المؤسسات الممولة من قبل الصندوق في التشغيل

يمثل الجدول أدناه مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالنسبة لفئة التشغيلية:

الجدول رقم(51/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق		
			العدد	نسبة التشغيل (%)	نسبة التشغيل (%)
2011	9599000	1724197	35953	0.37	2.09
2012	10170000	1848117	144457	1.42	7.82
2013	10788000	2001892	186243	1.73	9.3
2014	10239000	2157232	228950	2.24	10.61
2015	10594000	2371020	266871	2.52	11.26
2016	10845000	2540698	288721	2.66	11.36
2017	10858000	2655470	297020	2.74	11.19
2018	11001000	2724264	305618	2.78	11.22

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم(06/04) والعديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p41.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p48.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p24.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p26.

يوضح لنا الجدول رقم(51/04) نسبة مساهمة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة في التشغيل خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2018، أولاً بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تراوحت بين 2.09% سنة 2011 و 11.22% سنة 2018 مما نلاحظه أن نسبة المساهمة أخذت بالزيادة من سنة 2011 إلى غاية 2014 بنسبة تتراوح بين 1.31% و 5.73%، بينما في الفترة من 2014 إلى غاية 2018 فقد عرفت نسبة المساهمة تذبذب بين الزيادة والنقصان تراوح بين -0.17% و 0.65% وهي نسبة زيادة ضعيفة جداً، ثانياً بالنسبة للفئة التشغيلية والتي بلغت أقصاه سنة 2018 ب 2.78% وأدناها 0.37% سنة 2011، تعتبر نسبة المساهمة لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في العموم دون المستوى وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقاً زد على ذلك النسبة الضعيفة لتمويل الصندوق مقابل التمويل البنكي.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في التشغيل:

يمول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عدة أنواع من القطاعات وهذا حسب قطاع النشاط، ويختلف كل قطاع عن آخر من حيث إستعابها للعمالة على النحو التالي:

الجدول رقم (52/04) عدد عمال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط

2014		2013		2012		2011		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10.11	23140	7.59	14143	5.52	7972	3.92	1411	الزراعة
7.84	17950	5.91	11001	4.72	6822	3.50	1258	الصناعة التقليدية
9.33	21353	8.92	16606	8.78	12677	5.94	2135	البناء والأشغال العمومية
0.41	942	0.38	699	0.38	548	0.16	58	الري
10.26	23481	9.61	17898	8.65	12492	5.54	1990	الصناعة
0.66	1518	0.68	1259	0.70	1006	0.35	125	الصيانة
0.40	923	0.25	471	0.15	213	0.00	1	الصيد
0.53	1210	0.43	805	0.36	516	0.22	80	الأعمال الحرة
22.30	51049	21.85	40689	21.13	30525	18.50	6652	الخدمات
30.17	69070	35.07	65307	39.20	56631	47.39	17038	نقل السلع
8.00	18314	9.32	17365	10.42	15055	14.48	5205	نقل المسافرين
100	228950	100	186243	100	144457	100	35953	المجموع
2018		2017		2016		2015		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
16.45	50278	15.48	45986	14.66	42322	12.94	34522	الزراعة
11.41	34868	11.11	33001	10.81	31222	9.77	26078	الصناعة التقليدية
8.77	26799	8.89	26417	9.00	25992	9.21	24568	البناء والأشغال العمومية
0.38	1150	0.38	1138	0.38	1108	0.40	1065	الري
10.79	32982	10.87	32284	10.85	31317	10.74	28653	الصناعة
0.68	2066	0.66	1967	0.66	1910	0.67	1779	الصيانة
0.55	1669	0.52	1551	0.51	1462	0.48	1293	الصيد
0.75	2281	0.68	2007	0.63	1813	0.58	1541	الأعمال الحرة
21.39	65373	21.72	64518	21.97	63430	22.23	59316	الخدمات
22.80	69666	23.45	69665	24.13	69662	26.08	69597	نقل السلع
6.05	18486	6.22	18486	6.40	18483	6.92	18459	نقل المسافرين
100	305618	100	297020	100	288721	100	266871	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

كما ذكرنا سابقا أن المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة مصنفة إلى إحدى عشر صنف حسب قطاع النشاط كانت لها أهمية متفاوتة بالنسبة للمساهمة في التشغيل خلال الفترة من 2011 إلى 2018 على النحو التالي نقل السلع 31.04%، الخدمات 21.39%، الزراعة 10.83%، الصناعة 9.66%، البناء والأشغال العمومية 8.61%، نقل المسافرين 8.48%، الصناعة التقليدية 8.13%، الصيانة 0.63%، الأعمال الحرة 0.52%، الصيد والري 0.36%، نلاحظ أنه وعلى الرغم من تراجع دور نشاط نقل السلع خلال الفترة من 2011 سنة 41.39% إلى 2018 سنة 22.8% إلا أنه يبقى من أهم النشاطات التي لها تأثير على مستوى التشغيل بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل الصندوق، كما لاحظنا تراجع دور نشاط نقل المسافرين في التشغيل بنسبة تفوق 8% خلال الفترة مما أفقدها أهميتها بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل الصندوق، بالنسبة لقطاع الخدمات فقد بقي محافظ تقريبا على نفس نسبة المساهمة في التشغيل خلال الفترة، بعكس التراجع في نشاط نقل السلع والمسافرين زادت أهمية نشاط الزراعة والصناعة التقليدية حيث تطورت مساهمة نشاط الزراعة من 3.92% سنة 2011 إلى 16.45% سنة 2018، وتطورت نسبة المساهمة في التشغيل بالنسبة لصناعة التقليدية من 3.5% سنة 2011 إلى 11.41% سنة 2018. ويرجع السبب في هذه التغيرات إلى الأسباب المذكورة سابقا والتي تتمحور حول خبرة الشباب أصحاب المشاريع، إحتياجات المشاريع التمويلية، متطلبات السوق.

رابعا: تأثير الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة على حجم الإستثمارات

أ- بالنسبة لإجمالي الإستثمار

ساهمت المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة في زيادة حجم الإستثمارات على النحو التالي:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p41.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p48.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p24.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p26.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p27.

الجدول رقم (53/04) مبلغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

السنوات	2012	2013	2014	2015
مبلغ التمويل (دج)	199261414794	275510198899.77	346879220108.49	410550760000
السنوات	2016	2017	2018	
مبلغ التمويل (دج)	449796600000	464676831849.12	481332730000	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2018 ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية بقيمة تتراوح بين 199 مليار دج سنة 2012 و 481 مليار دج سنة 2018، وهي تعتبر قيمة مرتفعة مما يدل على أهمية الصندوق في عملية التمويل للمشاريع الناشئة.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في زيادة حجم الإستثمار

توزعت مساهمة المشاريع الممولة من قبل الصندوق إلى عدة قطاعات حسب قطاع النشاط والجدول الموالي يوضح ذلك:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p41.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p48.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p24.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p26.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p27.

الجدول رقم (54/04) مبلغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط

2013		2012		السنوات قطاع النشاط
%	مبلغ التمويل (دج)	%	مبلغ التمويل (دج)	
7.39	20353421384.34	5.51	10975173091	الزراعة
3.76	10347191452.45	2.84	5649514298	الصناعة التقليدية
6.33	17433973326.26	5.70	11361264053	البناء والأشغال العمومية
0.46	1268642947.92	0.43	862981362	الري
8.33	22943187280.10	7.16	14266823521	الصناعة
0.46	1258691146.75	0.45	887800498	الصيانة
0.34	926163935.97	0.22	439332374	الصيد
0.39	1065978531.32	0.31	612107371	الأعمال الحرة
24.16	66576789349.37	23.02	45875871981	الخدمات
38.89	107145130685.81	43.87	87407684342	نقل السلع
9.51	26191028859.48	10.50	20922861904	نقل المسافرين
100	275510198899.77	100	199261414794.00	المجموع
2015		2014		السنوات قطاع النشاط
%	مبلغ التمويل (مليون دج)	%	مبلغ التمويل (دج)	
13.01	53423.17	9.78	33932903094.46	الزراعة
7.18	29489.45	5.37	18627994486.48	الصناعة التقليدية
7.25	29762.93	7.07	24518156225.32	البناء والأشغال العمومية
0.53	2163.79	0.53	1850350165.82	الري
10.37	42582.39	9.46	32801221909.08	الصناعة
0.49	2024.30	0.47	1626015993.99	الصيانة
0.58	2393.77	0.50	1717299100.41	الصيد
0.58	2380.95	0.50	1744300713.60	الأعمال الحرة
24.20	99366.74	24.51	85003917396.20	الخدمات
28.78	118163.54	33.62	116623971068.24	نقل السلع
7.01	28799.73	8.20	28433089954.89	نقل المسافرين
100	410550.76	100	346879220108.49	المجموع
2017		2016		السنوات قطاع النشاط
%	مبلغ التمويل (دج)	%	مبلغ التمويل (مليون دج)	
16.25	75489707364.20	15.25	68610.87	الزراعة

8.52	39609639324.49	8.23	37029.45	الصناعة التقليدية
7.07	32873935583.96	7.15	32164.07	البناء والأشغال العمومية
0.50	2329295239.72	0.50	2261.61	الري
10.74	49929004276.48	10.66	47963.17	الصناعة
0.51	2366995039.00	0.50	2249.56	الصيانة
0.63	2944140373.95	0.62	2784.59	الصيد
0.75	3487568207.25	0.66	2970.57	الأعمال الحرة
23.33	108413794477.01	23.69	106551.90	الخدمات
25.48	118381750829.97	26.32	118366.73	نقل السلع
6.21	28851001133.09	6.41	28844.08	نقل المسافرين
100	464676831849.12	100	449796.60	المجموع

2018		السنوات	قطاع النشاط
%	مبلغ التمويل (مليون دج)		
17.45	83989.28		الزراعة
8.85	42578.39		الصناعة التقليدية
6.98	33619.43		البناء والأشغال العمومية
0.49	2367.85		الري
10.72	51607.09		الصناعة
0.52	2508.36		الصيانة
0.66	3188.21		الصيد
0.88	4238.03		الأعمال الحرة
22.85	110001.20		الخدمات
24.60	118383.90		نقل السلع
5.99	28851.00		نقل المسافرين
100	481332.73		المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p45.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p41.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p49.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p48.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p24.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p26.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p27.

رتبت مساهمة المشاريع الممولة من قبل الصندوق في الرفع من قيمة الإستثمارات حسب قطاع النشاط على النحو التالي نقل السلع 31.65%، الخدمات 23.68%، الزراعة 12.09%، الصناعة 9.63%، نقل المسافرين 7.69%، البناء والأشغال العمومية 6.79%، الصناعة التقليدية 6.39%، الأعمال الحرة 0.58%، الصيد 0.51%، الري والصيانة 0.49%، تتدخل عدة عوامل في تحديد القطاع الأكثر تأثير في المساهمة في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية ولعل من أهمها عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق في كل نشاط، حجم المشاريع والتي عادة لا تكون مشاريع كبرى إنما هي إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، طبيعة المشروع وقيمة التمويل اللازمة لإنطلاقه.

المطلب الثاني: تقييم صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إختص صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستثمارية، ومما يميز هذا النوع من الضمان ضخامة التمويل بالإضافة إلى طول مدة الضمان، وهذا يفرض نوع من الرقابة الصارمة على المؤسسات الممولة لتجنب تعثر هذه الأخيرة عن تسديد أقساط القروض البنكية.

أولاً: الملفات المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل الجدول أدناه الملفات المصرحة بها من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2018:

الجدول رقم (55/04) الملفات المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الملفات	186	461	524	836	623
السنوات	2013	2014	2015	2017	2018
عدد الملفات	620	671	743	1034	1189

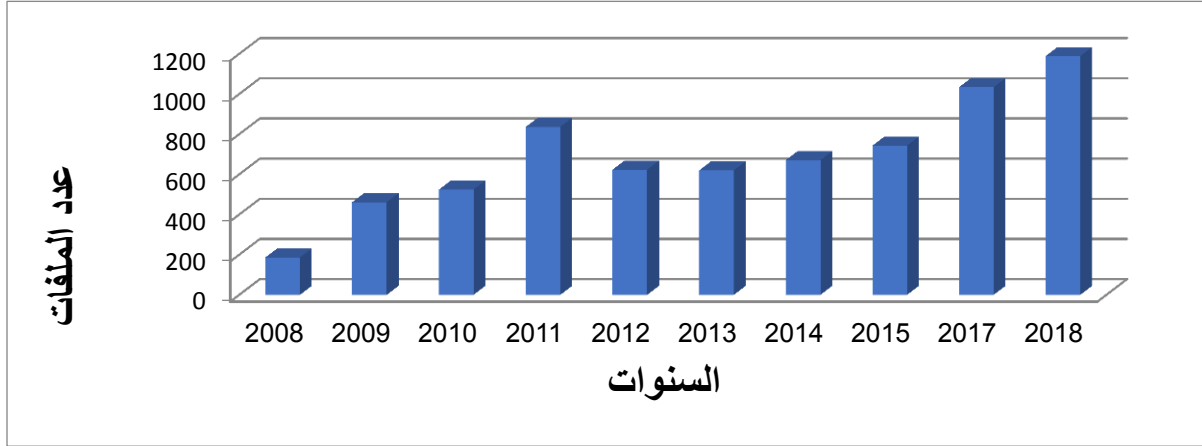
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p46.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p47.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p29
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p38.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p43.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p41.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p42.

يمثل الشكل البياني أدناه تمثيل الجدول أعلاه لتوضيح تغيرات عدد الملفات المصرحة من قبل الصندوق:

الشكل رقم (21/04) عدد الملفات المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (55/04).

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الملفات المسجلة لدى صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تذبذب خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2018، حيث أن قسم إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من 2008 إلى غاية 2011 إذ تميزت هذه المرحلة بالإرتفاع المستمر من تسجيل 186 ملف سنة 2008 إلى غاية تسجيل 836 ملف سنة 2011، أي بزيادة سنوية قدرت بـ 216 ملف سنويا، أما المرحلة الثانية من الفترة 2012 إلى 2018 حيث عرفت هذه الفترة تراجع لعدد الملفات المسجلة من 836 ملف سنة 2011 إلى 623 ملف سنة 2012 و 620 ملف سنة 2013 لترتفع عدد الملفات المسجلة إلى غاية 1189 ملف سنة 2018.

9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p22.

10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p23.

ثانياً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة من قبل الصندوق إلى عدة قطاعات حسب طبيعة النشاط وفقاً للجدول أدناه:

الجدول رقم (56/04) المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

2012		2011		2010		2009		2008		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
31.30	195	34	283	34.73	182	35	163	36	67	البناء والأشغال العمومية
26.32	164	29	244	31.49	165	34	156	32	60	النقل
32.58	203	29	243	25.95	136	22	100	26	48	الصناعة
4.98	31	4	31	3.05	16	4	19	3	6	الصحة
4.82	30	4	35	4.77	25	5	23	3	6	الخدمات
100	623	100	836	100	524	100	461	100	186	المجموع
2018		2017		2015		2014		2013		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
18.00	214	21.86	226	31.49	234	28.61	192	30.81	191	البناء والأشغال العمومية
9.00	107	9.77	101	11.31	84	15.05	101	20.65	128	النقل
52.14	620	48.84	505	42.40	315	40.09	269	34.03	211	الصناعة
6.90	82	6.77	70	7.54	56	7.45	50	6.77	42	الصحة
13.96	166	12.77	132	7.27	54	8.79	59	7.74	48	الخدمات
100	1189	100	1034	100	743	100	671	100	620	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p46.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p47.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p29
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p38.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p43.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p41.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p42.

صنفت الملفات الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار حسب قطاع النشاط إلى خمس قطاعات وهي كالتالي بالترتيب الصناعة 35.30%، البناء والأشغال العمومية 30.18%، النقل 21.86%، الخدمات 7.21%، الصحة 5.45%، بالنظر إلى المهام المكلف بها الصندوق فإن هذا الترتيب منطقي حيث يعتبر قطاع الصناعة أكثر قطاع يحتاج لدعم الصندوق من حيث حجم التمويل اللازم لإنطلاق مشاريعه، ونفس الشيء بالنسبة لباقي القطاعات. أي كلما كان القطاع أكثر حاجة للقروض البنكية كانت لديه أولوية الدعم من قبل الصندوق زد على ذلك القيمة المضافة من قبل القطاع فهي أيضا تلعب دور في إعطاء ميزة إضافية للقطاع لزيادة أهميته.

ثالثا: تقييم دور صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تلعب طبيعة الضمان الممنوح من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نسبة المساهمة في التشغيل بالنسبة للعدد الإجمالي لعمال المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو بالنسبة للفئة التشغيلية على النحو التالي:

أ- بالنسبة للعدد الإجمالي لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتطرق إلى نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالنسبة للفئة التشغيلية ندرج الجدول التالي:

9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p22.

10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p23.

الجدول رقم (57/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق			عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفئة التشغيلية	السنوات
نسبة التشغيل (%)	نسبة التشغيل (%)	العدد			
0.15	0.02	2237	1540209	9146000	2008
0.23	0.04	4110	1756964	9472000	2009
0.73	0.13	12659	1724197	9599000	2011
0.54	0.1	9989	1848117	10170000	2012
0.45	0.08	8917	2001892	10788000	2013
0.46	0.1	9942	2157232	10239000	2014
0.47	0.1	11120	2371020	10594000	2015
0.63	0.16	16852	2655470	10858000	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم(06/04) و العديد من المراجع*:

بين لنا الجدول رقم (57/04) نسبة المساهمة صندوق ضمان قروض الإستثمارات في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008 إلى 2017 والذي تراوحت بين 0.15% سنة 2008 و 0.63% سنة 2017، كما بين لنا مساهمة صندوق ضمان قروض الإستثمارات في التشغيل بالنسبة للفئة التشغيلية والتي تراوحت بين 0.02% سنة 2008 و 0.16% سنة

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p46.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p49.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p29
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p38.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p43.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p41.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p42.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p22.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p23.

2017، تعتبر نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل ضعيفة ويرجع السبب في ذلك إلى أنها هيئة ضمان أكثر منها هيئة تمويل، بالإضافة إلى أن المشاريع الإستثمارية تتميز بتعويض اليد العامل بالتكنولوجيا مما يجعلها ذات كثافة في رأس المال وقلة في اليد العاملة.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في التشغيل

يؤثر قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق في نسبة تأثيرها في التشغيل وذلك وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (58/04) عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

2012		2011		2009		2008		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
35.90	3586	30.54	3866	52	2120	60	1338	البناء والأشغال العمومية
11.79	1178	10.52	1332	11	468	11	238	النقل
44.34	4429	52.52	6649	29	1201	21	460	الصناعة
4.77	476	4.76	602	5	192	5	123	الصحة
3.20	320	1.66	210	3	129	3	78	الخدمات
100	9989	100	12659	100	4110	100	2237	المجموع
2017		2015		2014		2013		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
22.26	3752	36.93	4107	34.64	3444	35.08	3128	البناء والأشغال العمومية
4.53	764	7.39	822	6.87	683	9.13	814	النقل
56.92	9592	45.67	5078	45.27	4501	42.68	3806	الصناعة
6.50	1096	5.80	645	6.62	658	6.17	550	الصحة
9.78	1648	4.21	468	6.60	656	6.94	619	الخدمات
100	16852	100	11120	100	9942	100	8917	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم(06/04) و العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p46.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p49.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p29
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p38.

وزع الجدول رقم (58/04) مساهمة الصندوق في التشغيل حسب قطاع النشاط خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2017 بالترتيب على النحو التالي الصناعة 42.18%، البناء والأشغال العمومية 38.42%، النقل 9.03%، الصحة 5.58%، الخدمات 4.80%. يتوافق هذا التقسيم تقريبا مع تصنيف الملفات الممولة من قبل الصندوق إذ نلاحظ أن قطاع الصناعة له الأولوية الأولى من قبل الصندوق بعدد الملفات الممولة ونتيجة لذلك كان له النصيب الأعلى في المساهمة في التشغيل وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الصناعات الممولة من قبل الصندوق هي صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم في أغلبها نظرا لمتوسط عدد العمال الموظف لكل مشروع المحصور بين 10 و 19 عاملا.

رابعا: تأثير صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإستثمارات بالنظر إلى طبيعة الضمان الممنوح من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يتوقع إن تكون مساهمة الصندوق في حجم الإستثمارات مرتفعة.

أ- بالنسبة لإجمالي الإستثمار

يمثل الجدول الموالي قيمة مبلغ الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (59/04) مبلغ الضمان المقدم من صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
مبلغ الضمان (دج)	2727146771	5732041875	13921247285	24558139366	10842000000
السنوات	2013	2014	2015	2017	2018
مبلغ الضمان (دج)	19509870000	41538590000	30344140000	58802000000	73515000000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p43.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p41.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p42.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p22.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p23.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p46.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p49.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p29
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p38.

تطورت مساهمة صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية خلال الفترة من 2008 إلى 2018 حيث تراوحت القيمة الإجمالية للمساهمة بين 2 مليار دج سنة 2008 و73 مليار دج سنة 2018، أي بزيادة سنوية بلغت 7.1 مليار دج سنويا ويعتبر هذا التقدم سريع مما يعطي أهمية لتطوير الصندوق.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في زيادة حجم الإستثمار

اختلفت قيمة الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق وذلك حسب النشاط الممارس، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (60/04) مبلغ الضمان للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

2011		2009		2008		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
30.54	7499782617	34.24	1962832513	34.86	950673980	البناء والأشغال العمومية
10.52	2584265691	17.13	982019521	15.00	409116854	النقل
52.52	12898320993	38.20	2189380426	41.98	1144852900	الصناعة
4.76	1168735520	7.27	416821415	6.17	168400000	الصحة
1.66	407034545	3.16	180988000	1.98	54103037	الخدمات
100	24558139366	100	5732041875	100	2727146771	المجموع
2014		2013		2012		السنوات قطاع النشاط
%	القيمة(مليون دج)	%	القيمة(مليون دج)	%	القيمة(مليون دج)	
19.93	8277.93	23.79	4640.53	28.19	3056	البناء والأشغال العمومية
4.98	2069.33	7.96	1552.53	8.37	907	النقل
58.25	24197.17	56.21	10966.87	55.31	5997	الصناعة
9.38	3895.93	7.68	1498.66	5.57	604	الصحة
7.46	3098.23	4.36	851.28	2.56	278	الخدمات

6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p43.

7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p41.

8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p42.

9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p22.

10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p23.

100	41538.59	100	19509.87	100	10842	المجموع
2018		2017		2015		السنوات
%	القيمة(مليون دج)	%	القيمة(مليون دج)	%	القيمة(الف دج)	قطاع النشاط
12.07	8872	15.61	9179	21.82	6620496	البناء والأشغال العمومية
3.02	2218	3.49	2054	3.92	1188044	النقل
65.80	48371	61.66	36256	61.52	18667879	الصناعة
6.74	4956	7.41	4360	8.03	2437300	الصحة
12.38	9098	11.82	6953	4.71	1430421	الخدمات
100	73515	100	58802	100	30344140	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

قسمت مساهمة صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2018 بين مختلف القطاعات حسب النشاط بالترتيب التالي الصناعة 54.61%، البناء والأشغال العمومية 24.56%، النقل 8.27%، الصحة 7.00%، الخدمات 5.57%، كان لقطاع الصناعة المساهمة الأكبر في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية وذلك نظرا لما تتطلبه الصناعة من كثافة في رأس المال يجعل من صاحب المؤسسات يقدم على طلب قروض بنكية بقيمة أعلى من القطاعات الأخرى.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p29.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p32.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p32.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p32.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p30.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p33.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p31.

المطلب الثالث: تقييم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنح الضمانات العادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغتين مختلفتين وهي عرض الضمان وشهادة الضمان، وفي مرحلتي النشأة أو التوسعة.

أولاً: عدد الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 خلال الفترة بين 2005 و 2018 تم منح عدد من الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك:
الجدول رقم(61/04) الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الضمانات الممنوحة	85	99	145	203	247
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الضمانات الممنوحة	635	838	1154	1349	1806
السنوات	2015	2016	2017	2018	
عدد الضمانات الممنوحة	2383	2748	3212	3767	

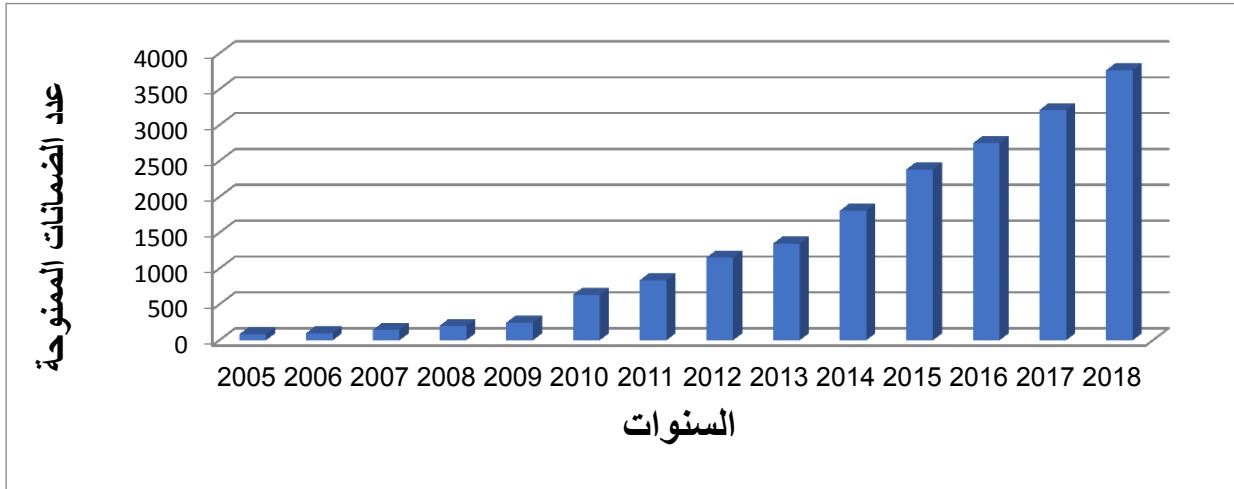
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

الشكل أدناه يمثل التمثيل البياني للجدول رقم (61/04):

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p36.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p40.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p35.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p40.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p38.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p40.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p45.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p20.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p21.

الشكل رقم(22/04) الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (61/04).

خلال الفترة الزمنية من 2005 إلى غاية 2018 سجل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد مستمر في عدد الضمانات الممنوحة وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، إذ سجل الصندوق سنة 2005 منح 85 ضمان ممنوح في حين بلغ 3767 ضمان ممنوح سنة 2018 أي بزيادة سنوية قدرت بـ 283 ضمان ممنوح سنويا، ويرجع السبب في الزيادة المتواصلة لعدد الضمانات الممنوحة إلى المزايا المقدمة من طرف الصندوق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلا يكتفي الصندوق بكونه ضامن للقروض فقط بل يتعدى ذلك إلى دراسة المشاريع المقدمة ومساعدتها على تأهيلها في الحصول على ضمان، بالإضافة إلى المتابعة الدقيقة لضمان دفع الإلتزامات المترتبة على المؤسسات إتجاه البنك والقيام بعدة إتفاقيات مع جميع الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تصنيف الضمانات المقدمة من قبل صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف عرض الضمان على أنه موافقة مبدئية على هبة الضمان الممول، بينما تعرف شهادة الضمان على أنها عرض الضمان متمم بالتمويل البنكي حيث يصبح إلتزام نهائي من طرف الصندوق¹ ، والجدول الموالي يوضح لنا توزيع الملفات الممولة من قبل الصندوق بين شهادة الضمان وعرض الضمان.

1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p34.

الجدول رقم(62/04) الضمانات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق حسب نوع الضمان

2011			2010			السنوات
%	العدد		%	العدد		
29.36	246	شهادة الضمان	28.50	181	شهادة الضمان	نوع الضمانات الممنوحة
70.64	592	عرض الضمان	71.50	454	عرض الضمان	
100	838	المجموع	100	635	المجموع	
2013			2012			
%	العدد		%	العدد		
31.36	423	شهادة الضمان	30.68	354	شهادة الضمان	نوع الضمانات الممنوحة
68.64	926	عرض الضمان	69.32	800	عرض الضمان	
100	1349	المجموع	100	1154	المجموع	
2015			2014			
%	العدد		%	العدد		
35.00	834	شهادة الضمان	33.50	605	شهادة الضمان	نوع الضمانات الممنوحة
65.00	1549	عرض الضمان	66.50	1201	عرض الضمان	
100	2383	المجموع	100	1806	المجموع	
2017			2016			
%	العدد		%	العدد		
34.99	1124	شهادة الضمان	35.08	964	شهادة الضمان	نوع الضمانات الممنوحة
65.01	2088	عرض الضمان	64.92	1784	عرض الضمان	
100	3212	المجموع	100	2748	المجموع	
2018			2018			
%	العدد		%	العدد		
34.46	1298	شهادة الضمان				نوع الضمانات الممنوحة
65.54	2469	عرض الضمان				
100	3767	المجموع				

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

يعتبر عرض الضمان من خلال الجدول أعلاه الصيغ الأكثر تمويل من قبل الصندوق خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2018 بنسبة متوسطة بلغت 67.45%، بينما بلغت النسبة المتوسطة لشهادة الضمان 32.55%، ومن خلال التعريفين المقدمين لكل من شهادة الضمان وعرض الضمان نستنتج أن في عرض الضمان تكون العلاقة المالية بين المؤسسة والهيئة المالية الممولة والتي في الغالب تكون البنك عن طريق قروض بنكية، أما بالنسبة لشهادة العرض فإن الصندوق يتدخل في العلاقة المالية بين المؤسسة والبنك، وتكون في حالة عجز المؤسسة عن تسديد أقساط القروض، أي أن نسبة 67.45% من المؤسسات المنخرطة في الصندوق لديها القدرة على سداد القروض البنكية في حين أن نسبة 32.55% لم تتمكن من تسديد أقساط البنك ولو بصفة مؤقتة، وهذا يدل على الدور الذي يلعبه الصندوق في متابعة الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: تقييم دور صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يمكن تقييم مساهمة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العنصرين التاليين:

أ- بالنسبة للمساهمة في للتشغيل:

يشير الجدول أدناه لنسبة المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالنسبة للفئة التشغيلية:

- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p26.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p39.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p35.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p40.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p38.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p40.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p45.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p20.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p21.

الجدول رقم (63/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق			عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفئة التشغيلية	السنوات
العدد	نسبة التشغيل (%)	نسبة التشغيل (%)			
3252	0.04	0.28	1157856	8044220	2005
3110	0.04	0.25	1252647	8868804	2006
4883	0.06	0.36	1355399	8594243	2007
8157	0.09	0.53	1540209	9146000	2008
9887	0.1	0.56	1756964	9472000	2009
34214	0.35	2.1	1625686	9765000	2010
40832	0.43	2.37	1724197	9599000	2011
52157	0.51	2.82	1848117	10170000	2012
55523	0.51	2.77	2001892	10788000	2013
69120	0.68	3.2	2157232	10239000	2014
82495	0.78	3.48	2371020	10594000	2015
87960	0.81	3.46	2540698	10845000	2016
97300	0.9	3.66	2655470	10858000	2017
107753	0.98	3.96	2724264	11001000	2018

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (06/04) والعديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p36.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p40.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p36.

من خلال الجدول رقم(63/04) نلاحظ أن نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2018 بالنسبة للعدد الإجمالي لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت أقصى نسبة لها 3.96% سنة 2018، أما بالنسبة للفئة التشغيلية فقد بلغت النسبة أقصاها 0.98% سنة 2018، وعلى الرغم من أهمية الصندوق كهيئة ضامنة للقروض إلا أن دورها لا يزال غير فعال في التشغيل، ولهذا وجب تفعيل دوره بشكل أكثر فعالية، وذلك بالإهتمام أكثر بالمؤسسات التي تواجه مشكلة عدم القدرة على تسديد أقساطها، والقيام بأيام دراسية للتعريف بأهمية الصندوق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بالتنسيق مع الهيئات الداعمة الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في التشغيل:

تختلف قيمة الضمانات الممنوحة بين عرض الضمان وشهادة الضمان، وبين مرحلة النشأة أو التوسعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p35.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, pp39, 40.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, pp37, 38
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p40.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p45.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p20.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p21.

الجدول رقم (64/04) عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الضمان

2012		2011		2010		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
15.95	8317	16.73	6832	16.53	5654	النشأة	عرض الضمان
54.10	28216	54.80	22375	55.59	19019	التوسيع	
70.04	36533	71.53	29207	72.11	24673	المجموع	
29.96	15624	28.47	11625	27.89	9541	شهادة الضمان	
100	52157	100	40832	100	34214	المجموع	
2015		2014		2013		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
15.49	12775	/	/	/	/	النشأة	عرض الضمان
51.03	42094	/	/	/	/	التوسيع	
66.51	54869	67.73	46814	69.85	38785	المجموع	
33.49	27626	32.27	22306	30.15	16738	شهادة الضمان	
100	82495	100	69120	100	55523	المجموع	
2018		2017		2016		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
21.59	23267	18.52	18024	16.39	14420	النشأة	عرض الضمان
46.29	49874	48.71	47391	50.43	44362	التوسيع	
67.88	73141	67.23	65415	66.83	58782	المجموع	
32.12	34612	32.77	31885	33.17	29178	شهادة الضمان	
100	107753	100	97300	100	87960	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p36.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p35.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, pp39, 40.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, pp37, 38
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p40.

كان لصيغة عرض الضمان التأثير الأكبر بالنسبة لمساهمة الصندوق في التشغيل خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2018 إذ بلغ متوسط مساهمته 68.86% توزعت على نوعين من عروض الضمان بالترتيب حسب حالة المشروع التوسيع 51.98%، النشأة 16.88%، بينما ساهمت شهادات الضمان في التشغيل خلال نفس الفترة بمعدل متوسط قدره 31.14%، بناء على ما سبق نستنتج أن أغلبية المؤسسات المودعة ملف الضمان لدى الصندوق تتمتع بمركز مالي جيد ولديها إستراتيجية واضحة لتوسعت نشاطها أو دراسة إقتصادية جيدة لنشاط المراد مزاولته هذا بالإضافة إلى المتابعة والتوجيهات المقدمة من طرف الصندوق.

رابعا: تأثير صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإستثمارات

أ- بالنسبة لإجمالي الإستثمار:

يبين لنا الجدول الموالي قيمة الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (65/04) مبلغ الضمان المقدم من طرف صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008
القيمة الإجمالية للضمانات الممنوحة	1252273315	1538556595	2546818990	3897158104
السنوات	2009	2010	2011	2012
القيمة الإجمالية للضمانات الممنوحة	4773651121	15102486485	1962316859	27999283240
السنوات	2013	2014	2015	2016
القيمة الإجمالية للضمانات الممنوحة	31062065599	44422709244	62250873074	71453559391
السنوات	2017	2018		
القيمة الإجمالية للضمانات الممنوحة	86987515271	109095323386		

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p45.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p20.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p21.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p36.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p40.
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p26.
- 7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p36.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة الصندوق في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية من سنة 2005 إلى غاية 2018 تراوحت بين 1.25 مليار دج سنة 2005 و 109 مليار سنة 2018، أي بزيادة سنوية قدرت بـ 8.29 مليار دج سنويا ، تعتبر هذه الزيادة معتبرة من قبل الصندوق مما يشجع الوزارة الوصية تدعيم الصندوق بصورة أكبر لتحقيق نتائج أفضل.

ب- بالنسبة للفئة الأكثر تأثير في زيادة حجم الإستثمار:

قسمت الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق إلى عرض الضمان وشهادة الضمان، والجدول التالي يوضح قيمة الضمانات الممنوحة حسب كل صيغة خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2018:

-
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p35.
 - 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, pp39, 40.
 - 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, pp37, 38
 - 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p40.
 - 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p45.
 - 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p20.
 - 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p21.

الجدول رقم (66/04) مبلغ الضمان المقدم من طرف صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الضمان
دينار جزائري

2012		2011		2010		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
24.10	6748664896	25.92	5085913412	25.16	3799136911	النشأة	عرض الضمان
47.14	13198309528	47.56	9331871137	48.44	7315463542	التوسيع	
71.24	19946974424	73.47	14417784550	73.59	11114600453	المجموع	
28.76	8052308816	26.53	5205379309	26.41	3987886032	شهادة الضمان	
100	27999283240	100	19623163859	100	15102486485	المجموع	
2015		2014		2013		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
19.43	12095468758					النشأة	عرض الضمان
48.15	29974656685					التوسيع	
67.58	42070125443	68.37	30371533769	71.19	22112515715	المجموع	
32.42	20180747631	31.63	14051175475	28.81	8949549884	شهادة الضمان	
100	62250873074	100	44422709244	100	31062065599	المجموع	
2018		2017		2016		السنوات	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
27.09	29557292995	21.88	19033475766	20.03	14310975006	النشأة	عرض الضمان
43.25	47183217169	46.60	40534869486	47.93	34248942328	التوسيع	
70.34	76740510164	68.48	59568345252	67.96	48559917333	المجموع	
29.66	32354813222	31.52	27419170019	32.04	22893642058	شهادة الضمان	
100	109095323386	100	86987515271	100	71453559391	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع *

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, op.cit, p26.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, op.cit, p36.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, op.cit, p35.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, pp39, 40.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, pp37, 38
- 6- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p40.

وزعت المساهمة في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية بالنسبة لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2018 إلى نوعين وهما عرض الضمان الذي ساهم بمعدل متوسط قدره 70.25% بينما ساهمت شهادة الضمان بـ 29.75%، قسمت مساهمة عرض الضمان بين صيغتين وهما النشأة والتوسيع بالترتيب على النحو التالي 23.37%، 47.01%.

المبحث الرابع: تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدول بإستحداث برامج تقوم على منح الأولوية الأولى لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات مختلفة، كما عملت الدولة وتحت إشراف الوزارة الوصية بإعداد برامج وطنية وأخرى في إطار التعاون الدولي بهدف إستيراد التكنولوجيات الحديثة بغرض تطوير مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لترقى إلى مستوى المنافسة المحلية والدولية.

المطلب الأول: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قسم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة مراحل المرحلة الأول من 2007 إلى غاية 2010 والمرحلة الثانية من 2010 إلى غاية 2014 وتسمى هذه المرحلة بالبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هاته المرحلتين تميز البرنامج بالإهتمام بتأهيل المؤسسات المستفيدة من البرنامج بعد القيام بعملية التشخيص، أما المرحلة الثالثة خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2017 فهي إمتداد للمرحلتين السابقتين.

أولاً: حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹

أ- المرحلة الأولى (2007-2010)

منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:

- أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الإنخراط في البرنامج، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الإنخراط، ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدارسة، أما 351 فقد

7- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p45.

8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p20.

9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, op.cit, p21.

¹ غدير أحمد سليمة: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة - الوادي - غرداية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص ص 149، 150.

- إنطلقت في التأهيل، فوجد منها 279 مؤسسة إستقادت من عمليات التشخيص القبلي أو التشخيص الإستراتيجي ، بينما إستقادت 32 مؤسسة من كافة أعمال التأهيل؛
- كما قام البرنامج ب 20 عملية تكوين وتنظيم 13 يوم إعلامي وتحسيني حول البرنامج، بالإضافة إلى إنجاز فيلم تحسيني لمدة 8 دقائق؛
 - إعداد دليل لمخطط الأعمال، موجه للبنوك والمؤسسات وتنظيم العديد من الملتقيات حول: الجودة، الإبداع، الموارد البشرية، الإستثمار اللامادي والإنتاجية؛
 - التعاون مع إيطاليا لإعداد دراسة حول قطاع الصناعات الغذائية؛
 - شراكة م الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئة التعاون التقني الألماني GTZ لإنجاز عمليات مرتبطة بالتسيير الإستراتيجي.
- ب- المرحلة الثانية: (2010-2014)**

- المعلومات المتوفرة حول حصيلة البرنامج إلى غاية تاريخ 2012/02/29، كانت كالتالي:
- 747 مؤسسة صغيرة ومتوسطة / مؤسسة جد صغيرة أعربوا عن رغبتهم في الإنضمام إلى البرنامج؛
 - 422 مؤسسة صغيرة ومتوسطة/ مؤسسة جد صغيرة قدمت طلبات للحصول على العضوية في البرنامج؛
 - 341 طلبا تم معالجتهم إما عن طريق عمليات التشخيص الأولي، أو إجراءات التأهيل.
 - أما بالنسبة لعدد التدخلات المتعلقة ب 341 مؤسسة فقد بلغ 395 تدخل موزعة كما يلي:
 - 174 ومضة تشخيصية للمؤسسات المصغرة؛
 - 167 تشخيص أولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - 27 تدخل بإجراءات التأهيل.

ثانيا: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة:

إستقادت من برنامج التأهيل المسطر من قبل وزارة الصناعة و المناجم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 22655 مؤسسة موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (67/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل

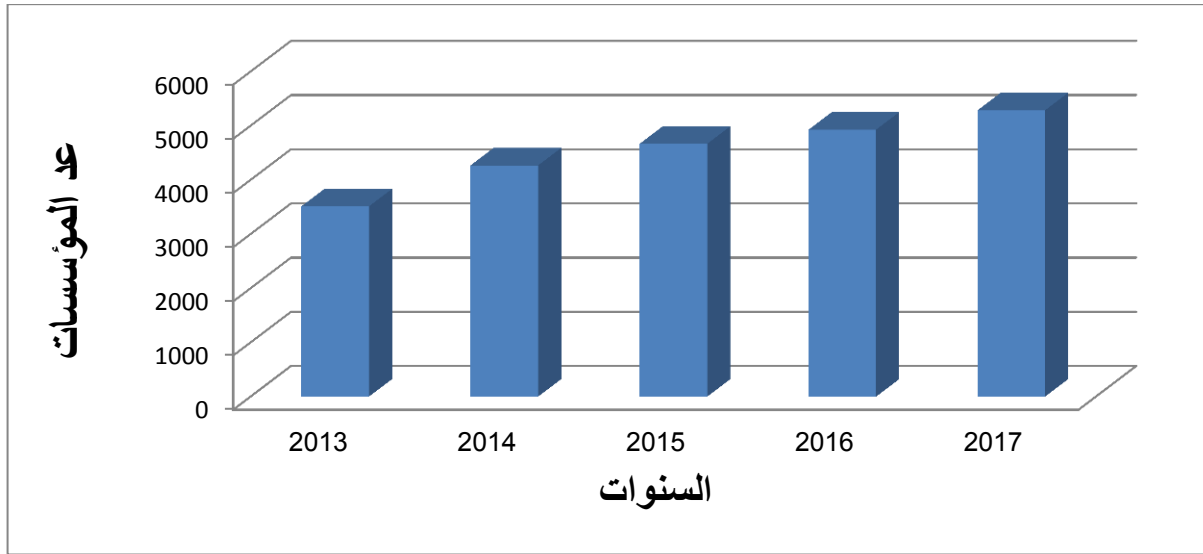
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	3511	4267	4666	4927	5284

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

* أنظر في ذلك إلى:

يوضح الشكل الموالي التمثيل البياني للجدول أعلاه:

الشكل رقم (23/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالاعتماد الجدول رقم (67/04).

نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2017 في تزايد، إذ بلغ عددها 3511 سنة 2013 ليصل إلى 5284 سنة 2017، أي بزيادة سنوية قدرت بـ 443 مشروع، يعتبر هذا التقدم جيد مقارنة بالنتائج المحقق خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2014، على الرغم من إنتهاء البرنامج الوطني في سنة 2014 إلا أن الدولة أبقت على آلية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحت الظروف الإقتصادية الراهنة.

ب- تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة:

1- حسب حجم المؤسسة: صنفت المؤسسات المستفيدة من البرنامج حسب الحجم إلى مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغيرة وأخرى متوسطة، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى لم يذكر تصنيفها والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p28.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p24.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p25.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p27.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p27.

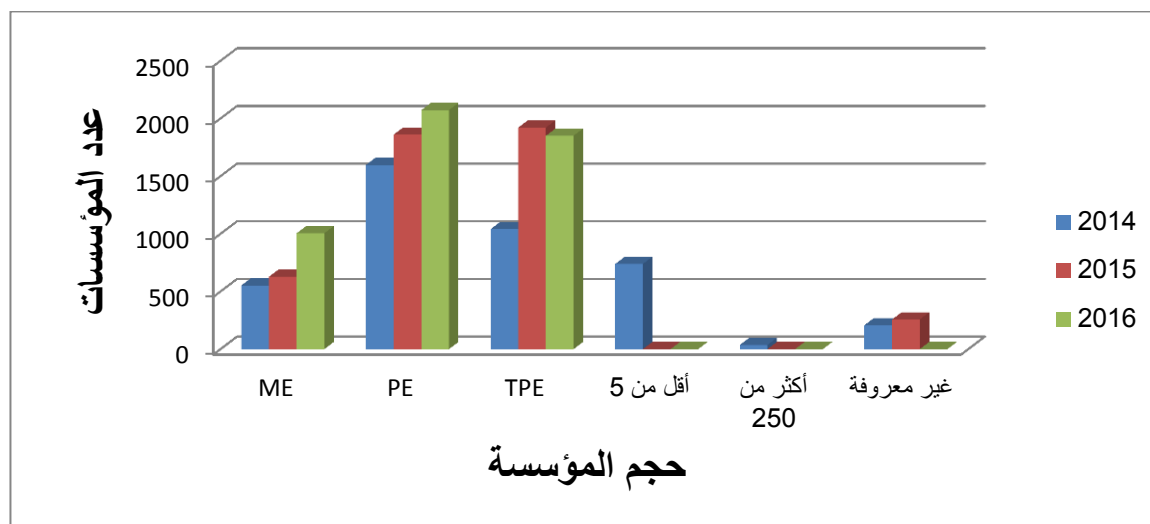
الجدول رقم (68/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب حجم المؤسسة

2016		2015		2014		السنوات طبيعة المؤسسة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
20.40	1005	13.46	628	13.24	552	مؤسسة متوسطة
42.05	2072	39.86	1860	38.30	1597	مؤسسة صغيرة
37.55	1850	41.17	1921	24.94	1040	مؤسسة مصغرة
0.00	0	0.00	0	17.70	738	أقل من 5
0.00	0	0.00	0	0.86	36	أكثر من 250
0.00	0	5.51	257	4.96	207	غير معروفة
100	4927	100	4666	100	4170	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

الشكل البياني التالي يوضح الجدول أعلاه على النحو التالي:

الشكل رقم (24/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب حجم المؤسسة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (68/04).

حسب تصنيف المؤسسات المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2016 فإن نسبة الإستفادة من البرنامج وزعت بين المؤسسات على

* أنظر في ذلك إلى:

- 1 Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p24.
- 2 Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p25.
- 3 Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p27.

النحو التالي بالترتيب مؤسسات صغيرة 40.07%، مؤسسات مصغرة 34.55%، مؤسسات متوسطة 15.70%، أقل من 5 عمال 5.90%، غير معروفة 3.49%، أكثر من 250 عامل 0.29%، كما لاحظنا أن البرنامج الوطني خلال هذه الفترة ركز على المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة إذ بلغ إجمالي الإستفادة 90.32% ويرجع تركيز البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذه الفئات نظرا لأهميتها الإقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى عدم تحمل هذه المؤسسات للأعباء المالية عند مرحلة الإنطلاق ونقص الخبرة الميدانية لأصحاب المؤسسات مما وجب وجود جهاز لتأهيلها.

الجدول رقم (69/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب حجم المؤسسة الخاصة بسنتي 2016-2017

2017		2016		السنوات
%	العدد	%	العدد	
56.51	799	58.87	511	طبيعة المؤسسة
19.02	269	25.92	225	مؤسسة صغيرة
24.47	346	15.21	132	مؤسسة متوسطة
100	1414	100	868	مؤسسة مصغرة
				المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مرجعين*:

يؤكد لنا الجدول رقم(69/04) على أهمية هذه الأنواع الثلاثة من المؤسسات من خلال تقديمه بيانات لتوزيع المؤسسات المستفاد من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين 2016 و 2017 والذي إعتد على تصنيف المؤسسات المستفيدة خلال السنتين فقط، إذ وزعت النسب كالتالي المؤسسات الصغيرة 57.69%، المؤسسات المتوسطة 22.47%، المؤسسات المصغرة 19.84%، من خلال هذا التوزيع نستنتج أن البرنامج أولى أهمية أولى للمؤسسات المصغرة وهذا راجع إلى أن المؤسسات المصغرة يمكنها التوجه إلى أجهزة أخرى للإستفادة من التمويل المطلوب مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها.

2- حسب نوعية القطاع: تنوعت القطاعات المستفيدة من برنامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة قطاعات وفقا للجدولين التاليين:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p27.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p27.

الجدول رقم(70/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب قطاع النشاط

2017		2015		2014		2013		السنوات قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
62.07	3280	62.02	2894	61.73	2634	61.09	2145	البناء والأشغال
15.90	840	16.18	755	16.15	689	16.12	566	صناعة
10.64	562	9.86	460	10.03	428	10.11	355	خدمات
4.47	236	4.82	225	4.85	207	5.10	179	الصناعة الغذائية
2.46	130	2.42	113	2.34	100	2.34	82	النقل
1.42	75	1.61	75	1.73	74	1.88	66	الصيد
1.42	75	1.59	74	1.55	66	1.79	63	آخر
1.38	73	1.31	61	1.41	60	1.40	49	السياحة والفندقة
0.25	13	0.19	9	0.21	9	0.17	6	خدمات TIC
100	5284	100	4666	100	4267	100	3511	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

صنفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملفات المودعة من قبل المؤسسات في إطار الإستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2017 حسب قطاع النشاط إلى 9 قطاعات موزعة بالترتيب على حسب نسبة الإستفادة كالتالي البناء والأشغال العمومية 61.73%، صناعة 16.09%، خدمات 10.16%، الصناعة الغذائية 4.81%، النقل 2.39%، الصيد 1.66%، قطاع نشاط آخر 1.59%، السياحة والفندقة 1.38%، خدمات TIC 0.21%، تميزت القطاعات الأكثر إستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها الأكثر ربحية وأقل مخاطرة وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى قلة الخبرة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل اللجوء إلى هذه الأنواع من النشاطات الخيار الأكثر عقلانية.

3- حسب نوعية الملفات المدروسة:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p28.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p24.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p25.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p27.

صنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية الملفات المدروسة وفقاً للجدول أدناه:

الجدول رقم (71/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب نوعية الملفات المدروسة

2016		2015		2014		2013		السنوات نوع الملف
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
54.80	2700	54.24	2531	52.51	2195	46.88	1646	مؤهل
32.13	1583	32.94	1537	34.43	1439	37.00	1299	غير مؤهل
13.07	644	12.82	598	13.06	546	15.27	536	مؤجل
0	0	0	0	0	0	0.91	32	قيد المعالجة
100	4927	100	4666	100	4180	100	3511	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

بعد دراسة الملفات المودعة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2016 صنفت إلى أربعة أنواع، الأولى ملفات مؤهلة 52.11%، غير مؤهل 0%، مؤجل 13.56% وقيد المعالجة 0.23% مما يلاحظ أن نسبة 52.11% من المؤسسات المسجلة للإستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل هي مؤسسات تتميز بمركز مالي جيد ولا تعاني من مشاكل مالية، ولكن تبحث عن سبل جديدة لتوسعت نشاطها أو تطوير منتجاتها وهي تعتبر نسبة جيدة، فيما نلاحظ أن النسبة الباقية موزعة بين ملفات غير مؤهلة، ملفات مؤجلة، ملفات قيد المعالجة، تعبر الملفات غير المؤهل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من مشاكل في الغالب تكون مالية، وتكون معالجة هذه المشاكل من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإرفاق تقرير مفصل حول الوضعية المالية للمؤسسة والإجراءات الواجب القيام بها من أجل الخروج من هذه الوضعية بالإضافة إلى مرافقتها من قبل الوكالة وإعطائها فرصة أخرى من أجل الإستفادة من البرنامج، أما الملفات المؤجلة فهي مؤجلة بسبب نقص المعلومات الخاصة بالمؤسسات أو نقص بعض الأوراق المطلوبة والضرورية لإنهاء معالجتها، والملفات قيد المعالجة هي الملفات قيد الدراسات ولم يصدر تقريرها النهائي.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p28.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p24.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p25.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p27.

4- حسب المناطق الجغرافية للمؤسسة:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني خمس مراكز تتوزع في المناطق الجغرافية التالي سطيف، عنابة، الجزائر، وهران، غرداية إستفادة بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرنامج الوطني لتأهيل وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (72/04) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب المناطق الجغرافية للمؤسسة

2017		2016		2015		2014		2013		السنوات الجهة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
34.25	1810	34.36	1693	34.91	1629	35.57	1487	34.89	1225	سطيف
25.06	1324	23.08	1137	23.34	1089	25.29	1057	26.06	915	عنابة
22.99	1215	24.66	1215	24.90	1162	23.09	965	22.56	792	الجزائر
12.30	650	12.52	617	12.52	584	12.68	530	13.39	470	وهران
5.39	285	5.38	265	4.33	202	3.37	141	3.10	109	غرداية
100	5284	100	4927	100	4666	100	4180	100	3511	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع* :

وزعت نسب تسجيل فروع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة الزمنية من 2013 إلى غاية 2017 في إطار الإستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسب المتوسطة التالية سطيف 34.80%، عنابة 24.57%، الجزائر 23.64%، وهران 12.68%، غرداية 4.31% يرجع السبب في هذا التوزيع إلى الكثافة السكانية وكذا حركية المنطقة من حيث تواجد المناطق الصناعية بها وكثافتها مما يخلق محيط داعم لإستمرارية المؤسسات.

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p28.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p24.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, op.cit, p25.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, op.cit, p27.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, op.cit, p27.

المطلب الثاني: تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

تمثلت حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية تبعا لوزارة الصناعة خلال الفترة 2001 إلى 2011 فيما يلي:

أولاً: مرحلة التشخيص الإستراتيجي:¹

خلال هذه المرحلة تقدمت 499 مؤسسة بطلبات الإنخراط في هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، منها 254 عمومية و245 خاصة وذلك من أجل الحصول على المساعدات المالية من قبل الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية، إلا أنه لم يتم معالجة كل الملفات حيث بقيت 8 ملفات قيد الدراسة بينما تم الإنتهاء من دراسة 491 مؤسسة تضمنت 254 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة، بناء على هذه الدراسة تم قبول 355 مؤسسة منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة من طرف اللجنة لوطنية للتنافسية الصناعية ، وذلك وفق شروط قبول المؤسسات في برنامج التأهيل.

تم رفض 136 مؤسسة إنقسمت بين 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة، تمثل السبب الرئيس في رفض طلبات المؤسسات إلى وجود بعض الشروط التي تعرقل إنخراطها، فالكثير من هذه المؤسسات تعاني من إختلالات مالية فضلا عن جزء من تكاليف عمليات التشخيص التي تقع على عاتقها، بالإضافة إلى أن العديد من المؤسسات التي أرادت الإنخراط في البرنامج لم تكن تنتمي إلى القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة، ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (73/04) نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة التشخيص

الإستراتيجي -

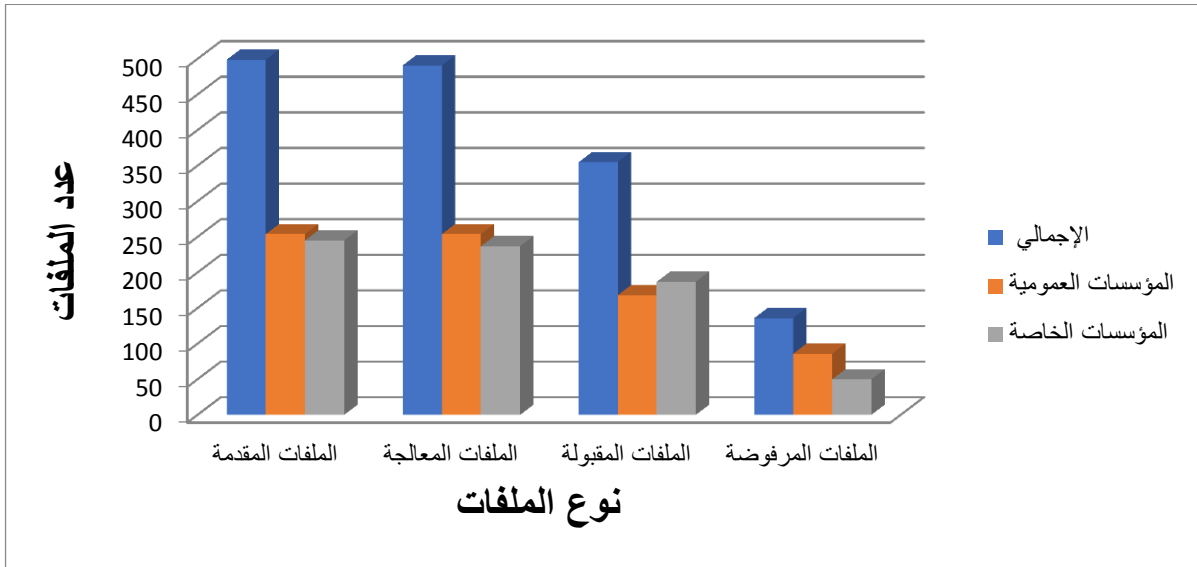
المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الإجمالي	طلبات المؤسسات
245	254	499	الملفات المقدمة
237	254	491	الملفات المعالجة
187	168	355	الملفات المقبولة
50	86	136	الملفات المرفوضة

المصدر: وافية تجاني: مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1-، باتنة، 2015/2016، ص163.

يمثل الشكل رقم (25/04) تمثيل الجدول أعلاه وذلك لمقارنة توزيع نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة في مرحلة التشخيص الإستراتيجي:

¹ بن مسعود آدم، مرجع سابق، ص ص 272، 273.

الشكل رقم (25/04) الملفات المعالجة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة التشخيص الإستراتيجي -



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (73/04).

ثانيا: مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:

تمثل عدد الملفات المقبولة في مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل بـ 205 ملف شملت 107 مؤسسة عمومية و98 مؤسسة خاصة، ويلاحظ أن عددها أقل من عدد الملفات المقبولة في مرحلة التشخيص الإستراتيجي الذي بلغ عددهم 355 طلب أي بنسبة 57.74% ويرجع السبب إلى:

- طول فترة تكوين الملف من قبل المؤسسات وقصر فترة التسجيل؛
 - طول فترة رد البنوك والمؤسسات المالية على طلبات المؤسسات فيما يخص منح القروض.
- تمت معالجة 204 ملف من بين 205 ملف مقدم، أين بقيت مؤسسة خاصة واحدة قيد المعالجة، بلغت عدد المؤسسات المستفيدة من عملية التأهيل 199 مؤسسة وهذا منذ بداية عملية التأهيل من سنة 2001 إلى غاية جوان 2011 بمعدل 20 مؤسسة سنويا.¹
- تبين أن من أصل 199 مؤسسة مستفيدة توقفت 24 مؤسسة عن إستكمال البرنامج خلال مرحلة الدراسة، حيث أن ثلاث مؤسسات منها تغيرت وضعيتها المالية و21 مؤسسة أغلبها مؤسسات خدمية مرتبطة بالصناعة تبين أن أكثر من 50% من رقم أعمالها غير مرتبط بالصناعة.²

¹ بن مسعود آدم، مرجع سابق، ص ص 272، 273.

² وافية تجاني، مرجع سابق، ص 163.

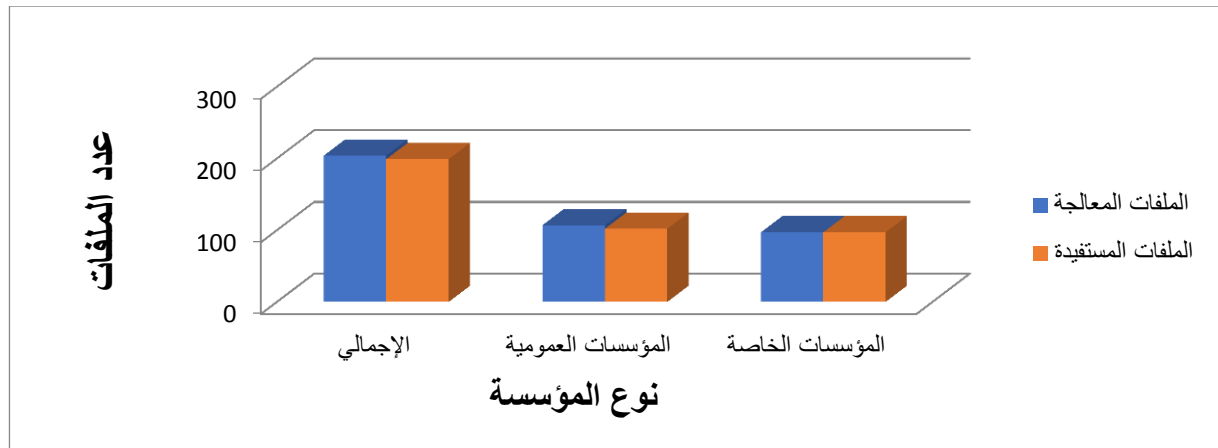
الجدول رقم (74/04) نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة مخطط برنامج التأهيل -

المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الإجمالي	وضعية الملف
97	107	204	الملفات المعالجة
97	102	199	الملفات المستفيدة

المصدر: وافية تجاني: مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطة حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1-، باتنة، 2016/2015، ص163.

يمثل الشكل أدناه تمثيل الجدول أعلاه وذلك لمقارنة توزيع نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة في مرحلة مخطط برنامج التأهيل:

الشكل رقم (26/04) الملفات المعالجة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة مخطط برنامج التأهيل -



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (74/04).

ثالثاً: التقييم المالي:

خص هذا التقييم الفترة الممتدة من الإنطلاق والى غاية سنة 2008 والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(75/04) مستوى الإستثمارات المادية وغير المادية المخصصة والمنجزة إلى غاية
2008

نوع الإستثمار	الغلاف المالي المخصص (مليون دج)	عدد العمليات	المبلغ المنفق (مليون دج)	عدد العمليات	نسبة الإنجاز %
الإستثمارات المادية					
الإنتاج	11831		6226		52.62
المخابر	482		270		52.02
مجموع الإستثمارات المادية	12313	741	6496	402	52.76
الإستثمارات غير مادية					
شهادة الجودة	602		321		53.32
التكوين	397		139		35.01
المساعدة التقنية	221		108		48.87
الدراسات	373		239		64.08
برنامج الإعلام الآلي	343		122		35.57
مجموع الإستثمارات المعنوية	1936	960	929	458	47.99
المجموع العام	14249	1701	7425	860	52.11

المصدر: بن مكرولف خالد: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - بين الواقع والافاق-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة - البليلة 02 -، البليلة، 2017/2016، ص ص 277، 278، 279.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة ومختلف الهيئات والهياكل المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطبيق هذا البرنامج وإنجاحه، إلا إنه وبالمقارنة بما هو مسطر فإن النتائج كانت جد ضعيفة.

يمكننا ذكر أسباب ضعف النتائج في الأسباب التالية:¹

- تأخر إنطلاق عملية تطبيق البرنامج؛
- إنعدام الثقافة التحفيزية من أجل جلب المؤسسات الصناعية؛

¹ بن مسعود آدم، مرجع سابق، ص ص 272، 273.

- عدم جاهزية المؤسسات خاصة من الناحية المالية؛
- نقص الخبرة لدى الهياكل والهيئات الداعمة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المشاكل والمعوقات على المستوى الإقتصادي الكلي.

المطلب الثالث: تقييم برنامج ميديا

أشرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسيير برنامج ميديا في جانبه المالي وقد تم من خلال فترتين زمنيتين وهما الفترة الأولى من 2005 إلى غاية 2009 والفترة الثانية خلال السنتين 2013 و2014 ، أما من جانبه التأهيل فقد تم تقييمه خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2007 على النحو التالي:

أولاً: تقييم برنامج ميديا خلال الفترة 2005 إلى غاية 2009

أ- عدد الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
يمثل الجدول التالي عدد الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2009 على النحو التالي:

الجدول رقم(04/76) الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

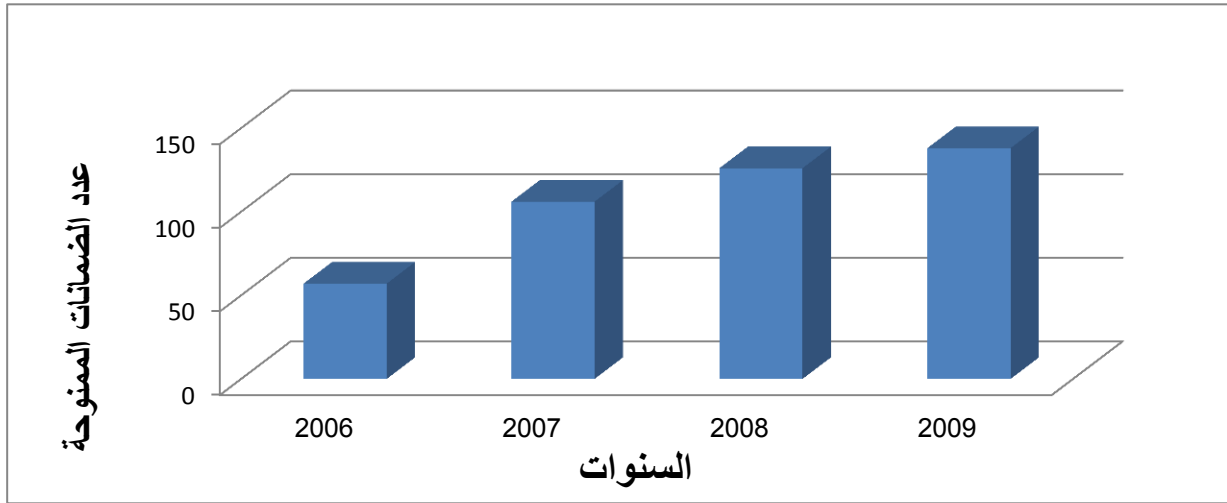
السنوات	عدد الضمانات الممنوحة
2006	57
2007	106
2008	126
2009	138

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p33.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p36.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p39.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p40.

الشكل رقم(27/04) الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (76/04).

سجل برنامج ميذا ارتفاع في عدد الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2009، إذ سجلت 57 ضمانا ممنوحا سنة 2006 وسجلت 138 ضمانا ممنوحا أي بزيادة سنويا بلغت 27 ضمانا ممنوحا، ومع العلم أن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المكلف بعملية تنظيم الضمانات الممنوحة من طرف برنامج ميذا نلاحظ أن خلال نفس الفترة سجل الصندوق ضمانات ممنوحة من 99 ضمان ممنوح سنة 2006 إلى 247 ضمان ممنوح سنة 2009، أي أن النسبة بين الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا والصندوق وزعت تقريبا من 35.84% إلى 42.23% بالنسبة لبرنامج ميذا في المقابل من 57.77% إلى 67.16% بالنسبة لصندوق، ويرجع السبب في قلة الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا مقارنة بالصندوق إلى أن برنامج ميذا لم يهتم فقط بالجانب المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل ركز أيضا على مراقبتها وتكوينها في عدة مجالات.

ب- تقييم دور برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يمثل الجدول أدناه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميذا في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة للفئة التشغيلية على النحو التالي:

الجدول رقم (77/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميديا في التشغيل

عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميديا			عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفئة التشغيلية	السنوات
نسبة التشغيل (%)	نسبة التشغيل (%)	العدد			
0.08	0.01	900	1157856	8044220	2005
0.34	0.05	4313	1252647	8868804	2006
0.68	0.11	9205	1355399	8594243	2007
0.73	0.12	11217	1540209	9146000	2008
0.71	0.13	12517	1756964	9472000	2009

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (06/04) والعديد من المراجع*:

أظهر لنا الجدول رقم (77/04) مساهمة برنامج ميديا في التشغيل بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة لفئة التشغيلية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2009، إذ إن هذه النسبة في الأولى لم تتعدى نسبة 0.71% وفي الثانية لم تتعدى نسبة 0.13%، كلا النسبتين تعدان ضعيفتين وهذا راجع إلى الأهداف المسطر من قبل برنامج ميديا في إطار المساعدات المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تركز بالخصوص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمركز مالي جيد وتحقق أرباح مالية خلال السنوات الماضية.

ت- تأثير برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإستثمارات

ساهم برنامج ميديا في الرفع من حجم الإستثمارات الوطنية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2009، والجدول الموالي يوضح ذلك:

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p29.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p36.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p40.

الجدول رقم (78/04) مبلغ الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل برنامج ميديا

السنوات	القيمة الإجمالية للضمانات الممنوحة دج
2005	384706174
2006	2228734276
2007	4139172798
2008	4868809589
2009	5098330515

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2009 ساهم برنامج ميديا في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية بقيمة 384 مليون دج سنة 2005 لتصل قيمة المساهمة إلى 5 مليار دج. بحسب تطورات أسعار الصرف خلال نفس الفترة فإن قيمة المساهمة لبرنامج ميديا بلغت في مجملها 173870833.6 أورو، وبإعتبار الميزانية المخصصة للبرنامج والتي بلغت 62.9 مليون فإننا نلاحظ أن مساهمة البرنامج الفعلي تجاوزت الميزانية المخطط لها بـ110.97 مليون أورو ويعتبر هذا المبلغ مساهمة معتبرة.

ثانيا: تقييم برنامج ميديا خلال الفترة 2013 - 2014

أ- عدد الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قدم برنامج ميديا عدد من الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغة عرض الضمان وبصيغة شهادة الضمان، وهذا تحت إشراف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

* أنظر في ذلك إلى:

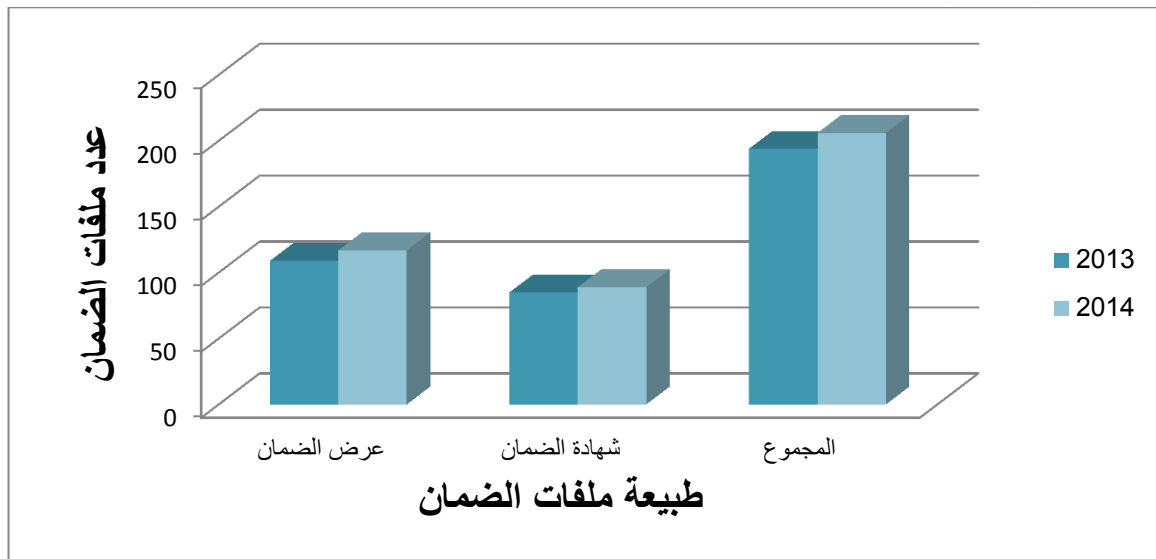
- 1- Bulletin d'information Economique, N°8, op.cit, p30.
- 2- Bulletin d'information Economique, N°10, op.cit, p33.
- 3- Bulletin d'information statistique de la PME, N°12, op.cit, p36.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME, N°14, op.cit, p39.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME, N°16, op.cit, p40.

الجدول رقم (79/04) الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	نوع الضمان	العدد	%
2013	عرض الضمان	109	56.19
	شهادة الضمان	85	43.81
	المجموع	194	100
2014	عرض الضمان	117	56.80
	شهادة الضمان	89	43.20
	المجموع	206	100

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على العديد من المراجع*:

لتوضيح المقارنة بين عدد الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا بين عرض الضمان وشهادة الضمان، قمنا بتمثيل الجدول أعلاه في الشكل البياني التالي:
الشكل رقم (28/04) الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: مخرجات EXCEL من إعداد الباحث بالإعتماد الجدول رقم (79/04).

مقارنة بسنة 2009 والذي بلغ عدد الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا فإن هناك زيادة في عدد الضمانات الممنوحة خلال السنتين 2013 و 2014، إذ بلغ عددها بالترتيب 194 و 206، كما يلاحظ أيضا تصنيف الضمانات المقدمة من طرف البرنامج إلى عرض الضمان وشهادة الضمان، ومن خلال الجدول أعلاه والشكل البياني نلاحظ تقريبا تساوي التوزيع بين هاتين الصيغتين، مما يدل على تغير توجهات برنامج ميذا من الإهتمام فقط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بالمركز المالي الجيد

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p39.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p37.

إلى متابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة تعثر مالي وهذا ما نستشفه من خلال منح البرنامج لشهادات الضمان.

ب- تقييم دور برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يمثل الجدول الموالي نسبة تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميذا في التشغيل، بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة للفئة التشغيلية: الجدول رقم (80/04) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميذا في التشغيل

نسبة التشغيل (%)	نسبة التشغيل (%)	عدد المناصب المنشأة			عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفئة التشغيلية	السنوات
		%	العدد	النوع			
0.23	0.043	53.73	4641	عرض الضمان	2001892	10788000	2013
0.2	0.037	46.27	3996	شهادة الضمان			
0.43	0.08	100	8637	المجموع			
0.17	0.036	58.74	3660	عرض الضمان	2157232	10239000	2014
0.12	0.025	41.26	2571	شهادة الضمان			
0.29	0.061	100	6231	المجموع			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (06/04) ومرجعين*:

خلال السنتين 2013 و2014 قدم برنامج ميذا على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صيغتين لضمان قروض المؤسسات، وكما نلاحظ من خلال الجدول رقم (65/04) أن نسبة المساهمة في التشغيل بالنسبة لعدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز 0.43% سنة 2013 بل تراجعت إلى 0.29% سنة 2014، في حين أن نسبة مساهمته في الفئة التشغيلية بلغت 0.08% سنة 2013 لتتراجع إلى 0.061% سنة 2018، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع عدد

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p39.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p37.

المناصب المنشأة من قبل البرنامج من 8637 سنة 2013 إلى 6231 سنة 2014 في المقابل زيادة عدد العمال الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس الفترة مما أدى إلى توسع فجوة المساهمة أكثر.

ت- تأثير برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإستثمارات

يجسد الجدول التالي مبلغ الضمان الممنوح من قبل برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين 2013 و 2014 بالصيغتين المختلفتين عض الضمان وشهادة الضمان:

الجدول رقم (81/04) مبلغ الضمان الممنوح من قبل برنامج ميديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قيمة الضمانات الممنوحة دج			السنوات
%	القيمة	النوع	
60.43	5150243784	عرض الضمان	2013
39.57	3373006388	شهادة الضمان	
100	8523250172	المجموع	
63.94	4911135874	عرض الضمان	2014
36.06	2770120595	شهادة الضمان	
100	7681256469	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مرجعين* :

يبين لنا الجدول أعلاه مساهمة برنامج ميديا خلال السنتين 2013 و 2014 في حجم الإستثمارات، بلغت هذه المساهمة 8523250172 دج سنة 2013 أي ما يقارب 80835073.71 أورو، لتتراجع هذه المساهمة إلى 7681256469 دج سنة 2014 أي ما يقارب 71847876.43 أورو أي بإجمالي مساهمة خلال السنتين 2013 و 2014 بلغ 152682950.1 أورو أي تجاوز 152 مليون أورو، وهو مبلغ أكثر بكثير من الميزانية الموضوعة للبرنامج في بداية إنطلاقه.

ثالثا: تقييم برنامج ميديا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2007:

حقق البرنامج خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2007 النتائج التالية:

أ- مرحلة التشخيص الأولي والمعمق:

تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام إلى البرنامج، تم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة لإجراءات التأهيل أي بما يمثل 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول، بعد

* أنظر في ذلك إلى:

- 1- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, op.cit, p39.
- 2- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, op.cit, p37.

قيامها بعملية التشخيص الأولي تخلت 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بنسبة 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 61 مؤسسة الباقية التي شكلت 9 % فقد انسحبت من البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص بصفة نهائية، بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة 1373 عملية (477 عملية تشخيص، و896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها: الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية....¹).

يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (82/04) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج ميداء حسب مراحل عملية التأهيل

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات	مراحل عملية التأهيل
100	685	عدد طلبات الإنخراط
26	179	التشخيص الأولي
9	61	التشخيص العميق
65	445	تنفيذ مخطط التأهيل

المصدر: بن مسعود آدم: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة02، 2015/2016، ص 276.

بناء على النتائج السابقة يمكن إستخلاص أن 240 مؤسسة انسحبت في مرحلة التشخيص،

يعود سبب انسحاب المؤسسات من هذا البرنامج إلى عدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:²

- تأخر عملية إنطلاق البرنامج وطول فترة الإنجاز؛
- عدم وضوح الصورة المستقبلية لرؤساء ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن هذا البرنامج مما أدى إلى تخوفهم وعزوفهم عن متابعة المراحل المتبقية للبرنامج؛
- يرى معظم رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن البرنامج يقترب إلى المجال النظري أكثر منه إلى العملي التطبيقي، بالإضافة إلى أنهم وجدوا صعوبة في التواصل مع الخبراء خصوصا الأجانب منهم؛
- عدم أداء الهيئات والهيكل الداعمة للدور المنتظر منها؛
- إعطاء بعض رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأولوية لتحديث التجهيزات الإنتاجية ووضع جوانب التنظيم والتسيير في المراتب الثانية؛

¹ عناني ساسية، مرجع سابق، ص 241.

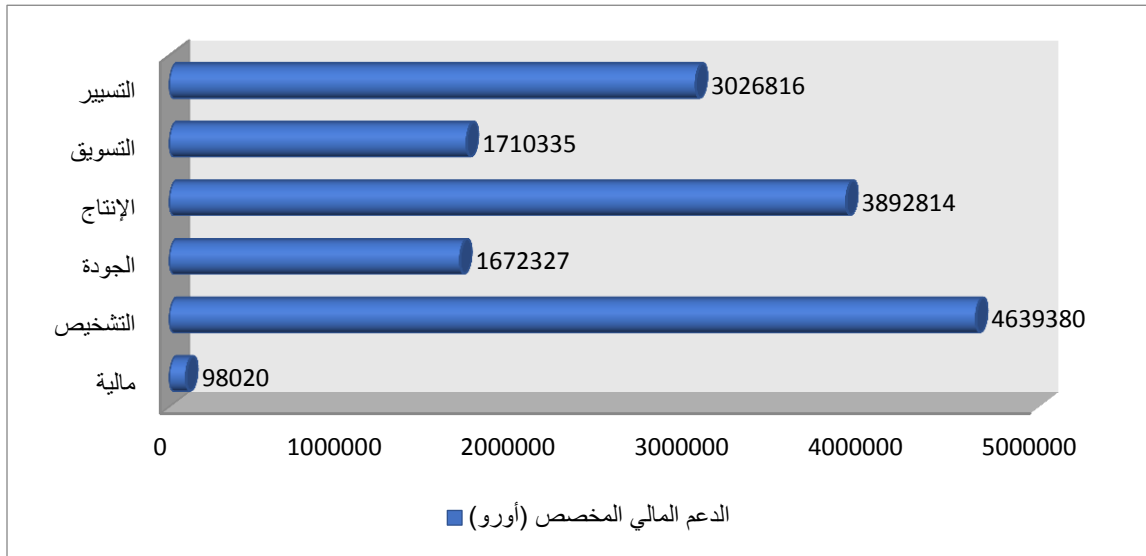
² بن آدم مسعود، مرجع سابق، ص 276.

- الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من ناحية المحافظة على توازنها المالي بالإضافة إلى مشكل سوء التسيير في هذه المؤسسات.

ب- مرحلة التقييم المالي للبرنامج:

قدرت ميزانية الدعم المالي المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي بـ 15039692 أورو موزعة على ستة وظائف حسب الشكل التالي:¹

الشكل رقم (29/04) توزيع ميزانية الدعم المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي



المصدر: بويكر محمد: تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد6، 2014، ص 372.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التشخيص قد نال الجانب الأكبر من التدعيم والمقدر بـ 4639380 أورو وهذا نظرا لأهمية هذه المرحلة، وما تقدمه من توجيه لعملية التأهيل على مستوى المؤسسة، يلي مرحلة التشخيص مرحلة الإنتاج وقد قدر الدعم المالي للإنتاج بـ 3892814 أورو وهذا بغرض تحديث الجهاز الإنتاجي لإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية، في المرتبة الثالثة يأتي الدعم المالي للتسيير والذي قدر بـ 3026816 أورو، ومن ثم التسويق بـ 1710335 أورو والجودة بـ 1672327 أورو وأخيرا المالية بـ 98020 أورو

¹ بويكر محمد: تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد6، 2014، ص 371.

المطلب الرابع: تقييم برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميدا: ¹

حقق برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة نتائج قسمت على ثلاثة محاور أساسية كالتالي:

أولاً: نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إستفادت 235 مؤسسة من دعم هذا البرنامج على النحو التالي:

- 140 مؤسسة قد إستفادت من التشخيص/ خطة التأهيل؛

- 86 مؤسسة قد إستفادت من إجراء أو عدة إجراءات محددة لتأهيلها؛

- 110 مؤسسة إستفادت من إجراء أو عدة إجراءات من قبل مجموعة المساعدة التقنية أو التكوين

يتم تنفيذها بالشراكة مع 6 مؤسسات مهنية UNOP في مجال الصيدلانية، APAB في مجال

المشروبات، ABA في مجال أعمال البناء، BASTP في مجال التعاقد من الباطن، AITP في

مجال المعلومات والإتصال، FCE في مجال أصحاب الأعمال.

مكنت الشراكة مع هذه المؤسسات المهنية من تعبئة وتوعية عدد كبير من المؤسسات التي لم تحدد

مسارها وتعزيز عرضها لخدماتها من قبل هذه المؤسسات المهنية في قطاعاتها وفقاً لكفاءتها.

• بين 2011 و 2013 قامت UNOP بتنظيم 20 دورة تكوينية موجهة لـ 20 مؤسسة خاصة

بالإنتاج الصيدلاني في العديد من المجالات.

- إستفاد 245 إطار من 22 مؤسسة من التكوين الذي قدم من قبل خبراء البرنامج؛

• في سنة 2013 قام مركز BASTP بإجراء تكوينين بمجال التحكم العددي وإدارة ورشات الإنتاج

لفائدة 10 مؤسسات عاملة بقطاع الميكانيك؛

• في إطار البرنامج وبالإشتراك مع ABA نظم عمل تكويني بخصوص تدفق الإنتاج وتوازن الطاقة

بمشاركة 20 مؤسسة؛

• في إطار الشراكة بين البرنامج و APBA إستفادت عشر مؤسسات إنتاج المشروبات من تكوين

بههدف الإعتماد على ISO17025 في مختبراتها، ثم القيام بدراسة خطة عمل لتوفير الدعم

للإعتماد على ISO17025؛

• قامت FCE بعمليتين تكوينيتين في مجال تفويض المسؤوليات والإدارة الممنهجة؛

• بين 2011 و 2013 وفي إطار الشراكة بين البرنامج و AITA تم إنجاز:

¹ Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2014, pp 21,22,23,24,25.

- القيام بتكوين في مجال إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والتحضير لشهادة PMP من قبل 20 إطار في المؤسسات المتعلقة بهذا المجال؛
- إجراء تكوين متنوع بمراجعة حسابات 20 مؤسسة وذلك من أجل وضع خطوات حصولها على شهادة ISO9001-2008؛
- مرافقة 5 مؤسسات لتأسيس نظام تسيير الجودة وفقا لمعايير ISO9001-2008؛
- من أجل تكريس عمل البرنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المهنية تم تشكيل فرقة عمل مكونة من خبراء البرنامج وإطارات من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME خلال الربع الثاني من عام 2013؛
- تم تنظيم 12 ندوة في سنة 2013، منها 6 ندوات للتعليق على نتائج البرنامج ومدى التطبيق الجيد لعملية التأهيل، 3 ندوات لتعميم التطبيق الفعال لعملية التأهيل في قطاع الأدوية بالشراكة مع UNOP، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشراكة مع AITA وقطاع الميكانيك بالشراكة مع مركز BASTP ، 3 ندوات (الجزائر، عنابة، وهران) بالشراكة مع ANDPME لعرض ونشر 8 دلائل للبرنامج الوطني للتأهيل (PNMAN) المطورة بدعم من البرنامج.

ثانيا: دعم الجودة

- ساهم البرنامج في دعم تقدم وتطور البنية التحتية الوطنية للجودة في مجال الإعتماد وتقييم المطابقة؛
- في 2013 تم دعم الهيئة الجزائرية للإعتماد ALGERAC بالعديد من المساعدات التقنية والتكوينات:
 - تكوين لجان الإعتماد؛
 - مراجعة ومواءمة التشريعات واللوائح الوطنية للإعتماد؛
 - تكوين المقيمين في ISO17021 من أجل إنهاء العملية التي تهدف إلى الإعتراف الدولي عن طريق الإعتماد الأوروبي (EA)؛
 - تم دعم 15 هيئة تقييم مطابقة (OEC) وبالأخص المعامل وهيئات التفتيش لإعتماد ISO17025 أو ISO17020؛
 - حصلت 10 مؤسسات هيئات تقييم المطابقة على الموافقة من قبل ALGERAC في برنامج التقييم، بينما تم تقديم 10 هيئات أخرى لطلباتهم الخاصة لتسجيل في برنامج التقييم؛
- نفذت عدة إجراءات لدعم الجودة لفائدة وزارة الصناعة والمناجم وتمثلت فيما يلي:
 - المساعدة التقنية للمجلس الوطني للتقييم؛

- دعم تطوير إستراتيجية وطنية جديدة للتقييس؛
- تكوين موظفي الوزارة في مجال السلامة الصناعية؛
- إستفاد المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) من عدة تكوينات للمدربين في المجالات التالية:
- نظام إدارة الجودة والبيئة؛
- الشهادة وعلامة المنتج؛
- نظام إدارة سلامة المواد الغذائية؛
- تكوين خاص يهدف إلى تعزيز النظام الوطني للتقييس، تم تنفيذه لصالح منسقي وأعضاء اللجنة التقنية للتقييس.

- تم في سنة 2013 مساعدة الديوان الوطني للقياس القانونية (ONML) في إستغلال بعض معدات القياس المكتسبة في إطار البرنامج بمبلغ 3 ملايين أورو، من خلال إختبارات إضافية وتدريبات عملية على مواقع إستخدام المعدات المعنية؛
- إستفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) من العديد من إجراءات المساعدة التقنية التنظيمية والتكوين في المجالات التالية:

- الجودة ISO9001؛
- التسيير الإلكتروني للبيانات (تفصيل دفتر الشروط)؛
- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (ADPIC).

ثالثا: الدعم المؤسساتي

- إستفاد وزارة الصناعة والمناجم (MIN) فيما يتعلق بالدعم المؤسساتي من 7 دراسات في المجالات التالية:

- تحديد المشاريع الإستثمارية في مجال المقاوله من الباطن؛
- إنشاء مرصد صناعي؛
- أدوات تقييم السياسات العامة؛
- القطاعات الإنتاجية في السياسات الصناعية الجديدة؛
- تصور نظام معلومات لإحتياجات منح التعاقد من الباطن والشراكة؛
- إنشاء 4 مخابر في مركز التقنية للميكانيك؛
- تخطيط مباني مركز التقنية للميكانيك.

- إستفادة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) من 10 إجراءات دعم، من بينها 8 إجراءات تتعلق بتطوير دلائل للتأهيل من قبل البرنامج في إطار مواضيع تكوينية في المجالات التالية:

- التشخيص ومخطط التأهيل؛
- الإستثمارات في المعدات الإنتاجية؛
- الخبرة المالية؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التنمية التجارية؛
- الإدارة؛
- الإنتاج؛
- الجودة.

تم تنفيذ الإجراءات الأخرين بالتركيز من خلالهما على:

- ركز الإجراء الأول على دراسة تنظيمية تهدف إلى مرافقة الملفات التي تغيرت طبيعتها القانونية على مستوى الوكالة؛
- ركز الإجراء الثاني على تطوير مواصفات نظام المعلومات للبرنامج الوطني للتأهيل،
- إستقادت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) من مساعدة تقنية من أجل تصميم وإنشاء نظام معلومات جغرافي (SIG) من أجل تخطيط المناطق الصناعي.
- إستقادة وزارة التجارة وبناء على طلب منها من دراسة تشخيصية بخطة عمل تنظيمية وتدريبية مطورة لصالح غرف التجارة والصناعة.
- تم دعم أموال الضمان من خلال 5 إجراءات، إستقادت صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) من 3 إجراءات وذلك بإنشاء منظمة جديدة ونظام معلومات ومؤسسة تكوينية في مجال " التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وهذا لصالح مصلحة الدراسات، 2 إجراءات لفائدة صندوق ضمان القروض الإستثمارية (CGCI) من خلال دعم تطوير نظام المعلومات وإجراء دراسة حول إنشاء وتنظيم المديريات الجهوية.
- إستقادت منتدى رجال الأعمال (FCE) من إجراءات فيما يخص المساعدة التقنية لتصميم وإنشاء خلايا مراقبة قانونية، إقتصادية ومعلوماتية.
- إستقادت APAB من دراسة لتطوير صناعة المشروبات، تم عرض نتائجها في يوم دراسي تم تنظيمه لفائدة المؤسسات والشركات بالمشاركة بين البرنامج و APAB.

خلاصة الفصل:

- عالج الفصل الرابع تقييم هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قسمت إلى وكالات وصناديق بالإضافة إلى بعض الهيئات الأخرى وبرامج التأهيل الوطنية أو في إطار التعاون الأجنبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فتوصلنا إلى النتائج التالية:
- ميزت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص التشغيل، الإستثمار، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، ترقية الإستثمار والتجارة الداخلية إنخفاضها ولكنها تتزايد بصورة مستمرة، كما نلاحظ أن القطاع الخاص هو المسيطر على هذه النوعية من المؤسسات وفي بعض النشاطات تكاد تكون مساهمة القطاع العام منعدمة،
 - تميزت تركيبة الإستثمارات خارج قطاع المحروقات على سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وقلة الأجنبية منها، وبالرغم من قلة مساهمتها في الإقتصاد ككل ولكن قد تكون رافد من روافد التنمية الإقتصادية.
 - كانت مساهمة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وزيادة حجم الإستثمارات متفاوتة بين الوكالات والصناديق كل حسب إستراتيجيته في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بالتمويل أو بالضمان للحصول على التمويل،
 - لم يكن للمشاكل أو مراكز التسهيل المنشأة من قبل الدولة لها تأثير كبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة على مستواها، إذ بلغ متوسط معدل التشغيل من قبل المشاتل 0.06% في حين بلغت المعدل المتوسط للتشغيل من قبل مراكز التسهيل 0.34%، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بتطلعات الوزارة الوصية؛
 - تعددت الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الوكالات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبنت هذه الوكالة إستراتيجية تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإقتراح أنماط تمويلية تساهم فيها الوكالات بجزء من التمويل اللازم لهاته المؤسسات.
 - إختلف الأثر المترتب على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالات على مستوى مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل فنجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لها الدور الأبرز بمعدل متوسط بلغ 42.85% بينما بلغ المعدل المتوسط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 27.03%، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فقد بلغ 7.89%.
 - ركزت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الزيادة في نسبة التشغيل من خلال تمويل أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغة القرض المصغر، بينما لم تركز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على القرض المصغر وإنما ركزت على إعطاء صيغة تمويلية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما إنعكس على دور الوكالتين في المساهمة لرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية من خلال تمويلهما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ إجمالي التمويل المقدمة من طرف الأولى 296.12 مليار دج، بينما بلغ قيمة التمويل المقدمة من طرف الثانية 8762.55 مليار دج وبلغت قيمة التمويل الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 19.7 مليون دج؛

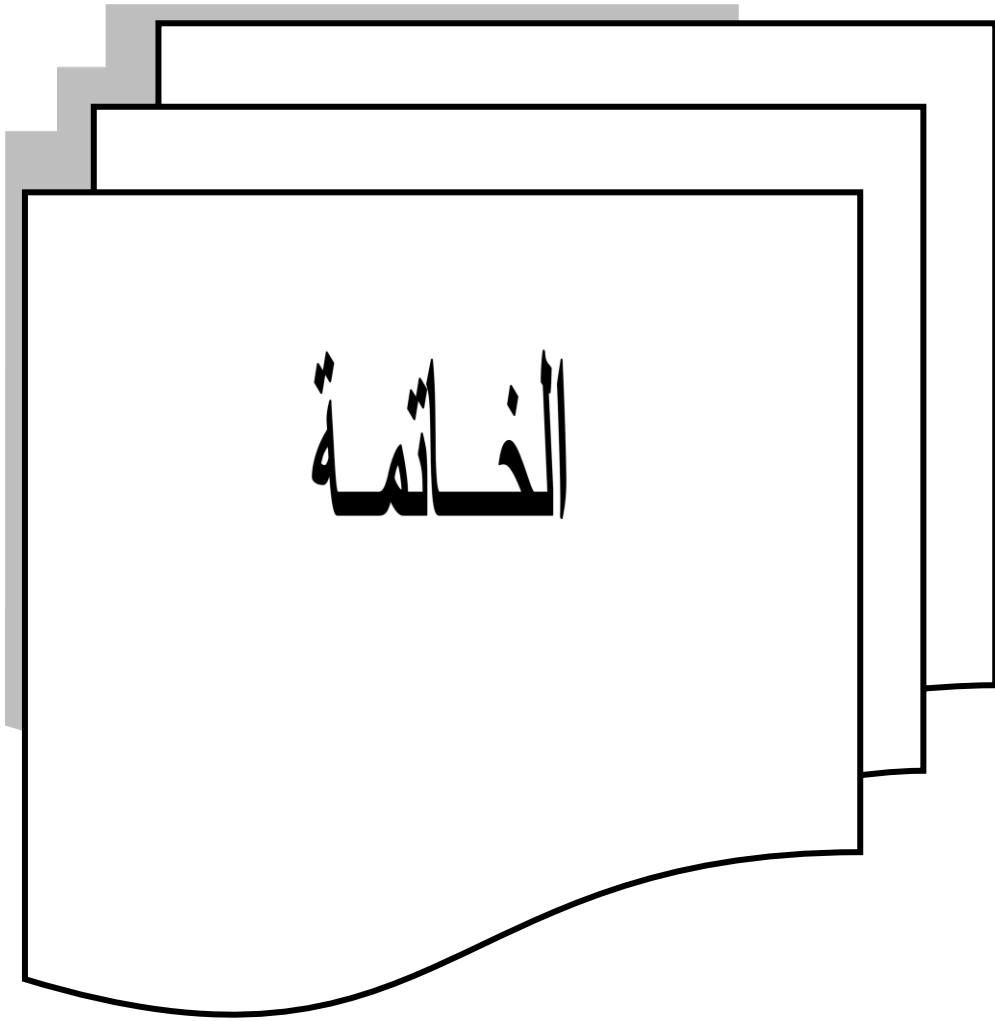
- على الرغم من المساهمة المنخفضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل اللجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشغيل والتي بلغت معدل 11.27%، إلا أن مساهمتها في التمويل كانت جد معتبرة حيث بلغت قيمة 1553.724 مليار دج؛

- في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئت عدة صناديق من أهمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والذي إقتصر دوره على منح القروض بدون فوائد تحت شروط محددة، صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم هذا الصندوق بمنح ضمان لتغطية القروض الإستثمارية، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنح هذا الصندوق نوعين مختلفين من الضمان الأول الضمان العادي والثاني في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي؛

- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصناديق في التشغيل بنسبة منخفضة حيث قدر المعدل المتوسط للمؤسسات الممولة من قبل صندوق التأمين عن البطالة بـ 9.36%، بينما بلغ المعدل في المؤسسات الممولة من قبل صندوق ضمان القروض الإستثماري بـ 0.46%، أما فيما يخص المؤسسات الممولة من قبل صندوق ضمان القروض فقد بلغ 2.13%، أما فيما يخص مساهمتها في الرفع من قيمة الإستثمار فقد بلغت 2628 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الممولة من قبل صندوق التأمين عن البطالة وبلغت 281.49 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الممولة من قبل صندوق ضمان القروض الإستثمارية أما فيما يخص الصندوق الأخير فقد بلغت 464.35 مليار، مما يدل على أهمية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛

- ساهمت برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي في التشغيل بـ معدل متوسط بلغ 0.47% فيما بلغت مساهمته في الرفع من قيمة الإستثمارات الوطنية بـ 32.92 مليار دج أما بالنسبة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية فقد ساهم في الرفع من قيمة الإستثمارات من خلال تقديم المساعدة المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مالية بلغت 7.43 مليار دج،

- ركز برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ميّدا على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها في مجالات مختلفة كالتكوينات ومساعدتها على تطوير جودة منتجاتها بالإضافة إلى توفير قاعدة معلومات للرجوع إليها وقت الحاجة وغيرها من المجالات الأخرى.



الخاتمة

الخاتمة:

عالجت هذه الرسالة تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الإقتصادي وبالتحديد على مستوى التشغيل وزيادة حجم الإستثمارات، ولقد قمنا بطرح عدة فرضيات، ولتحقق من صحتها كانت النتائج كالتالي:

أولاً: إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

كانت الفرضية الأولى والتي تنص على ما هي المعايير المعتمد عليها في صياغة برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صحيحة في غالبها، إذ أن الدولة تعتمد في صياغتها لهذه البرامج على عدة معايير أهمها تنوع نشاط ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك أوجدت الدولة عدة هيئات تطرح عدة خيارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتناسب مع أهداف هذه المؤسسات من حيث الإنشاء، التوسعة، التموين ومن حيث طبيعة النشاط إستغلالي أم إستثماري، بالإضافة إلى إهتمام الدولة بالموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تطلب مستوى من الكفاءة التي تجعلها قادرة على الإستمرارية وكسب ميزة تنافسية في السوق وهذا ما جعل الدول تتبنى برامج التأهيل الوطنية أو في إطار التعاون الدولي.

الفرضية الثانية:

تطرقت الفرضية الثانية إلى كيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني وهي صحيحة، لأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني تعتمد بالدرجة الأولى على سلامة المركز المالي للمؤسسات بالإضافة إلى الإهتمام بجودة منتجاتها والقدرة على إكتساب ميزة تنافسية على المستوى الوطني والدولي، وذلك من خلال تطوير مواردها البشرية والرفع من جودة منتجاتها وذلك عن طريق حصولها على شهادات الجودة العالمية ISO وهذا ما ركزت عليه مختلف برامج التأهيل.

الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة صحيحة إذ أن الإختلاف بين هيئات الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن في الصيغ التمويلية المقترحة من قبل هذه الهيئات وطرق متابعتها، فهي تتنوع بين تمويل مالية وهذا ما نجده في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وبين صيغ مختلطة بين التمويل المالي والتمويل المختص بشراء مواد أولية وهذا ما قدمته الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وصيغ أخرى تختص بضمان القروض على أنواعها القصيرة ومتوسطة المدى كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطويلة المدى (الإستثمارية) المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن ما يميز الهيئات التي تقدم

الختامة

الضمان هو حرصها المتابع الفعالة للإستفادة من القروض البنكية حتى لا تضطر إلى دفع قيمة الضمان المالية في حالة عجز المؤسسات عن دفع أقساط القروض البنكية في وقتها المحدد.

الفرضية الرابعة:

تناولت الفرضية الثالثة الإختلاف بين البرامج الوطنية للتأهيل والبرامج في إطار التعاون الأجنبي، والتي إقتصرت الإختلاف بينهما على الصيغ التمويلية المطروحة، وهذا غير صحيح تمام إنما يكمن الإختلاف بينهما أن الأولى ركزت على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنطلاق من المشاكل المحيطة بها فنجد أن الدولة إستحدثت هذه البرامج بناء على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية والموجه خصيصا للمؤسسات الصناعية، بينما ركزت الثانية على المنظور العام للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما نستشفه من البرامج المقدمة من قبلها كبرنامج ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال، واللذين ركزا على تكوين الموارد البشرية بالدرجة الأولى والتمويل عن طريق الضمانات بالدرجة الثانية وهذا فيما يخص برامج ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الخامسة:

لم تتمكن غالبية الهيئات والبرامج تحقيق أهدافها المسطر، والدليل على ذلك نسبة المؤسسات المسجلة من قبل برامج التأهيل الوطنية، والمؤسسات المنسحبة من برامج التأهيل المسطرة في إطار التعاون الدولي، بالإضافة إلى النسب المنخفضة المسجلة لمساهمة المؤسسات الممولة من قبل غالبية الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها الشروط المفروضة من قبل البرامج على المؤسسات للإستفادة من البرامج أو الإستفادة من الصيغ المتاحة من قبل الهيئات، عدم فعالية المتابعة للتمويل من قبل الهيئات، نقص الأيام التحسيسية بأهمية هذه الهيئات والبرامج.

الفرضية السادسة:

الفرضية السادسة صحيحة تماما، فالعلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخرجات النشاط الإقتصادي تكمن في تأثير هذه الأخيرة على عناصر مخرجات النشاط الإقتصادي، وهذا ما لاحظنا بعد دراستنا لهذا الموضوع وذلك بالربط بين نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل، الإستثمار، الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، القيمة المضافة، ترقية الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية.

ثانياً: نتائج الدراسة:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها عن بقية المؤسسات وذلك نظراً لسهولة بدأ نشاطها كونها لا تتطلب حجم تمويل ضخم في بدايتها، وإنما تعدد المشاكل التي تواجهها تحد من فعاليتها وإحتمالات إستمراريتها وقدرتها على المنافسة؛
- تعد الوزارة الوصية المسؤولة وبشكل مباشر على تطوير المناخ الإستثماري وذلك للمساعدة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإهتمام بكل الجوانب الخاصة بترقيتها وتأهيلها ودعمها وتوفير جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتنمية خبرتها العلمية والعملية في إطار التبادل بين مختلف المؤسسات، بالإضافة إلى تسيير الصناديق الخاصة بتوفير الدعم المالي لها؛
- تختلف أهم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عن باقي الوكالات كونها تهتم بتأهيل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال برنامج مسطر من قبل الوكالة يركز على تأهيل إطارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعقد عدة دورات تكوينية وتدريبية متخصصة؛
- تمتاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتركيزها على الجانب المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما بقروض فردية أو بالتعاون مع المؤسسات البنكية، غير أن الإختلاف بينهما يكمن في قيمة ومدة القروض الممنوحة من طرف الوكالتين؛
- تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمنح ضمانات للبنوك في حالة عدة مقدرّة المؤسسة على تغطية قيمة الضمان كامل في إطار صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع؛
- أنشأت الدولة عدة صناديق لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف الوزارة الوصية، أهمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إختلفت مهمة كل صندوق عن الآخر فقد إقتصرت دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في منح التمويل للشباب البطال في شكل قروض بدون فوائد بالإضافة إلى إمتيازات في مراحل مختلفة من مشاريعهم، إما فيما يخص صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد إقتصرت دورهما على تقديم الضمانات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الإستفادة من القروض البنكية، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت من المهام الإضافية لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية تسيير الجانب المادي من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي وخاصة برنامج الإتحاد الأوروبي ميداً؛

الختامة

- تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عميلة متكاملة في إطار ترقية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمس عملية التأهيل كل العناصر التي لها إتصال مباشر أو غير مباشر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- على الرغم من أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعي يهتم بدعم المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط الصناعي الذي يساهم المؤسسة في الحصول على شهادات المطابقة وفق المعايير الدولية إلا أنه لا يهتم بتشخيص المؤسسات الصناعية المتعثرة لمحاولة النهوض بها، إنما يهتم فقط بالمؤسسات الصناعية التي تحقق إرباح على مدار ثلاث سنوات، بالإضافة إلى التعقيدات وطول مدة إنجاز الإستثمارات التي تخص المساعدات والتي تصل إلى ثلاث سنوات يجعل منها أقل فعالية نظرا لإمكانية ظهور وسائل تكنولوجية أفضل خلال تلك المدة؛
- ركزت البرامج الأخرى على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكمن سبب عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن هذه البرامج أولا الشروط الموضوعية، ثانيا: الإجراءات المعقدة، ثالثا: التكاليف الواجب دفعها من قبل المؤسسة للإنخراط في البرنامج؛
- إهتم برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عصرنه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالدعم المباشر للمؤسسات، دعم تأسيس نظام الجودة، دعم المؤسسات ودعم خدمات الدعم، ما يميز هذا البرنامج أن تكلفته أقل من سابقه وهي تقل كلما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة أكبر.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

- تطورت نسبة ساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل على المستوى الوطني، حيث بلغت أقصاها سنة 2018 بـ 24.76%، وعلى الرغم من أن النسبة لا تزال منخفضة إلا أنها مؤشر جيد على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا؛
- ميز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعماده بشكل كبير على القطاع الخاص في تركيبه، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما إنعكس على مساهمة القطاع الخاص في كل من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص نجد أن كل من نشاط الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات لها النصيب الأكبر من المساهمة في القيمة المضافة؛
- بالنظر إلى ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات والتي يغلب عليها قطاع المحروقات، إذ أن هذه النسبة بلغت أقصاها 5.95% إلا أن مساهمتها في

الختامة

- الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 86.54%، مما يؤكد على ضرورة الإهتمام أكثر بهذه المؤسسات؛
- ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في التشغيل بنسبة منخفضة بلغت في أقصاها 5.25%، كان النصيب الأكبر منها للمؤسسات المحلية المصغرة التابعة للقطاع الخاص، أما بالنسبة لمساهمتها في الإستثمار فقط كانت لنفس الفئة النصيب الأكبر من التمويل من قبل الوكالة؛
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لها دور بارز في المساهمة في التشغيل، فهي تأتي مباشرة بعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فقد بلغت مساهمتها القصى في التشغيل 33.11% بالنسبة لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 8.20% بالنسبة للفئة التشغيلية، تميز نشاط الخدمات الممول من قبل الوكالة بالمساهمة الأكبر في التشغيل والإستثمار؛
- تصدرت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المكانة الأبرز لمساهمتها في التشغيل والتي بلغت في أقصاها 47.80% بالنسبة لعدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 11.84% بالنسبة للفئة التشغيلية، حيث كانت صيغة تمويل شراء المواد الأولية بالنسبة للنشاط الصناعي الدور الفاعل في رفع مستوى مساهمة الوكالة في التشغيل والإستثمار؛
- برزت مساهمة لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمار وضبط العقار في الزيادة من قيمة الإستثمارات الوطنية وذلك بالتركيز على قطاعي الصناعة والخدمات، ونفس الشيء ينطبق على الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري؛
- أما فيما يخص صناديق دعم وضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلقد كان لصندوق التأمين عن البطالة المساهمة الأكبر في التشغيل وفي الرفع من قينة الإستثمارات الوطنية وذلك راجع لإقبال نشايطي نقل السلع والخدمات على الصيغ المقدمة من طرف الصندوق، بينما كان إختص صندوق ضمان قروض الإستثمار بالدرجة الأولى بتمويل المؤسسات الصناعية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية، لذا فإننا نجد أن هذين النشاطين الأكثر مساهمة في التشغيل والإستثمار بالنسبة للمؤسسات الممولة من قبل هذا الصندوق،
- قدم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صيغتين تمويليتين وهما عرض الضمان وشهادة الضمان، كان لصيغة عرض الضمان النصيب الأكبر من حيث التمويل أو المساهمة في التشغيل والإستثمار؛
- إهتم برنامج ميدا خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2009 بطرح صيغتين تمويليتين وهما عرض الضمان وشهادة الضمان، وهما نفس الصيغة المقترحة من صندوق ضمان القروض وهذا راجع إلى أن الصندوق هو المسؤول عن التسيير المالي للمشروع؛

الختامة

- قسم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية ميزانية البرنامج إلى قسمين أساسيين وهما الإستثمارات المادية وبلغت نسبتها من الميزانية 87.49%، بينما بلغت نسبة القسم الثاني الإستثمارات المعنوية 12.51%؛
- خلال الفترة من 2014 إلى 2016 ركز البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الصغيرة بنسبة 40.07% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، وكان نشاط البناء والأشغال العمومية محط إهتمام البرنامج خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2017 بنسبة 61.73% من إجمالي المؤسسات الممولة، أما فيما يخص المناطق الجغرافية فقد كان الإهتمام موجه إلى منطقة الهضاب العليا بنسبة 34.80%؛
- وزع برنامج ميدا ميزانيته خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2007 إلى ستة توجهات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي: التشخيص 30.85%، الإنتاج 25.88%، الدعم المالي للتسويق 20.14%، التسويق 11.37%، الجودة 11.11%، المالية 0.65% كما نلاحظ أن البرنامج لم يركز بالدرجة الأولى على تمويل المؤسسات سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسع لذلك فإننا نلاحظ إنخفاض نسبة مساهمته في التشغيل؛
- دعم برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات المستفيدة منه في عدة جوانب وأهمها تأهيلها لتحكم في تكنولوجيا المعلومات من خلال إنشاء محيط مساعد على ذلك والإشراف على بناء مراكز تقنية مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قيامه بدورات وملتقيات تكوينية وتدريبية للرفع من مستوى كفاءة العنصر البشرية وجودة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأهيلها للحصول على شهادات الإيزو، لذلك نرى أن مساهمتها في التشغيل والإستثمار ضعيفة جدا.

ثالثا: الإقتراحات:

- من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقترح ما يلي:
- الإهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء التقدم المحقق من طرفها؛
- توفير قاعدة من المعلومات البيانية والتي تحتوى على كافة الدراسات الإقتصادية التي من شأنها تعزيز الخبرة المعرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إقامة دورات تدريبية وتكوينية بصفة دورية وفي كافة النشاطات، على أن تكون النشاطات منفصلة وهذا بغرض تصحيح نظرة المقبلين على إنشاء مؤسساتهم الخاصة والرفع من مستوى خبراتهم الميدانية؛

الختامة

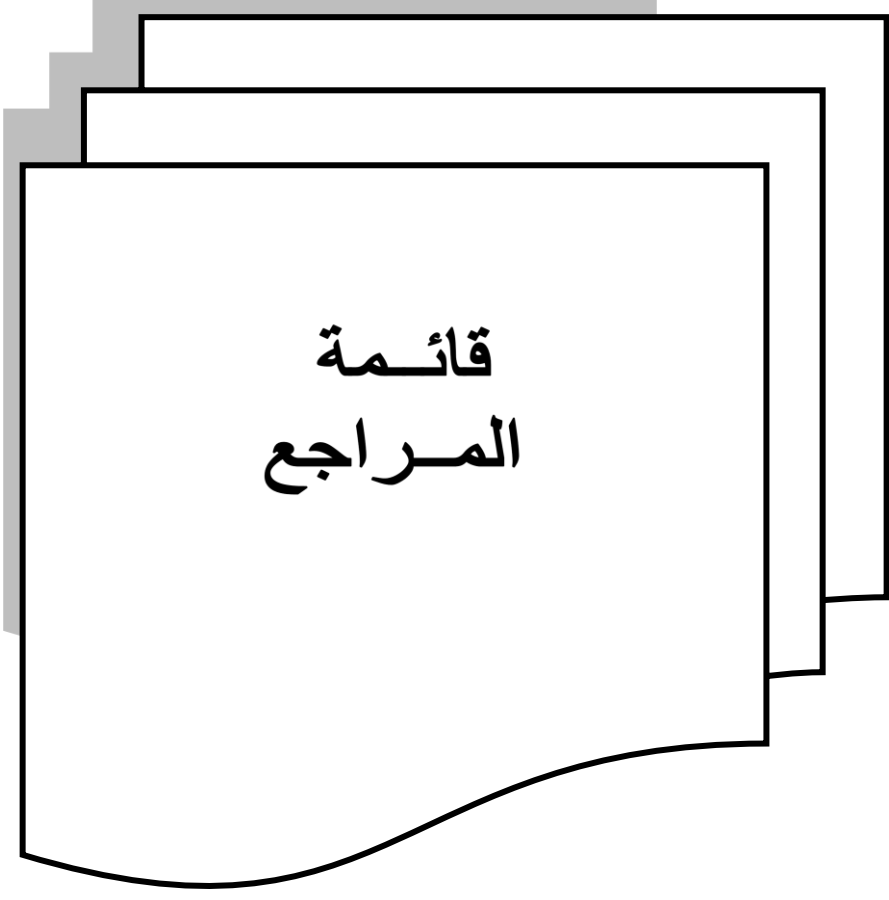
- تفعيل دور الخدمات المرفقة للهيئات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في الدور الإستشاري والمرافقة الجادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء هيئة خاصة يكمن دورها الأساسي في القيام بعملية التواصل بين جميع الهيئات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لزيادة الإستفادة من النتائج المحققة من قبل كل الهيئات؛
- السهر على الربط الجاد بين وكالات وصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين الهيئات التمويلية وبالأخص البنوك، وذلك لتحديث المستمر لصيغ التمويلية بالإضافة إلى الرفع من مستوى التفاوضات فيما بينها للخروج بالبند اللازمة لضبط طبيعة المعاملات فيما بينها من جهة والتسهيلات والإمتيازات من جهة أخرى؛
- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كهيئة تأهيلية بالدرجة الأولى وليس كهيئة مسؤولة عن تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع النشاطات الأقل فعالية بالنسبة للوكالات والصناديق وذلك بإعطائها إمتيازات أخرى؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك بالتقليل من القيود الإدارية والجبائية، وذلك بهدف إستقطاب تكنولوجيا جديدة وتحفيز الإنتاج الوطني من خلال تطوير القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية؛
- تخفيف شروط الإستفادة من برامج التأهيل الوطنية والتي تشترط في غالبها أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمركز مالي جيد ومحققة لنتيجة موجبة على الأقل في الثلاث سنوات الأخيرة؛
- توفير الإحصائيات اللازمة لدراسة مختلف المواضيع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: آفاق الدراسة:

- من خلال تعرضنا لموضوع بحثنا بدا لنا أنه يتعين البحث في العديد من النقاط التي لم يتطرق لها هذا البحث والتي نرى أنها ضرورية لتسهيل دراسته وتحليل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتضح الرؤية في هذا المضمون، فإننا نفتح المجال للدراسة في عدة جوانب أخرى للموضوع أهمها:
- أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج التعاون الدولية على إكتساب ميزة تنافسية دولية؛
 - مدى مساهمة المناخ الإستثماري في تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
 - أثر إصلاحات القطاع المصرفي على توفير البدائل التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
 - أثر توجيه النشاط الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متغيرات النشاط الإقتصادي؛

الختامة

- أثر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخفض من مستويات التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020.



قائمة
المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- رايح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 2- زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- 3- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 4- عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 5- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 6- فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 7- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

ثانياً: المجلات والمحاضرات:

- 1- السعيد بريش، مريم والي، تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة CARAJUS و SAFILAIT نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 33، سبتمبر 2014، قسنطينة.
- 2- أنفال نسيب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إتفاقية الشراكة الأوروبية، مجلة دفاتر إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 7، العدد 1، 2016.
- 3- بوبكر محمد، تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 4، العدد 6، 2014.
- 4- حسينة حوجو، سعاد حوجو، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011.
- 5- خير الدين شوار، نزي فاطيمة زهرة: برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد 2، العدد 1، 2017.
- 6- رايح بوقرة، حبيبة عامر، برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية-الجزائرية دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعرييح cobba، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، العدد 15، 2016.

قائمة المراجع

- 7- ساسية عناني، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها -دراسة تقييمية-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد6، 2014.
- 8- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد09، 2011.
- 9- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME2"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 9، 2011.
- 10- عبد الله بن حمو، صابرين زيتوني: دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد3، العدد 1، 2018.
- 11- فارس طارق، تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 17، 2017.
- 12- منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
- 13- موسى بخاخشة، محاضرات في مقياس تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة - ، 2016/2015.

ثالثا: الملتقيات

- 1- السعيد بريش، التمويل التاجيري كبدل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
- 2- الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل إتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- 3- بلال شيخي، حمزة كبلوتي، المهدي حجاج، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع، ملتقى وطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 06 و07 ديسمبر 2017.
- 4- خير الدين معطى الله، يمينة كواحلة، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بوعلي، الشلف، 17 و18 أبريل 2006.
- 5- دليلة مسدودي، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 200-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011.

قائمة المراجع

- 6- رتيبة عربوب، كريمة ربحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أفريل 2006.
- 7- عبد المجيد قدي، عبد الوهاب دادن، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة؛ 21، 22 نوفمبر 2006.
- 8- محمد فرحي، صالح سلمي، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
- 9- منير نوري، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 و 18 أفريل 2006.
- 10- ميلود تومي، آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أفريل 2006.
- 11- نصيرة قوريش، آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 17 و18 أفريل 2006.

رابعا: الرسائل العلمية

- 1- آدم بن مسعود، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2015/2016.
- 2- إلياس غفال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017.
- 3- بلحاج فراحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011.
- 4- جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.
- 5- حميدة رابح، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم

قائمة المراجع

- الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- 6- خالد بن مكرولوف، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - بين الواقع والآفاق-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة - البليدة 02 -، البليدة، 2016/2017.
- 7- رؤوف زرفة، أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري- ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017/2018.
- 8- سليمة غدير أحمد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة-الوادي-غرداية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017.
- 9- صابرين زيتوني، الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016/2017.
- 10- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 11- لزه العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة-2-، 2012/2013.
- 12- وافية تجاني، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1-، باتنة، 2015/2016.
- 13- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 'دراسة ميدانية'، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

خامسا: القوانين والوثائق والنشريات

- 1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، بتاريخ 10 أكتوبر سنة 1993.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1424 الموافق ل 6 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44، بتاريخ 7 يوليو سنة 1994.
- 3- الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق ل 24 يونيو سنة 1996 والمتضمن لقانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 39، بتاريخ 26 يونيو 1996.

قائمة المراجع

- 4- المرسوم التنفيذي رقم 96-232 مؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو سنة 1996، يتضمن إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 40، بتاريخ 30 يونيو سنة 1996.
- 5- مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، بتاريخ 11 سبتمبر 1996.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر 1419 الموافق ل 09 يونيو 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 42، بتاريخ 14 يونيو 1998.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 99-44 مؤرخ في 27 شوال عام 1419 الموافق ل 13 فبراير سنة 1999، يتضمن إنشاء صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 08، بتاريخ 14 فبراير سنة 1999.
- 8- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 2000-192 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1421 الموافق 16 يوليو سنة 2000، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، المادة 1،2،3،4، العدد 43، 2000.
- 9- أمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، بتاريخ 22 غشت 2001.
- 10- مرسوم تنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 06 رجب 1422 الموافق ل 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، بتاريخ 26 سبتمبر 2001.
- 11- قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 13 نوفمبر سنة 2002.
- 13- مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي للمشاريع المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003.
- 14- مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، يحدد الطابعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003.
- 15- مرسوم تنفيذي رقم 03-80 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل: 25 فبراير 2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم عمله، الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2003.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 03 يناير 2004 يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض إستثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة وتحديدا قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 03، بتاريخ 11 يناير سنة 2004.
- 17- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1424 الموافق ل 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، بتاريخ 25 يناير 2004.
- 18- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير سنة 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، بتاريخ 25 يناير سنة 2004.

قائمة المراجع

- 19- المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أبريل سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتاريخ 28 أبريل سنة 2004.
- 20- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 3 مايو 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32، بتاريخ 4 مايو سنة 2005.
- 21- القانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1427 الموافق لـ 24 يونيو 2006 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2006.
- 22- المرسوم التنفيذي رقم 06-240 مؤرخ في 08 جمادى عام 1427 الموافق لـ 4 يونيو 2006، يحدد كفاءات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 45، بتاريخ 9 يوليو سنة 2006.
- 23- المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق لـ 25 يناير 2011، يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 05، بتاريخ 26 يناير 2011.
- 24- المرسوم التنفيذي رقم 11-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق لـ 25 يناير 2011، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 05، بتاريخ 26 يناير 2011.
- 25- المرسوم التنفيذي رقم 16-163 مؤرخ في 26 شعبان عام 1427 الموافق لـ 2 يونيو 2016 ، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الإستثمار وترقية التنافسية الصناعية"، الجريدة الرسمية، العدد 34، بتاريخ 8 يونيو سنة 2016.
- 26- قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ: 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق 11 يناير 2017.
- 27- وثائق ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فرع سطيف،

سادسا: مواقع الأنترنت

- 1- موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية غرداية www.dipmepi47.dz
- 2- موقع وزارة الصناعة والمناجم www.mdipigov.dz
- 3- موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف www.cnam.dz
- 4- موقع وزارة التجارة www.commerce.gov.dz
- 5- موقع صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.cgci.dz
- 6- موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz
- 7- موقع صندوق ضمان القروض www.fgar.dz
- 8- موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري www.aniref.dz
- 9- موقع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.ardpme.org.dz
- 10- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI <http://www.andi.dz/>
- 11- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz
- 12- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.promoteur.ansej.dz
- 13- موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
- 14- موقع وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz/?Mise-a-niveau-des-Petites-et>

قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Bulletin d'information Economique N°4, Année2003, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2003.
- 2- Bulletin d'information Economique N°6, Année2004, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2004.
- 3- Bulletin d'information Economique N°8, Année2005, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2005.
- 4- Bulletin d'information Economique N°10, Année2006, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2006.
- 5- Bulletin d'information statistique N°12, Année2007, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2007.
- 6- Bulletin d'information statistique N°14, Année2008, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2008.
- 7- Bulletin d'information statistique N°16, Année2009, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2009.
- 8- Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, Données 2010, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, 2010.
- 9- Bulletin d'information statistique de la PME, N°20, Données2011, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Mars 2012.
- 10- Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, Année 2012, Ministère de l'industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Avril 2013.
- 11- Bulletin d'information statistique de la PME, N°24, Année2013, Ministère de l'industrie et des Mines, Avril 2013.
- 12- Bulletin d'information statistique de la PME, N°26, Année2014, Ministère de l'industrie et des Mines, Avril 2015.
- 13- Bulletin d'information statistique de la PME, N°28, Année2015, Ministère de l'industrie et des Mines, mai 2016.
- 14- Bulletin d'information statistique de la PME, N°30, Année2016, Ministère de l'industrie et des Mines, mai 2017.
- 15- Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N°32, Année2017, Ministère de l'industrie et des Mines, mai 2018.
- 16- Bulletin d'information statistique de la PME, N°34, Année 2018, Ministère de l'industrie et des Mines, Avril 2019.

قائمة المراجع

- 17- Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2010.
- 18- Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2011.
- 19- Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2014.
- 20- Hervé Bougault et Ewa Filipiak: Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal, Département de la Recherche agence de Française de développement, Paris 2005.



فهرس
الأشكال
والجداول والملاحق

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	أهداف برنامج التأهيل	(01/01)
34	مسار عملية التأهيل	(02/01)
47	الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار	(01/02)
99	إجراءات برنامج التأهيل	(03/03)
105	إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لبرنامج التأهيل	(04/03)
122	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(01/04)
124	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني	(02/04)
125	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	(03/04)
127	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الشخص المعنوي) حسب عدد العمال	(04/04)
129	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال	(05/04)
131	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	(06/04)
133	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار	(07/04)
134	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار بحسب الطبيعة القانونية	(08/04)
136	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار حسب عدد عمال المشروع	(09/04)
139	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار بحسب مصدر رؤوس الأموال	(10/04)
155	عدد المشاريع المصرحة من قبل المشاتل	(11/04)
157	المشاريع المعالجة من قبل مراكز التسهيل	(12/04)
160	عدد الإستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	(13/04)
161	مبلغ الإستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	(14/04)
161	عدد العمال المشاريع المصرح بهم لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	(15/04)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

180	عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(16/04)
180	عدد العمال المصرح بهم لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(17/04)
181	مبلغ المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(18/04)
195	المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(19/04)
208	عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	(20/04)
219	عدد الملفات المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(21/04)
228	الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(22/04)
239	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل	(23/04)
240	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب حجم المؤسسة	(24/04)
246	الملفات المعالجة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة التشخيص الإستراتيجي -	(25/04)
247	الملفات المعالجة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة مخطط برنامج التأهيل -	(26/04)
250	الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(27/04)
253	الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(28/04)
257	توزيع ميزانية الدعم المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي	(29/04)

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقاً لمعيار عدد العمال ورقم الأعمال وملكية رأس المال	(01/01)
18	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقاً لمعيار عدد العمال والحصيلة السنوية وملكية رأس المال	(02/01)
44	مراحل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(01/02)
58	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	(02/02)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

58	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	(03/02)
62	نمط التمويل المقدمة من طرف الوكالة	(04/02)
81	نمط التمويل ثلاثي الأطراف المتبع من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	(05/02)
121	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	(01/04)
123	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني	(02/04)
125	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	(03/04)
126	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الشخص المعنوي) حسب عدد العمال	(04/04)
128	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب عدد العمال	(05/04)
130	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	(06/04)
132	تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية	(07/04)
134	تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب الطبيعة القانوني	(08/04)
136	تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب عدد عمال المشروع	(09/04)
138	تصريح بمبالغ المشاريع الإستثمارية حسب مصدر رؤوس الأموال	(10/04)
141	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني(2000-2017)	(11/04)
142	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2001/2017)	(12/04)
149	توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2017 حسب مصدر رؤوس الأموال	(13/04)
150	توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2017 حسب المشاريع التي تشرك أجاناب	(14/04)
151	توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2017 حسب المشاريع الإستثمارية المسرحة الأجنبية حسب قطاع النشاط	(15/04)
152	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خلال الفترة من 2004 إلى 2018	(16/04)
154	المشاريع المصرحة من قبل المشاتل	(17/04)
156	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل المشاتل في التشغيل	(18/04)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

157	المشاريع المصرحة من قبل مراكز التسهيل	(19/04)
158	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل مراكز التسهيل في التشغيل	(20/04)
159	المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	(21/04)
162	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب الطابع القانوني	(22/04)
164	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب حجم المؤسسة	(23/04)
165	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة حسب ملكية رؤوس الأموال	(24/04)
167	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في التشغيل	(25/04)
168	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب الطابع القانوني	(26/04)
170	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب حجم المؤسسة	(27/04)
171	عدد عمال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب ملكية رؤوس الأموال	(28/04)
172	مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	(29/04)
173	تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب الطابع القانوني	(30/04)
175	تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب حجم المؤسسة	(31/04)
176	تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب ملكية رؤوس الأموال	(32/04)
179	المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(33/04)
182	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط	(34/04)
186	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل الوكالة الوطنية	(35/04)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

	لدعم تشغيل الشباب في التشغيل	
187	تصنيف عمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط	(36/04)
190	مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(37/04)
191	تصنيف مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط	(38/04)
194	المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(39/04)
196	تصنيف المشاريع المصرحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط	(40/04)
198	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل	(41/04)
199	تصنيف عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل	(42/04)
200	مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(43/04)
201	مبلغ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط	(44/04)
203	الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار	(45/04)
204	الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار حسب قطاع النشاط	(46/04)
205	مبلغ الإستثمارات وعدد العمال الملفات المعالجة من قبل لجنة المساعدة على تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار لسنة 2014	(47/04)
206	إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري خلال السنتين 2016، 2018	(48/04)
207	المشاريع المصرحة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	(49/04)
209	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط	(50/04)
211	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق في التشغيل	(51/04)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

213	عدد عمال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط	(52/04)
215	مبلغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين على البطالة	(53/04)
216	مبلغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط	(54/04)
218	الملفات المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(55/04)
220	المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	(56/04)
222	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	(57/04)
223	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	(58/04)
224	مبلغ الضمان المقدم من صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(59/04)
225	مبلغ الضمان للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	(60/04)
227	الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(61/04)
229	الضمانات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق حسب نوع الضمان	(62/04)
231	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرحة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	(63/04)
233	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الضمان	(64/04)
234	مبلغ الضمان المقدم من طرف صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(65/04)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

236	مبلغ الضمان المقدم من طرف صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الضمان	(66/04)
238	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل	(67/04)
240	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب حجم المؤسسة	(68/04)
241	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب حجم المؤسسة الخاصة بسنتي 2016-2017	(69/04)
242	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب قطاع النشاط	(70/04)
243	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب نوعية الملفات المدروسة	(71/04)
244	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل حسب المناطق الجغرافية للمؤسسة	(72/04)
245	نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة التشخيص الإستراتيجي -	(73/04)
247	نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية - مرحلة مخطط برنامج التأهيل -	(74/04)
248	مستوى الإستثمارات المادية وغير المادية المخصصة والمنجزة إلى غاية 2008	(75/04)
249	الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(76/04)
251	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميذا في التشغيل	(77/04)
252	مبلغ الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل برنامج ميذا	(78/04)
253	الضمانات الممنوحة من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(79/04)
254	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برنامج ميذا في التشغيل	(80/04)
255	مبلغ الضمان الممنوح من قبل برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(81/04)
256	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج ميذا حسب	(82/04)

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

	مراحل عملية التأهيل	
--	---------------------	--

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
293	مساهمة هيئات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	01
294	مساهمة هيئات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار	02
296	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 2001 إلى 2018	03
297	طلب مزايا الإستغلال من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	04
299	إستمارة طلب الضمان من صندوق ضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05



الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01 مساهمة هيئات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

هيئات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المشاتل								0.004	0.023	0.04	0.09			0.09	0.11
مراكز التسهيل								0.0007	0.004	0.0074	0.018			0.022	0.026
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	8.84	6.82	9.86	11.72	12.77	8.87		8.13	4.95	7.44	6.98	6.05	6.47	6.31	5.25
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	0.95	0.98	1.39	1.85	2.15	1.65		1.46	0.9	1.38	1.47	1.35	1.52	1.54	1.3
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	19.75	16.94	17.61	17.95	17.84	16.97		28.13	33.25	35.51	37.27	36.08	34.57	33.44	33.11
CAIPIREF	2.12	2.44	2.49	2.83	3	3.15		5.05	6.04	6.59	7.85	8.08	8.1	8.18	8.2
ANIREF								27.55	36.65	42.13	47.27	48.33	46.36	46.72	47.8
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة								4.95	6.66	7.82	9.6	10.82	10.86	11.43	11.84
صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة					0.15	0.23		0.37	1.42	1.73	2.24	2.52	2.66	2.74	2.78
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		0.28	0.25	0.36	0.53	0.56	2.1	2.37	2.82	2.77	3.2	3.48	3.46	3.66	3.96
ميديا		0.04	0.04	0.06	0.09	0.01	0.35	0.43	0.51	0.51	0.68	0.78	0.81	0.9	0.98
المجموع	28.59	24.12	28.06	30.71	32.02	27.34	2.1	69.025	86.15	98.27	111.92	106.12	108.66	102.04	102.13
	3.07	3.47	3.97	4.82	5.38	4.98	0.35	12.39	15.65	18.24	23.23	23.75	25.32	24.97	25.97

الملاحق

الملحق رقم 02 مساهمة هيئات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستثمار

هيئات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	368882000000	490459000000	386402000000	511529000000	707730000000	937822000000	2401890000000
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	/	86811278933	101308553761	129346362000	153689000000	177281721000	207972812000
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	/	/	/	/	694227618	/	/
CAIPIREF	/	/	/	/	/	/	/
ANIREF	/	/	/	/	/	/	/
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	/	/	/	/	/	/	/
صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	/	/	/	/	/	/	2727146771
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	/	/	/	1252273315	1538556595	2546818990	3897158104
ميدا	/	/	/	384706174	2228734276	4139172798	4868809589
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	368882000000	577270278933	487710553761	642512341489	865880518489	1121789712788	2621355926464

الملاحق

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
9078820000 00		1378177000 000	8155450000 00	1716136000 000	2192530000 000	1473414000 000	1839044000 000	1905207000 000	1673943000 000	1970659200 0000
2319891350 00		4773516910 00	6917405109 95	8497599053 77	1007058251 898	1104732852 871	1156666450 000	1178755906 816	1208089729 773	8762554161 424
4472283288		1033750618 1	1833098619 1	2592080828 1	3734932378 8	4609547810 4	4878992486 7	4720624014 5	5692290584 7	2961196843 12
					3700000000 00					3700000000 00
							1183724000 000			1183724000 000
			1992614147 94	2755101989 00	3468792201 08	4105507600 00	4497966000 00	4646768318 49	4813327300 00	2628007755 651
5732041875	139212472 85	2455813936 6	1084200000 0	1950987000 0	4153859000 0	3034414000 0		5880200000 0	7351500000 0	2814901752 97
4773651121	151024864 85	1962316859	2799928324 0	3106206559 9	4442270924 4	6225087307 4	7145355939 1	8698751527 1	1090953233 86	4643445906 74
5098330515				8523250172	7681256469					3292425999 3
										7425000000
1159947441 799	29023733 770	1892386653 406	1763719195 220	2926422098 328	4047459351 508	3127388104 049	4749474534 258	3741635494 081	3602898689 006	3372575662 7351

الملاحق

الملحق رقم 03 تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 2001 إلى 2018

تطور سعر صرف الدينار الجزائري

160,00
140,00
120,00
100,00
80,00
60,00
40,00
20,00
0,00

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدينار/الدولار	77,26	79,69	77,37	72,07	73,37	72,65	69,36	64,58	72,65	74,32	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47	110,96	116,62
الدينار/الأورو	69,20	75,36	87,46	89,64	91,32	91,24	95,00	94,85	101,30	103,50	102,22	102,16	105,44	106,91	111,44	121,18	125,32	137,69

المصدر : البنك الجزائري

الملحق رقم 04 طلب مزايا الإستغلال من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE L'INDUSTRIE
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
ANDI

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE

DEMANDE D'AVANTAGES D'EXPLOITATION DE.....

DATE DE DEPÔT : N°.....

I. - IDENTIFICATION DE L'INVESTISSEUR

1. Entreprise individuelle (personne physique) :

- Nom , prénoms :

- Nationalité :

2. Personne morale :

2.1 Dénomination :

2.2 Forme juridique : SARL SPA
EURL SNC AUTRES

3. Origine des capitaux : RESIDENTS NON RESIDENTS MIXTES

4. Secteur juridique : PRIVE PUBLIC MIXTE

5. N° du registre de commerce :

6. N° d'immatriculation fiscale :

7. Adresse du domicile fiscal :

8. N° employeur (sécurité sociale) :

9. N° Tel : FAX : E-Mail

الملاحق

الملحق رقم 05 إستمارة طلب الضمان من صندوق ضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ش.ذ.أ.
Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements - Pme
Spa au capital de 20 000 000 000 DA

CGCI PME

1- Etablissement de crédit :

Désignation succursale

Désignation agence

Conformément à la convention de partenariat signée en date du : / / , entre & CGCI-PME, spa, nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint, le dossier de crédit revêtu de notre accord en vue de l'obtention de la garantie financière de la Caisse pour le crédit d'investissement ci-dessous désigné.

2- Identification de l'entreprise :

Raison sociale	Forme juridique	Capital social (MDA)
----------------	-----------------	----------------------

Date de création

Activité Principale

Siège Social

Tel fax

3- Identification du crédit :

Nature de l'investissement : Création Développement

Coût total du projet	Montant du crédit*	Apport Entreprise	Durée du crédit
----------------------	--------------------	-------------------	-----------------

* Le crédit ne doit pas être mobilisé avant la notification de l'accord de la CGCI sous peine de rejet de la demande de garantie.

Objet du financement :

4- Date de la décision d'octroi du crédit:/..... /.....

L'établissement de crédit reconnaît avoir pris connaissance et approuvé les conditions générales de la garantie CGCI-PME, spa et certifie, que les déclarations qui ont servi de base à l'établissement de la présente demande de garantie sont sincères. En conséquence, elle fera partie intégrante de la notification de garantie en cas d'accord

Alger, le

Cachet et signature

La demande de garantie dûment signée par la (les) personne(s) habilitée(s) de l'Etablissement de Crédit, doit être transmise à la Caisse accompagnée des pièces suivantes :

- 1- La copie de l'autorisation de crédit.
- 2- Les bilans des trois (03) derniers exercices (actif, passif, TCR) et bilans-TCR prévisionnels (cas de développement ou d'extension d'activité).
- 3- Le bilan d'ouverture et les comptes de résultat prévisionnels de 03 exercices (cas de création d'activité).
- 4- Le rapport de synthèse sur l'entreprise et le projet établi par l'Etablissement de Crédit
- 5- L'étude technico-économique

NB : Formulaire à télécharger du site Web de la Caisse : www.cgci.dz

تمت

محمد العيسى

المخلص: إرتكزت الإشكالية الرئيسية على التساؤل التالي ما تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ؟ وبالاعتماد على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول بعنوان: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تناول هذا الفصل تقديم مفهوم شامل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداءً من تعريفها وخصائصها وإلى غاية أشكالها والمشاكل التي تعاني منها، بالإضافة إلى ذلك تطرق هذا الفصل إلى تقديم التأسيس النظري لعملية التأهيل من حيث ماهية العملية التأهيلية ومسارها وشروط ومتطلبات نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والفصل الثاني بعنوان: هيئات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، تناول هذا الفصل الهيئات المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ابتداءً من الوزارة الوصية وما يرتبط بها من مختلف الهيئات بالإضافة إلى أهم الوكالات والصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة جوانب تمكّنها من إكتساب خبرة ميدانية والقدرة على الإستمرارية في السوق، أما الفصل الثالث بعنوان برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي تطرق إلى مختلف البرامج الوطني والبرامج في إطار التعاون الدولي التي تسعى إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفصل الرابع بعنوان تقييم هيئات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان عبارة عن ربط تأثير الهيئات والبرامج المخصصة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مخرجات النشاط الاقتصادي، إعتدنا بالدرجة الأولى في دراسة تأثير الهيئات والبرامج على مخرجات النشاط الاقتصادي على الإحصائيات الصادرة من الوزارة الوصية، وكذا تقارير الإتحاد الأوروبي المتوفرة، ونتج عن ذلك إعتدنا على التشغيل والإستثمار كمتغيرين أساسيين في دراسة التقييم بالنسبة لمخرجات النشاط الاقتصادي.

أثبتت الدراسة وجود علاقة بين الهيئات والبرامج مع مخرجات النشاط الاقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة بين الهيئات والبرامج كل على حسب أهدافه وطبيعة دعمه أو تأهيله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، التمويل، الضمان، الإقراض، الوكالات، الصناديق، البرامج، الإتحاد الأوروبي، الوزارة الوصية، مخرجات النشاط الاقتصادي.

Résumé: Le problème principal repose sur la question suivante: quelle est l'évaluation des programmes de soutien et de promotion des petites et moyennes entreprises sur les résultats de l'activité économique en Algérie au cours de la période 2000-2018? Et En fonction du problème présenté, l'étude a été divisée en quatre chapitres, le premier chapitre intitulé: Qualification des petites et moyennes entreprises. Ce chapitre traite de la présentation d'un concept global des petites et moyennes entreprises, en commençant par leur définition et leurs caractéristiques et en terminant par leurs formes et leurs problèmes. De plus, ce chapitre traite de la présentation de l'enracinement théorique du processus de qualification en termes de ce qu'est le processus de qualification, de son déroulement, des conditions et des exigences pour le succès de la qualification des petites et moyennes entreprises aux procédures de qualification des petites et moyennes entreprises en Algérie. Le deuxième chapitre est intitulé: Organisations de soutien aux petites et moyennes entreprises en Algérie Ce chapitre traite des organismes chargés de soutenir les petites et moyennes entreprises en Algérie Ce chapitre traite des organismes chargés de soutenir les petites et moyennes entreprises en Algérie à commencer par le ministère tuteur et les différents organismes qui lui sont associés en plus des agences et fonds les plus importants soutenant les petites et moyennes entreprises dans plusieurs aspects qui leur permettent d'acquérir une expérience de terrain et la capacité de continuer sur le marché Le troisième chapitre, intitulé Programmes de qualification des petites et moyennes entreprises en Algérie, traitait de divers programmes et programmes nationaux dans le cadre de la coopération internationale visant à réhabiliter les petites et moyennes entreprises. Le quatrième chapitre, intitulé Évaluation des organismes et programmes de soutien et de qualification des petites et moyennes entreprises, portait sur le lien entre l'influence des agences et des programmes dédiés au soutien et à la qualification des petites et moyennes entreprises avec les résultats de l'activité économique. Nous nous sommes principalement appuyés sur l'étude de l'influence des agences et des programmes sur les résultats de l'activité économique sur les statistiques émises par le ministère de tutelle. Ainsi que le rapport de l'Union européenne disponible, et par conséquent, nous nous sommes appuyés sur l'emploi et l'investissement comme deux variables de base dans l'étude d'évaluation en ce qui concerne les résultats de l'activité économique. L'étude a démontré l'existence d'une relation entre les agences et les programmes avec les produits de l'activité économique, mais à des degrés divers entre les agences et les programmes, chacun en fonction de ses objectifs et de la nature de son soutien ou de sa qualification aux petites et moyennes entreprises.

Mots clés: Petites et Moyennes Entreprises. Financement, Garantie, prêt, Agences, Fonds, Programmes, UE, Ministère gardien, Produits de l'activité économique.

Abstract: The main problem is based on the following question: What is the evaluation of support and promotion programs for small and medium enterprises on the outputs of economic activity in Algeria during the period 2000–2018? Depending on the problem presented, the study was divided into four chapters, the first chapter entitled: Qualification programs of small and medium enterprises. This chapter deals with presenting a comprehensive concept about small and medium enterprises, starting from their definition and characteristics and in the end the forms and the problems they suffer. In addition, this chapter deals with an introduction The theoretical rooting of the Qualification programs process in terms of the qualification process, its course, the conditions and requirements for the success of the rehabilitation of small and medium enterprises to the procedures for the rehabilitation of small and medium enterprises in Algeria, and the second chapter entitled: the support organizations of small and medium enterprises in Algeria, this chapter deals with the organizations responsible for supporting small and medium enterprises in Algeria Starting with the guardian ministry and the different organizations related with it, in addition to the most important agencies and funds supporting small and medium enterprises in several aspects that enable them to gain field experience and the ability to continue in the market. The third chapter is entitled Qualification programs programs for small and medium enterprises in Algeria, which dealt with the different national programs And programs within the framework of international cooperation that seek to Qualify the institution Small and Medium, Chapter Four, titled Evaluation of organizations and Programs to Support and Qualification of Small and Medium Enterprises, was about linking the impact of agencies and programs dedicated to supporting and qualifying small and medium enterprises with the outputs of economic activity. We relied primarily in studying the impact of agencies and programs on the outputs of economic activity on the statistics issued by the ministry The will, as well as the available European Union reports, and as a result we have relied on employment and investment as two basic variables in the evaluation study regarding the outputs of economic activity.

The study proved the existence of a relationship between organizations and programs with the outputs of economic activity, but to varying degrees between organizations and programs, each according to its objectives and the nature of its support or qualification for small and medium enterprises.

Key words: Small and Medium Enterprises, Finance, Guarantee, Lending, Agencies, Funds, Programs, European Union, Guardian Ministry, Outputs of Economic Activity.